

د. عبد الصمد الرواعي

دروس في النحو

لطلبة الجامعات



دروس في النحو
لطلبة الجامعات



دروس في النحو لطلبة الجامعات

د. عبد الصمد الرواعي





دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع

الأردن - عمان - وسط البلد - شارع

الملك حسين - مقابل بنك الإسكان

+962 6 4655877

+962 79 5525494

عمان 712577

dar_konoz@yahoo.com

info@darkonoz.com

www.darkonoz.com

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(2022/ 1/ 146)

العلمي، عبد الصمد الرواعي

دروس في النحو لطلبة الجامعات / عبد الصمد الرواعي العلمي. - عمان : دار

كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، ٢٠٢٢

٢٢٤ ص، قياس القطع ٢٤×١٧ سم

ر.ل. : ١/١٤٦ / ٢٠٢٢

الواصفات : / النحو // قواعد اللغة / اللغة العربية // التعليم العالي /

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف

عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى .



الطبعة الأولى

1443 هـ ≈ 2022 م

جميع الحقوق الملكية والفكرية محفوظة، ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنفيذ

الكتاب كاملاً أو مجزئاً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على كمبيوتر أو برمجته

على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

فهرس المحتويات

11	مقدمة.....
	الفصل الأول:
17	الجملة الاسمية وخصائصها التركيبية
18	1. الابتداء، تحديداً واشتراطات
24	1.1. الاشتراط المقولي.....
25	2.1. شرط التجرد.....
27	3.1. الاشتراط الإسنادي.....
28	4.1. الاشتراط الإعرابي
31	2. الابتداء وقضية العمل
33	1.2. حجج نحاة الكوفة
36	2.2. حجج نحاة البصرة.....
40	3.2. العامل في الخبر لدى نحاة البصرة.....
44	3. الابتداء وقضية التعريف.....
45	1.3. التعريف والتنكير
47	2.3. أنماط المعارف
47	1.2.3. المعرفة في صورة المقولات

- 47 1.1.2.3 . مقولة الضمائر
- 47 2.1.2.3 . المقولات الإشارية
- 48 3.1.2.3 . مقولة الموصوليات
- 48 2.2.3 . المعرفة في صورة الأدوات
- 48 1.2.2.3 . أداة التعريف [أل]
- 49 2.2.2.3 . أدوات النداء
- 50 3.2.3 . المعرفة في صورة الخصائص
- 50 1.3.2.3 . خاصية العلمية
- 50 2.3.2.3 . خاصية الإضافة
- 51 3.3 . المبتدأ معرفة والخبر نكرة
- 56 4.3 . مسوِّغات الابتداء بالنكرة
- 57 1.4.3 . دلالة التخصيص
- 57 1.1.4.3 . تخصيص المبتدأ بالنعته بالصفة
- 59 2.1.4.3 . تخصيص المبتدأ بالإضافة
- 60 3.1.4.3 . التخصيص بالخبر ورتبة المبتدأ
- 62 2.4.3 . عماد النفي والاستفهام
- 63 3.4.3 . المبتدأ والتأويل الجنسي
- 64 4.4.3 . المقولات العاملة عمل الفعل
- 65 5.4.3 . المبتدأ والحالية
- 66 6.4.3 . دلالة المبتدأ على التنويع والتقسيم

68	7.4.3. المبتدأ والجملة الشرطية
68	8.4.3. التصغير
70	9.4.3. المبتدأ النكرة في سياق الجواب
71	4. قضية البساطة والتركيب
71	1.4. المبتدأ المفرد والمبتدأ الجملة
72	2.4. الخبر المفرد
74	1.2.4. المعيار الدلالي
74	1.1.2.4. الخبر عين المبتدأ
76	2.1.2.4. الخبر المُنزَل منزلة المبتدأ
78	2.2.4. المعيار التركيبي
78	1.2.2.4. الخبر المتحمل للضمير
83	2.2.2.4. الخبر غير المتحمل للضمير
87	3.2.4. المعيار الإحالي
88	1.3.2.4. الخبر الجاري على صاحبه
90	2.3.2.4. الخبر الجاري على غير صاحبه
93	3.4. الخبر الجملة
96	1.3.4. صورة الجملة الفعلية
97	2.3.4. صورة الجملة الاسمية
99	3.3.4. صورة الجملة الشرطية
101	4.3.4. صورة الجملة الظرفية

- 102 الإخبار عن الجثة بالظرف 1.4.3.4
- 104 الإخبار عن الحدث بالظرف 2.4.3.4
- 107 صورة الجملة المصدرية 5.3.4
- 111 الرتبة في الجملة الاسمية 5
- 112 دور التعريف في الرتبة 1.5
- 115 حالات نقل الخبر 2.5
- 115 مظاهر النقل الممكن للخبر 1.2.5
- 119 دلالة التسوية 1.1.2.5
- 120 النقل المبني على التخصيص 2.1.2.5
- 121 حالات النقل الممتنع 2.2.5
- 122 الالتباس الدلالي 1.2.2.5
- 128 تخصيص المبتدأ بصفة 2.2.2.5
- 128 ورود الخبر في صورة الجملة الفعلية 3.2.2.5
- 131 حصر الخبر بواسطة [إلا] أو [إنما] 4.2.2.5
- 132 لام الابتداء 5.2.2.5
- 133 خاصية التصدير 6.2.2.5
- 135 حالات النقل الضروري للخبر 3.2.5
- 135 الخبر المختص 1.3.2.5
- 140 عائدية الضمير 2.3.2.5
- 142 الاستفهام عن الخبر 3.3.2.5

144	6. حالات حذف المبتدأ والخبر.....
145	1.6. الحالات الممكنة لحذف المبتدأ والخبر.....
145	1.1.6. الحالات الممكنة لحذف المبتدأ.....
145	1.1.1.6. القرينة المقامية.....
147	2.1.1.6. سياق الاستفهام.....
148	3.1.1.6. سياق الشرط.....
149	2.1.6. الحالات الممكنة لحذف الخبر.....
149	1.2.1.6. سياق الاستفهام.....
152	2.2.1.6. [إذا] الفجائية.....
153	3.2.1.6. بنية العطف.....
154	3.1.6. حالات الحذف الضروري للخبر.....
154	1.3.1.6. الشرط بـ[لولا].....
156	2.3.1.6. القسم.....
158	3.3.1.6. واو المصاحبة.....
160	4.3.1.6. المصدر المبتدأ والحال القائم مقام خبره.....
163	5.3.1.6. المبتدأ المستغني بفاعله عن خبره.....
165	7. رابط الخبر الوارد في صورة الجملة بالمبتدأ.....
166	1.7. رابط الضمير.....
168	2.7. الرابط الإشاري.....
171	3.7. إعادة لفظ المبتدأ.....

172 4.7. التأويل الجنسي

173 5.7. غياب الرابط

الفصل الثاني:

177 النماذج التطبيقية الخاصة بنية الجملة الاسمية وخصائصها التركيبية

181 8. النماذج التطبيقية

181 1.8. تطبيقات النموذج الأول

184 2.8. تطبيقات النموذج الثاني

187 3.8. تطبيقات النموذج الثالث

الفصل الثالث:

الإجابات والحلول الخاصة بالنماذج التطبيقية عن بنية الجملة الاسمية

189 وخصائصها التركيبية

193 9 - نماذج الإجابات والحلول

193 1.9. حلول وإجابات تطبيقات النموذج الأول

201 2.9. حلول وإجابات تطبيقات النموذج الثاني

210 3.9. حلول وإجابات تطبيقات النموذج الثالث

217 خاتمة

221 مراجع

مقدمة الكتاب

في هذا الكتاب تجربة مختلفة. وهي كذلك، لأن الكتاب يسعى إلى تطوير مقاربة جديدة لقضايا النحو العربي وظواهره وتمثل المعطيات التركيبية للغة العربية من وجهة نظر بيداغوجية موجهة إلى الطالب في الجامعات العربية. وتتمثل ميزة هذا الكتاب في كونه يطور مشروعاً علمياً يهدف من خلاله إلى الجمع والتوليف بين الأبعاد النظرية لظواهر تركيبية في اللغة العربية وربط معطياتها بالأبعاد التحليلية والتطبيقية. ففضلاً عن المناقشات النظرية لبعض القضايا النحوية، فإن الكتاب كان معنياً بربط هذه المناقشات النظرية بتقديم نماذج تحليلية وتطبيقية، تتيح للطالب إمكانية التحوُّل من النقاش النظري لظواهر إلى بناء معطيات تحليلية وتطبيقية لها. وما من شك في أن هذه النماذج النظرية والتحليلية والتطبيقية تسعى إلى إكساب الطالب القدرة على فهم النصوص النحوية التي تحظى بقيمة علمية نوعية في المجال التركيبي للغة العربية وتمثلها في ضوء المعطيات الوصفية الجديدة لهذه اللغة.

وتهدف هذه النماذج كذلك إلى تطوير القدرة لدى الطالب على بناء جسور بين المفاهيم النظرية وآفاقها التحليلية ومظاهرها التطبيقية، بغاية تنمية القدرات والكفايات المعرفية والمنهجية والتحليلية والمنطقية، بوصفها كفايات تقدره على توصيف الظواهر وتحليل المعطيات وتفسيرها واستنباط القوانين الكلية التي تتحكم فيها وتعليلها والاستدلال على صدقيتها أو عدم

نجاتها، انتهاء بتنمية القدرة لديه على إسناد تأويلات دلالية ملائمة إلى المعطيات التركيبية التي يناقشها.

وإذا كانت معظم التجارب في تدريس النحو تقوم على تلقين الطلبة بناء على طريقة الحفظ وشحن الأذهان بمنظومات وأبيات شعرية وشذوذات تركيبية، والتركيز على الاستثناءات الخارجة عن نظام القواعد والقوانين النسقية الكلية، وتقديمها وفق منهجية تقليدية لم تعد تتلاءم مع التطور الحاصل في مناهج العلوم المعرفية الجديدة، فإن هذا الكتاب يروم بناء منهجية مختلفة تبني على التوليف بين روح النحو العربي المتمثل في اعتماد مرجعيات نحوية تحظى بقيمة علمية وبيّن شد انتباه الطالب إلى الإشكالات التي تطرحها معطيات اللغة العربية المعاصرة والتركيز على توصيفها وتحليلها وتفسير القوانين المتحركة فيها، وفق مبادئ التفكير العقلاني والمنهج العلمي والتفسير المنطقي للظواهر والقضايا والمعطيات. إن التصور الذي يوجه الكتاب يكمن في النظر إلى النحو العربي بوصفه نسقا استدالياً يقتضي أعمال كفايات الوصف والتحليل والتفسير والتركيب والتعليل والاستدلال والتأويل، وليس شحن أذهان الطلبة بمعلومات ومعارف لا تحظى بأية أدوار وظيفية وفعالية.

وبالرغم من أن الكتاب، كما يوحي بذلك عنوانه، يقارب بعض القضايا والإشكالات الواردة في الكتابات النحوية العربية القديمة، فإنه يهدف إلى تجديد فهم هذه القضايا والإشكالات وتمثلها في ضوء التحليل اللساني المعاصر، الذي يستمد خلفياته المعرفية ومفاهيمه النظرية من ما تراكم من أبحاث في مجال اللسانيات المعاصرة على مستوى محتوى التحليل

وجوهره، دون إلقاء الطالب في المشكلات المتصلة بالمفاهيم والمصطلحات والتعبيرات الرياضية. كما أن من مزايا هذه المنهجية أنها تمد الطالب بمفاهيم وآليات تحليلية مستمدة من مجال التركيب ومجال الدلالة، تخول له إمكانية تحليل المعطيات التركيبية وتأويلها عبر ربط التركيب بالدلالة.

وهناك ميزة إضافية أخرى يتصف بها هذا الكتاب، تتمثل في أن هذا الأخير يشفع تحليل الظواهر ومناقشة القضايا والإشكالات بنصوص نحوية تنتمي إلى أهم المرجعيات والكتابات التي تحظى بقيمة نوعية هامة في تاريخ النحو العربي، لتمكين الطالب من مناقشة هذه النصوص ومحاورتها، واستنتاج أهم الخصائص المرتبطة بالظواهر النحوية، واستثنائه باللغة الواصفة التي تنتجها هذه المرجعيات النحوية.

وتكمن الميزة الإضافية الأخرى في أنه إذا كان الكتاب واعيا بضرورة ربط الدروس النظرية والتحليلية لدى الطالب بالأشغال التطبيقية، فإن هذا الكتاب يتبنى منهجية بناء ترسيمات خاصة بكل محور من المحاور المشكلة لفصوله، يتم فيها تلخيص أهم المميزات والخصائص التي تتصل بكل ظاهرة نحوية، بهدف تمكين الطالب من تمثُّل الخريطة العامة والعلاقات المنطقية الرابطة بين مختلف القضايا والظواهر التي يناقشها هذا الكتاب.

وإذا كان الكتاب يخاطب الطالب الباحث في الجامعات في المقام الأول، فإن كونه كذلك لا يمنع الأساتذة الباحثين من الاستفادة من هذه التجربة الجديدة المختلفة والتفاعل معها، بغاية تبادل الخبرات والتجارب ومنهجيات البحث وطرائق تقديمها لطلبة الجامعات، طالما أن الرهان الأساسي اليوم لم يعد يكمن في إيصال المعلومات والمعطيات، وإنما في كيفية معالجتها

وتوصيفها وتحليلها وتفسيرها، وربطها بأبعادها البيداغوجية وبمظاهرها التطبيقية والعملية، عبر بناء منهجية علمية وبيداغوجية تتأسس على تصور منطقي واضح.

ويسعى الفصل الأول من هذا الكتاب إلى مناقشة القضايا والإشكالات التي تثيرها «بنية الجملة الاسمية» وتحليل «خصائصها التركيبية» في الفصل الأول. بينما يعنى الفصل الثاني بتقديم النماذج التطبيقية الخاصة بهذا الفصل. في حين يهدف الفصل الثالث إلى تطوير نماذج من الحلول والإجابات للأعمال التطبيقية الواردة في الفصل الثاني.

وكلنا رجاءٌ في أن يمثل هذا الكتاب إضافة جديدة للمكتبة العربية وأن تكون هذه التجربة ذات نفع عميم على الطالب وعلى الأستاذ الباحث المنشغل بقضايا تدريس اللغات ومنهجية تحليلها وطرائق بناء المعرفة اللغوية وكيفية تقديمها لطلبة الجامعات، وفق مقتضيات علمية وبيداغوجية. والله الموفق.

الفصل الأول
الجملة الاسمية وخصائصها التركيبية

الفصل الأول:

الجملة الاسمية

وخصائصها التركيبية

يعنى الفصل الأول من الكتاب بالبحث في الخصائص التركيبية للجملة الاسمية من وجهة نظر الكتابات النحوية العربية، من خلال الوقوف عند مفهوم الابتداء والاشتراطات الموضوعية عليه. كما يناقش قضية العمل في ارتباطها بالابتداء والخبر ومختلف جهات النظر النحوية المعبر عنها بشأن طبيعة العامل فيهما. مثلما يدقق في الإشكالات التي يثيرها الابتداء بمقولة الاسم المجرد من الحد/ التعريف ومجمل المسوغات التي تتيح لهذه المقولة أن ترد في صورة النكرة.

وتدقيقاً في البنية الداخلية للجملة الاسمية، نقف عند أنماط الخبر الوارد في صورة المفرد على المستويات التركيبية والدلالية والإحالية، وعند الصور التركيبية التي ترد عليها الجمل التي تشغل الموقع التركيبي الخاص بالخبر. كما سيكون هذا الفصل معنياً بمناقشة مظاهر النقل الممكن والنقل الضروري والنقل الممتنع التي ترتبط بمكونات الجملة الاسمية، ورصد الآليات التي تتحكم في رتبها.

علاوة على ذلك، يبحث المحوران الأخيران من هذا الفصل في الحالات الممكنة المرتبطة بإسقاط المبتدأ أو الخبر من بنية الجملة الاسمية، ويدققان

في مختلف أنماط الروابط التي تضطلع بوظيفة ربط الخبر الوارد في صورة الجملة بالمبتدأ، بغاية ضمان جودة تكوين تركيب الجملة الاسمية وتأمين سلامة تأويلها.

1. الابتداء، تحديدات واشتراطات

ينبني تصنيف الكتابات النحوية العربية للجمل وتنميطها إياها على مفهوم الابتداء، بوصفه المعيار الذي يقوم عليه هذا التصنيف: إذ يمثل المكوّن الذي تبتدئ به الجملة العنصر الذي يحدد نوعها ويعيّن طبيعتها المقولية. ويعني هذا أن الجملة تكون اسمية حينما يتصدرها اسمٌ، نحو المعطين المضمين في (1):

(1) أ. الوضعُ سيءٌ.

ب. الوضعُ يسوءُ حيناً بعد حين.

إذ كلاهما جملتان اسميتان، لتصدرهما باسم يتجسد في «الوضع». بينما تُضحى الجملة الواردة في (ب) فعلية حال ما ترد مقولة الفعل في بداية التركيب، مثل المعطى التركيبي المضمن في (2):

(2) يسوءُ الوضعُ حيناً بعد حين.

وفي سياق التمييز بين النمطين من الجمل، يقول ابن حمدون في حاشيته على شرح المكودي: «إذا وجدت اسماً محتملاً لكونه فاعلاً محذوف الفعل ومبتدأً محذوف الخبر ترجّح كلُّ عند القائل بأصالته وتكافأ عند من يقول كلُّ منهما أصلٌ، وذلك «قام زيدٌ» في جواب «مَنْ قرأ؟». فعلى اختيار المبتدأ تُقدّر: «زيدٌ قرأ»، وعلى اختيار الفاعل تقدر «قرأ زيدٌ»... تقدر «زيدٌ

قرأ... ليكون الجواب مطابقاً للسؤال الواقع في جملة اسمية. هي جملة اسمية لفظاً فعلية معني⁽¹⁾.

وارتباطاً بنص ابن حمدون، مهما يكن المكوّن المحذوف الذي يجري تقديره إجابةً عن السؤال المطروح أهو المبتدأ أم الخبر، فإن هناك إقراراً ضمناً يتمثل في أن الطبيعة المقولية للكلمة التي يتم بدء الجملة بها تمثل المعيار الذي يحدد ما إذا كانت الجملة فعلية أو اسمية: فتكون جملة اسمية في حالة اعتبار المبتدأ العنصر المحذوف من التركيب، بحيث يرد الاسم المبتدأ متقدماً على الخبر الذي يظهر في صورة جملة فعلية، كما في المعطى التركيبي (3ب) الذي يفترض أنه يمثل إجابة عن السؤال المضمن في المعطى التركيبي (3أ):

(3) أ. مَنْ قَرَأَ؟

ب. الطالبُ قرأَ البحثَ.

بينما تؤوّل هذه الجملة بكونها جملة فعلية في حالة ما إذا تم النظر إلى الفعل بوصفه المكوّن الذي جرى حذفه من الجملة. وفي هذه الحالة، يرد الفعل المحذوف المقدّر سابقاً من جهة الرتبة على الاسم الذي يحلُّ بعده باعتباره فاعلاً لهذا الفعل، كما يبدو من المعطى التركيبي (4)، الذي يعتبر بمثابة جواب عن السؤال الوارد في المعطى التركيبي (3أ):

(4) قرأَ الطالبُ البحثَ.

غير أننا لا نوافق ابن حمدون الرأي في اعتبار السؤال المتعلق بالجملة

(1) ابن حمدون: حاشية ابن حمدون على شرح المكودي، ج 1، ص 79.

«مَنْ قَرَأَ؟» يتيح نمطين من الإجابة، ويسمح تبعا لذلك بجملتين مختلفتين: اسمية وفعلية، بحسب طبيعة الكلمة التي تتصدر بنية الجملة. إذ نعتبر أن هذا السؤال يستفهم عن الذات المنفذة للحدث/ الفعل. لذلك، لا تكون الإجابة إلا في صورة جملة اسمية، كما في: «الطالبُ قرأ البحثَ»، طالما أنه تَمَّ تبئير ذات المنفذ وتوجيه الذات المتلطفة العناية والاهتمام إلى العنصر الذي يشغل صدارة التركيب. وجليُّ أن اسم الاستفهام [مَنْ] هو الذي يُبرِّز أن السؤال واقع على الذات المنفذة وليس على عملية القيام بالحدث.

في حين نعتبر أن المعطى الذي يرد في صورة الجملة الفعلية المتمثلة في «قرأ الطالبُ البحثَ» جوابٌ عن سؤال آخر يستفهم عن طبيعة الحدث الذي قامت به الذات المنفذة. ويتجسد هذا السؤال في التركيب التالي «ما الذي قام به الطالبُ؟»، فتكون الإجابة الملائمة لهذا الاستفهام، الذي تم بواسطة الأداة الاستفهامية [ما]، متمثلة في «قرأ الطالبُ البحثَ»، ما دام أن السؤال في هذه الحالة يستفهم عن مكون الحدث الذي يُعد المكوّن الذي جرى تبئيره وتوجيه الاعتبار والعناية إليه من قبل منتج الخطاب.

وترتبط قضية الابتداء في الكتابات النحوية العربية، عموما، ببنية الجملة الاسمية التي تتكون عادة من مكوّنين رئيسيين: مبتدأ وخبر، باعتبارهما يمثلان العنصرين المحوريين في سلامة عملية الإسناد واستيفاء شرط تمام معنى الجملة ودلائلها. وفي هذا الصدد، يحدد ابن يعيش الابتداء بقوله: «الابتداء اهتمامك بالاسم وجعلك إياه أولا لثانٍ كان خبرا عنه. والأوّليةُ معنى قائم به يُكسبه قوةٌ إذ كان غيرُه متعلقا به وكانت رتبته متقدمة على غيره. وهذه القوة تُشبه الفاعل، لأن الفاعل شرطُ تحقُّقِ معنى الفعل وأن الفاعل قد أُسند إليه

غيره، كما أن المبتدأ كذلك، إلا أن خبر المبتدأ بعده وخبر الفاعل قبله. وفيما عدا ذلك هما فيه سواء»⁽¹⁾.

ويُسند ابن مالك تحديدا إلى المبتدأ بقوله: «المبتدأ هو المجرد من العوامل اللفظية مخبرا عنه أو وصفا مسندا إلى تالٍ يقوم مقام خبره. وهو مرفوع بالابتداء، نحو: «زيدٌ قائمٌ وأقائمُ الزيدان؟ وما قائمٌ هما»⁽²⁾.

في حين يرصد ابن هشام محددات إضافية عن الخبر بتنصيبه على أن «الخبر هو المُسند الذي تتم به مع المبتدأ فائدة. فخرج بقولي «المُسند» الفاعل، في نحو: «أقائمُ الزيدان»، فإنه وإن تَمَّتْ به مع المبتدأ الفائدة، لكنه مُسند إليه لا مُسند. وبقولي «مع المبتدأ» نحو «قام» في قولك «قام زيدٌ»⁽³⁾.

استنادا إلى هذه النصوص النحوية ونصوص مماثلة أخرى، يمكن أن نستنتج جملة من الخصائص التي تُميز المبتدأ والخبر، نوردُها من خلال المعطيات التالية:

▪ ربط ابن يعيش الجملة الاسمية التي يتصدرها المبتدأ بمنتج الخطاب الذي يمنح العناية والاعتبار للمبتدأ، بوصفه المكوّن الذي تُمنح له الأولوية على مستوى رتبة مكونات الجملة الاسمية، عبر إيراده أولا وإردافه بالخبر الذي يشغل الموقع التركيبي بعد المبتدأ. وهذا يبين أن ابن يعيش يربط الابتداء بمقتضيات خطابية ودلالية؛

▪ ربطه القوة التي يتمتع بها المبتدأ بخاصيتين تميزانه، تتمثلان في

(1) ابن يعيش: شرح المفصل، ج 1، ص 223.

(2) ابن مالك: شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ، ص 156.

(3) ابن هشام: شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ص 114.

رتبه بالنظر إلى الخبر كونه متقدما عليه من جهة. وهو ما يجعل التسمية/ الوظيفة النحوية التي أُسندت إليه مرتبطة بخاصية «الأولية» أو «الابتداء»، التي ترتبط بكون المبتدأ يمثل المكوّن الذي تَمَّ بدءُ الكلام به. ثم خاصية ثانية إضافية تتجسد في «خاصية التعلُّق» من جهة ثانية: إذ يعتبر ابن يعيش أن المبتدأ يُمثل الذات المُنشئة لعلاقة بينها وبين مكوّن ثانٍ يتمثل في الخبر، الذي يُعد نتاجا لذات موجودة سلفا. ويُظهر هذا التحليل أن المبتدأ يمثل الوجود وأن الخبر يرمز للصفة التي يكون عليها هذا الوجود، أو هو الخاصية التي لا تنفصل عن الذات الموجودة المُسندة إليها، طالما أن الوجود سابق للصفة ومتقدّم عليها من الجهة الزمنية وجهة الكينونة؛

▪ تشبيهه القوة التي يستأثر بها المبتدأ بالقوة التي يحظى بها الفاعل قياسا على الفعل. فإذا كان الفاعل يمثل الجهة المنفذة للفعل والذات المُنشئة للحدث، من حيث إنه لا فعلَ بدون فاعل قبله ومتسبّب في وجوده، فإن المبتدأ قوُّه في ذاته إذ كان موجودا قبل الخبر، بما أن الذات الموجودة سابقة في الزمان والمكان للصفة التي تتصف بها هذه الذات ومتقدمة على الخاصية التي يمكن أن تُسند إليها وتحلّ فيها؛

▪ بالرغم من التماثل الناشئ بين المبتدأ والفاعل، فإن هناك تباينا تركيبيا جليا بينهما من جهة الرتبة ومن جهة طبيعة الجملة التي يرتبطان بها. فإذا كان المبتدأ يرد قبل الخبر، فإن الفاعل يحل بعد الفعل. وإذا كان المبتدأ يشكل جملة اسمية مع الخبر الذي يرد

بعده، فإن الفاعل يكون جملة فعلية مع الفعل الذي يرد قبله؛
يمكن للمبتدأ أن يرد في صورتين مختلفتين: وروده في صورة
مبتدأ ذي «خبر موجود أو مقدر». ويمكن أن نمثل له بالمعطين
التركيبيين الواردين في (5أ) و(5ب)، حيث يشتمل المعطى
التركيبي (5أ) على خبر في صورة اسم ظاهر موجود يتجسد
في [غنية]، بينما يتضمن المعطى التركيبي (5ب) خبراً مقدرًا
للمبتدأ المتمثل في [العاصفة]، يتجلى في [غير موجود]، كما
يبدو من المعطى التركيبي (5ج):

(5) أ. الموسوعة غنية بالمعطيات.

(الموسوعة=مبتدأ، غنية=خبر وهو خبر
موجود).

ب. لولا العاصفة لسافرت.

(العاصفة=مبتدأ، غير موجود=خبر مقدر).

ج. لولا العاصفة غير موجود لسافرت.

كما يمكن أن يرد المبتدأ في صورة صفة⁽¹⁾ تكون مُسندة إلى الاسم
الذي بعدها، باعتباره يشتغل فاعلاً لهذه الصفة التي تتضمن معنى
الفعل، كونها تدل على ما يدل عليه الفعل من حدث/ حالة. في حين
يُعد الخبر محذوفاً من التركيب بالضرورة غير ممكن الظهور.

وفي هذه الحالة، يتعين على الصفة الواردة مبتدأ أن تشتمل على

(1) يقصد النحاة بالوصف المقولات المشتقة العاملة المتمثلة في اسم الفاعل، مثل: أمسافرُ
الرجال؟ أو اسم المفعول، نحو: ما مضروبُ الفتيان أو صفة مشبهة، من قبيل: أحزينة البنتان؟

عماد، يتمثل في مكوّن الاستفهام كما في (أ) أو مكون النفي كما في (ب):

(6) أ. أ مسافرٌ الرجالُ؟

ب. ما حزينَةُ البنّانِ.

ووفقاً للخصائص التي تميز المبتدأ والخبر من حيث إنهما يمثلان المكونين الرئيسين في بناء الجملة الاسمية، تضع الكتابات النحوية العربية، في سياق تحديدها لقضية الابتداء، أربعة اشتراطات أساسية تعكس الخصائص الجوهرية التي تميز المبتدأ والخبر، وتتجسد في الاشتراطات التي نناقشها في الفقرات الفرعية الموالية.

1.1. الاشتراط المقولي

يكمن الاشتراط المقولي في أن المبتدأ والخبر ينتميان إلى مقولة الاسم وليس إلى مقولتي الفعل والحرف، بما أنهما يشتملان على الخصائص و«العلامات» التي تميز الأسماء، ولأن الأفعال والحروف لا يمكن أن يحلّا في المواقع التركيبية الخاصة بالمبتدأ والخبر. ونمثل للمبتدأ والخبر اللذين يردان في صورة مقولة الأسماء بالتركيب المضمن في (7)، الذي يرد فيه المبتدأ [الجدُّ] والخبر [مسافرٌ] في صورة مقولة تنتمي إلى الأسماء:

(7) الجدُّ مسافرٌ اليوم⁽¹⁾.

وفي هذا الشأن، يقول الأردبيلي في «شرح الأنموذج في النحو» عن

(1) ورد الخبر في هذا المعطى التركيبي في صورة الصفة المتمثلة في «مسافرٌ»: وهي صفة وردت على صورة اسم الفاعل. ووصفنا الخبر هنا بكونه اسماً أو صفة، لأن الصفة تشتمل على الخصائص المميزة للأسماء: إذ يمكن للصفة أن ترد حاملة للتعريف والتنوين وسمات الإعراب، وترد في تركيب الإضافة وتُسوّغ دخول أدوات النداء... لأجل ذلك، تؤطر الكتابات النحوية العربية الصفة ضمن مقولة الأسماء.

المبتدأ والخبر: «المبتدأ والخبر.. اسمان مجردان عن العوامل اللفظية للإسناد، ك: زيدٌ قائمٌ»⁽¹⁾.

2.1. شرط التجرد

يتجلى هذا الاشتراط في ضرورة تجرُّد المبتدأ والخبر من مختلف العوامل اللفظية التي يمكن أن تعمل فيهما، فيبطل بمقتضى هذا العمل مفهوم الابتداء، ومن ثم ينتفي وجود وظيفتي المبتدأ والخبر، بفعل حلول أحد العوامل اللفظية. ويقتضي هذا الشرط، بشكل ضمني، خلوَّ الجملة الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر من مختلف عوامل بطلان الابتداء، المتمثلة في:

- النواسخ الحرفية، ك [إنَّ] ونظائرها؛
- النواسخ الفعلية، مثل [كان] وأشباهاها؛
- أفعال القلوب، نحو [حسب] وأمثالها؛
- أفعال المقاربة والشروع، من قبيل [كاد] و[شَرَعَ] ومثلاثهما؛
- أدوات النفي التي تعمل عمل الناسخ الحرفي، مثل [لا] النافية للجنس، وأدوات النفي التي تعمل عمل الناسخ الفعلي، مثل [ما] و[لا] الحجازيتين و[إن] و[لات].

ويمكن أن نمثل لهذه العوامل اللفظية التي تنهض بوظيفة إبطال عمل الابتداء بالمعطيات التركيبية الواردة في (8) و(9):

(8) أ. إنَّ النظرية صحيحة.

(الناسخ الحرفي = [إنَّ]).

(1) الأردبيلي: شرح الأنموذج في النحو، ص 28.

- ب. كانت النظريةُ صحيحةً.
 (الناسخُ الفعلي = [كان]).
- ج. حَسِبْتُ النظريةَ صحيحةً.
 (الناسخُ الفعلي = [حَسِبَ]).
- د. كاد المسافرُ يَصِلُ إلى وِجْهته.
 (الناسخُ الفعلي = [كاد]).
- (9) أ. لا شيءَ مستحيلٌ.
 ([لا] = النافية للجنس العاملة عملَ إنَّ).
- ب. ما الضيفُ مسافراً.
 ([ما] = النافية العاملة عملَ ليس).

فجليُّ أن وجود هذه العوامل اللفظية المتمثلة في الناسخ الحرفي [إنَّ] والناسخ الفعلي [كان] وفعل الإدراك/ الاعتقاد [حَسِبَ] و[لا] النافية للجنس وفعل المقاربة [كاد] وأداة النفي [ما] تنتج عنها علاقات تركيبية مختلفة ووظائف نحوية جديدة تنعدم فيها إمكانية الحديث عن الجملة الابتدائية التي تتكون من مبتدأ وخبر، فضلاً عن التمايزات الدلالية والمنطقية التي تنشأ بينها. وتوافقاً مع هذا المعنى، ينص ابن يعيش في «شرح المفصل» على «أنَّ المبتدأ كل اسم ابتدأته وجرّدته من العوامل اللفظية للإخبار عنه. والعوامل اللفظية أفعال وحروف تختص بالمبتدأ والخبر. فأما الأفعال، فنحو: كان وأخواتها والحروف نحو: إنَّ وأخواتها وما الحجازية. وإنما اشترط أن يكون مجرداً من العوامل اللفظية، لأن المبتدأ شرطه أن يكون مرفوعاً. وإذا لم

تتجرد من العوامل تَلَعَّبَتْ به فرفعته تارة ونصبته أخرى، نحو: «كان زيدٌ قائماً» و «إنَّ زيدا قائمٌ» و «ما زيدٌ قائماً» و «ظننتُ زيدا قائماً». وإذا كان ذلك كذلك، خرج عن حكم المبتدأ والخبر إلى شبه الفعل والفاعل⁽¹⁾.

3.1. الاشتراط الإسنادي

تعتبر خاصية الإسناد خاصية مركزية في بناء الجمل. لأجل ذلك، يُعد الإسناد شرطا ضروريا في تكوين الجمل الفعلية والجمل الاسمية معا، طالما أن الإسناد يمثل الآلية التي تنقل الكلمات المفردة من المعجم إلى التركيب الذي تحكمه علاقات نحوية صورية، بما فيها إسناد الإعراب وحمّل سمات التطابق الإحالية التي تظهر بين المبتدأ والخبر أو بين الفعل والفاعل. فالخبر، من حيث هو مُسندٌ ضمن بنية الجملة الاسمية، يعبر عن صفة تدل على خاصية مُسندة إلى مُسندٍ إليه يتجسد في المبتدأ. ويمكن أن نمثل لذلك بالمعطى التركيبي الوارد في (10):

(10) الجيشُ مستعدٌ.

ففي هذا المعطى التركيبي، تمَّ إسناد خاصية الاستعداد، التي يعبر عنها الخبر الوارد في صورة الصفة المتجلية في اسم الفاعل [مستعدٌ]، إلى المبتدأ المتمثل في [الجيشُ] بوصفه مُسندا إليه وجرى نَسبُها إليه، باعتبارها إحدى الخاصيات المميزة له. وارتباطا بذلك، يقول ابن مالك في «شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد»: «الابتداء هو تقديم الشيء في اللفظ والنية مجردا مُسندا إليه خبرٌ، ومُسندا هو إلى ما يسدُّ مسد الخبر»⁽²⁾.

(1) ابن عيش: شرح المفصل، ج 1، ص 221.

(2) ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص 261.

ويُبرز الزمخشري القيمة الهامة التي تحظى بها خاصية الإسناد في بناء العلاقات التركيبية بين مكونات الجملة بقوله: «إنما اشترط في التجريد أن يكون من أجل الإسناد، لأنهما لو جُردا لا للإسناد لكانا في حكم الأصوات التي حقُّها أن يُنعق بها غير مُعَرَّبة، لأن الإعراب لا يُستحق إلا بعد العَقْد والتركيب، ... من حيث إن الإسناد لا يتأتى بدون طرفين: مُسند ومُسند إليه»⁽¹⁾.

ووفقاً لهذا التصور، يضمن الإسناد، من حيث هو شرط في الابتداء، شيئين أساسيين:

- الانتقال من الكلمات المفردة إلى بناء علاقات تركيبية بين هذه الكلمات، بموجبها تصير هذه الكلمات مكتسبة للإعراب (كإعراب الرفع، مثلاً)، وشاغلة لموقع تركيبية ضمن الجملة (كون المبتدأ يرد قبل الخبر رتبة)، وحاملة لوظيفية نحوية معينة، كوظيفية المبتدأ أو الخبر...؛
- تحقُّق تمام المعنى واستيفاء الدلالة المفيدة التي تعبر عنها الجملة، المتمثلة في إسناد خاصية إلى ذات.

4.1. الاشتراط الإعرابي

يرتبط الاشتراط الإعرابي بباقي الاشتراطات السالفة، التي تنبني على علاقة التفاعل والتكامل. ويربط ابن يعيش بين شرط الإعراب وشرطي الإسناد والتجريد، من جهة إن الإعراب ناتج عن خاصيتين رئيسيتين، تتمثلان في:

(1) ابن يعيش: شرح المفصل، ج 1، ص 221.

▪ خاصية الإسناد التي يتحقق بمقتضاها بناء الجملة ووجود علاقات تركيبية ودلالية تربط بين مكوناتها المتمثلين في المبتدأ والخبر. لذلك، كان حَمَلُ هذين الأخيرين للإعراب تجلياً لهذه العلاقة التركيبية التي يخلقها الإسناد؛

▪ خاصية التجرُّد التي تقضي بضرورة خلوِّ الجملة الاسمية المكوَّنة من المبتدأ والخبر من العوامل اللفظية الموماً إليها في الفقرات السالفة. وتضمن خاصية التجرد إمكانية إسناد الابتداء إعرابَ الرفع إلى المبتدأ والخبر، بالضرورة في ظل غياب هذه العوامل اللفظية.

وبناء على المعطيات السالفة، يقتضي شرط الإعراب حَمَلَ المبتدأ والخبر لسمة إعرابية وحيدة ممكنة تتجلى في إعراب الرفع، لأن دخول العوامل اللفظية على الجملة الاسمية يفضي إلى:

▪ إفقاد المبتدأ والخبر إعرابَ الرفع الذي يُفترض أنه يتلقياهُ؛

▪ غياب وظيفتي المبتدأ والخبر وبروز وظائف نحوية جديدة، مثل وظيفة اسم [إنَّ] وخبر [صار] ومفعولي [وَجَدَ] في التراكيب الواردة في (11)، إذ تثبت المعطيات التالية التغيرات التركيبية والإعرابية التي يمكن أن تطرأ على بنية الجملة الاسمية:

(11) أ. النافذة مكسورة.

ب. إنَّ النافذة مكسورة.

ج. صارت النافذة مكسورةً.

د. وَجَدَ اللَّصُّ النافذةَ مكسورةً.

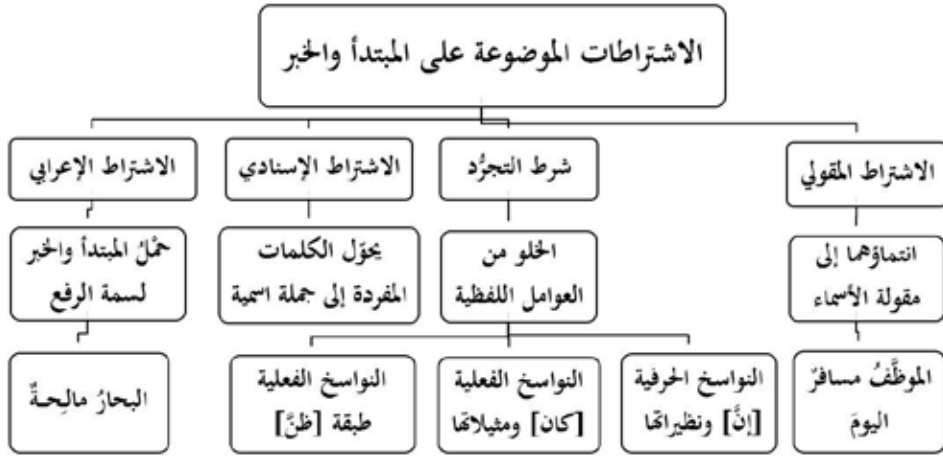
فضلا عن ذلك، يُعد الإعراب علامة معبرة عن معان ودلالات خاصة، من قِبَل إنه يعكس الوظيفة النحوية التي يشغلها الاسم ضمن الجملة، كوظيفة المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول. إضافة إلى ذلك، يدلُّ الإعراب على الدور الدلالي للاسم الذي يحمل ذلك الإعراب، كمنفذ الحدث أو الضحية أو السبب... ففي المعطى التركيبي في (12)، يُسند إعراب الرفع إلى الفاعل على المستوى التركيبي المتمثل في [الطالب] بوصفه يمثل دور المنفذ للحدث على المستوى الدلالي والمنطقي. بينما يتم إسناد إعراب النصب إلى المفعول المتجسد في [أصدقاء]، الذي يمثل موضوع الانتقاد:

(12) انتقدَ الطالبُ أصدقاءه، لعدم إطلاعهم على الوثائق والمعطيات.

وارتباطا بهذا التصور، يقول ابن يعيش: «إذا قلت «زيد» فُتَجَرِّده من العوامل اللفظية ولم تخبر عنه بشيء، كان بمنزلة صوتُ تصوُّته لا يستحق الإعراب، لأن الإعراب إنما أُتِيَ به للفرق بين المعاني. وإذا أخبرت عن الاسم بمعنى من المعاني المفيدة احتج إلى الإعراب ليُدل على ذلك المعنى. فأما إذا ذكرته وحده ولم تخبر عنه، كان بمنزلة صوت تصوُّته غير معرَب»⁽¹⁾.

ووفقا لما سلف، يمكن أن نعيّن الاشتراطات الموضوعية على المبتدأ والخبر من خلال الترسيمة التالية:

(1) ابن يعيش: شرح المفصل، ج 1، ص 221-222.



2. الابتداء وقضية العمل

ينبني النحو العربي على ما تمت تسميته في الكتابات النحوية العربية بالنظرية العاملية، بوصفها نظرية تقتضي وجود عوامل تُفضي بأثر إلى معمولاتها. ويتجلى هذا الأثر في الإعراب الذي تحمله الأسماء، عادة. وبما أن الجملة الاسمية تتكون من مبتدأ وخبر حاملين لإعراب الرفع، فكانا بموجب ذلك معمولين فيهما، فإن الكتابات النحوية العربية قد أبدت انشغالها بتفسير مصدر الإعراب الذي بمقتضاه يحصل المبتدأ والخبر عليه. من المفترض أن الإعراب الذي تُسندُه العوامل إلى معمولاتها لا يقتصر على الأسماء، بل يمتد ليشمل الصفات والظروف والأفعال. وبما أن الصفات والظروف تشتمل على خصائص الأسماء وعلاماتها لأجل ذلك كانت ملحقة بها، فإنها تتلقى الإعراب من قبل العوامل بسبب من ذلك. وإذا كانت الأسماء تستحق الإعراب، فإن الأفعال تمّ ربطها بالبناء لعدم تغيير حركتها الأخيرة (باستثناء الفعل المضارع في معظم حالاته التصريفية).

علاوة على هذا، يربط النحاة الإعراب بالأسماء لأن «الأصل في الإعراب أن يكون للأسماء»⁽¹⁾. وإذا كانت العوامل تتحدد في الأفعال والحروف فكانت عاملة في الأسماء وغيرها لأن «الأصل في العمل للأفعال»⁽²⁾، فإن الأسماء لا تكون عاملة، لأن «الأصل في الأسماء أن لا تعمل»⁽³⁾. غير أنها قد تصير قادرة على العمل وإسناد الإعراب في حالة مشابهتها للفعل، بدلالتها على ما تدل عليه (أي الحدث)، كالمصدر واسم الفاعل.

فضلا عن ذلك، فإن الإعراب «إنما دخل الكلام ليُفصل بين المعاني المُشكِكة، ويُدلَّ به على الفاعل والمفعول والمضاف والمضاف إليه وسائر ذلك من المعاني التي تعتور الأسماء... قالوا وهذه المعاني موجودة في الأسماء دون الأفعال والحروف، فوجب لذلك أن يكون أصل الإعراب للأسماء، وأصل البناء للأفعال والحروف»⁽⁴⁾.

وبغاية إيجاد تفسير للإعراب الذي يتلقاه المبتدأ والخبر والبحث عن العامل المفترض فيهما، لم تعبّر الكتابات النحوية العربية عن رؤية موحدة في تعليل هذه الظاهرة، بقدر ما أبدت وجهات نظر مختلفة ومتعددة. ولقد كتَّف الأنباري في «الإنصاف في مسائل الخلاف» مختلف هذه التصورات النحوية بقوله: «ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ؛ فهما يترافعان، وذلك نحو «زيدٌ أخوك، وعمرو غلامك». وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأما الخبر فاختلفوا فيه: فذهب قوم إلى أنه يرتفع

(1) ابن السراج: الأصول في النحو، ج 1، ص 52.

(2) الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص 162.

(3) تمام حسان: الأصول، دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ص 200. عن عدم

إمكانية عمل الأسماء، يُرجع إلى الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص 46.

(4) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 77.

بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معا، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء»⁽¹⁾.

وإذا كان سيبويه يوافق طرح نحاة البصرة في النظر إلى الابتداء بوصفه العامل في المبتدأ، فإنه يخالفهم في طبيعة العامل في الخبر: إذ يعتبر أن المبتدأ يُعد العامل المسؤول عن إسناد إعراب الرفع إلى الخبر وليس الابتداء أو الابتداء والمبتدأ معا.

ويورد ابن مالك في «شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» تصور سيبويه بشأن طبيعة العامل في المبتدأ والخبر بقوله: «ومذهب سيبويه أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ... منها قوله: «المبتدأ كل اسم ابتدئ به ليبنى عليه كلام»، ثم قال: «واعلم أن المبتدأ لا بد أن يكون المبني عليه شيئا هو هو، أو يكون في مكان أو زمان. وهذه الثلاثة يُذكر كل واحد منها بعد ما يُبتدأ به. فأما الذي بُني عليه شيء هو هو فإن المبني يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: «عبدُ الله منطلقٌ»، ارتفع عبدُ الله، لأنه ذُكر ليبنى عليه «المنطلق». وارتفع «المنطلق»، لأن المبني على المبتدأ بمنزلته»⁽²⁾.

1.2. حجج نحاة الكوفة

ارتباطا بطبيعة العامل الذي يعمل في المبتدأ والخبر ويُسند إليهما إعراب الرفع، يعلل نحاة الكوفة وجهة نظرهم بعدد من الحجج والبراهين، من جملتها:

▪ اقتضاء المبتدأ والخبر لبعضهما بعضا اقتضاء دلاليا وتركيبيا، إذ يستلزم كل منهما الآخر، ف«المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع

(1) الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص 44.

(2) ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج 1، ص 261.

بالمبتدأ، لأننا وجدنا المبتدأ لا بد له من خبر والخبر لا بد له من مبتدأ، ولا ينفك أحدهما عن صاحبه، ولا يتم الكلام إلا بهما. ألا ترى أنك إذا قلت «زيدٌ أخوك» لا يكون أحدهما كلاماً إلا بانضمام الآخر إليه؟ فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر ويقتضي صاحبه اقتضاء واحداً عملاً كل واحد منهما في صاحبه مثل ما عمل صاحبه فيه. فلهذا، قلنا إنهما يترافعان، كل واحد منهما يرفع صاحبه. ولا يمتنع أن يكون كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً»⁽¹⁾؛

▪ كون المبتدأ والخبر عاملين ومعمولين في ذات الآن، ويستدل نحاة الكوفة بالآيات الكريمة المضمنة في (13):

(13) أ. ﴿أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾⁽²⁾.

ب. ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾⁽³⁾.

ج. ﴿فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾⁽⁴⁾.

«فنصب «أَيُّ ما» بـ «تدعوا» وجزم «تدعوا» بـ «أيا ما»، فكان كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً... وأينما منصوب بتكونوا وتكونوا مجزوم بأينما»⁽⁵⁾. وهذا ينسحب بشكل مماثل على المبتدأ والخبر. فإذا كان اسم الشرط المتمثل في [أَيًّا] في الآية الكريمة تعمل في الفعل [تَدْعُونَ]

(1) الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص 45.

(2) سورة الإسراء، الآية 110.

(3) سورة النساء، الآية 78.

(4) سورة البقرة، الآية 114.

(5) الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص 45.

وقامت بجزمه عبر حذف لاصقة النون فكان عاملا بموجب ذلك، وكان الفعل [تدعون] عاملا أيضا بإسناده إعرابَ النصب إلى معموله المتجسد في اسم الشرط [أيًّا]، فإنَّ المبتدأ كذلك يعتبر عاملا لإعراب الرفع في الخبر بوصفه معمولًا، كما أن الخبر يُعد عاملا مُسنِّدا لإعراب الرفع الذي يحمله المبتدأ، فكان كلاهما عاملا ومعمولا في الآن ذاته، وهما يتبادلان إعراب الرفع؛

▪ الحجة الإضافية التي يوردها نحاة الكوفة تتمثل في انتقادهم مفهومَ عامل الابتداء، من حيث هو عامل معنوي. ويُعتبر هذا العامل المجرد جوهر الافتراض الذي يدافع عنه نحاة البصرة. وفي سياق تفنيدهم لهذا الافتراض، يستدل نحاة الكوفة على أنه إذا كان الخلوُّ من العوامل اللفظية يغيب فيه العامل الظاهر فكان في حكم العدم، فإنَّ العدم لا يمكن أن يكون عاملا، «فالاسم لا يرفعه إلا رافع موجود غير معدوم»⁽¹⁾، «لأنَّ نقول: إذا كان الابتداء هو التعرِّي من العوامل اللفظية، فهو إذن عبارة عن عدم العوامل، وعدم العوامل لا يكون عاملا»⁽²⁾، طالما أنه لا يوجد قبل المبتدأ شيء مادي محسوس بإمكانه إسنادُ إعراب الرفع إلى المبتدأ والخبر؛

▪ ومن الدلائل التي تثبت أن الابتداء ليس عاملا موجبا للرفع، وفق الطرح الكوفي، إمكانية ابتداء الكلام بمعمولات منصوبة. فلو كان الابتداء مسؤولا عن إسناد الرفع، لتوقعنا أن تكون هذه

(1) الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص 45.

(2) نفس المرجع والجزء، ص 46.

المعمولات حاملة لإعراب الرفع، والحال خلاف ذلك: إذ ورد الاسم المتمثل في [الكتاب] في المعطى التركيبي المضمّن في (14) حاملاً لإعراب النصب، بالرغم من كونه قد حلّ في الموقع التركيبي الذي يُبتدأ به الكلام:

(14) الكتابَ قرأتُ.

2.2. حجج نحاة البصرة

بموازاة للحجج وأشكال الاستدلال التي يقدمها نحاة الكوفة للبرهنة على كفاية وجهة نظرهم، يستدل نحاة البصرة على أطروحتهم بشأن طبيعة العامل في المبتدأ والخبر بعدد من البراهين، التي يمكن تحديدها من خلال المعطيات التالية:

▪ ينص نحاة البصرة على أن الابتداء هو التجرد من العوامل اللفظية. وبناء على هذه المُسَلِّمة، ليس لمفهوم الابتداء مظاهرٌ مادية تأثيرية، بالضرورة، كالإحراق الذي تتسبب فيه النار والقُطْع الذي ينتج عن الضرب بالسيف، بقدر ما أن العوامل أمارات وعلامات دالة على وجود ذلك الشيء. «وإذا كانت العوامل في محلّ الإجماع إنما هي أمارات ودلالات، فالأمانة والدلالة تكون بَعْدَم شيء كما تكون بوجود شيء. ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما عن الآخر فصَبَغْتَ أحدهما وتركت صَبْغَ الآخر، لكان تركُّ صَبْغِ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر؟ فكذلك هاهنا»⁽¹⁾؛

(1) الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص 46.

إذا كان معظم البصريين يدافعون عن افتراض الابتداء باعتباره عاملاً معنوياً يقتضي التجرد من العوامل اللفظية، فإن ابن يعيش لا يعتبر مفهوم «التعري» كافياً للتدليل على وجود عمل في المبتدأ والخبر من قبل الابتداء، إذ يقول: «إن التعري لا يصح أن يكون سبباً ولا جزءاً من السبب، وذلك لأن العوامل توجب عملاً، والعدم لا يوجب عملاً: إذ لا بد للموجب والموجب من اختصاص يوجب ذلك، ونسبة العدم إلى الأشياء نسبةً واحدة»⁽¹⁾. مثلما ينتقد ابن يعيش فكرة النظر إلى العوامل بوصفها دلالات وأمارات تتحقق بوجود الشيء وعدمه، ويعتبر أن هذا النمط من الاستدلال استدلالاً فاسداً، لأنه ليس الغرض من قولهم «إن التعري عامل» أنه معرفٌ للعامل. إذ لو زعم أنه معرفٌ، لكان اعترافاً بأن العامل غير التعري»⁽²⁾. لأجل ذلك، يعتبر أن «العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلم، يعني من الإخبار عنه»، و«لأن الاسم لما كان لا بد له من حديث يُحدّث به عنه، صار هذا المعنى هو الرفع للمبتدأ»⁽³⁾. وبناء على ذلك، يشترط ابن يعيش، توافيقاً مع تصور الزمخشري، مفهومًا إضافياً يتمثل في مفهوم الإسناد، حينما يقرر: «وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء وهو معنى، ثم اختلفوا فيه. وذهب بعضهم إلى ذلك المعنى هو التعري من العوامل اللفظية. وقال الآخرون: هو التعري وإسناد الخبر إليه»⁽⁴⁾؛

(1) ابن يعيش: شرح المفصل، ج 1، ص 223.

(2) نفس المرجع والجزء والصفحة.

(3) نفس المرجع والجزء والصفحة.

(4) نفس المرجع والجزء والصفحة.

- افتراض نحة الكوفة إمكانية الترافع الإعرابي المتبادل بين المبتدأ والخبر افتراضاً غير قائم، من الوجهة العاملة، لأنه إذا سلّمنا بطرح نحة الكوفة بشأن الإسناد الإعرابي - حسب البصريين - فإنه يتعيّن أن يكون المبتدأ قبل الخبر والخبر قبل المبتدأ «وذلك لأن العامل سبيله أن يقدر قبل المعمول. وإذا قلنا إنهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر، وذلك مُحال، وما يؤدي إلى المحال محال»⁽¹⁾، اعتداداً بأن العامل ينبغي أن يكون قبل المعمول لفظاً ورتبة. وبما أن المبتدأ متقدّم على الخبر فأمكن أن يعمل فيه، فإن الخبر يشغل موقعاً بعدياً بالنظر إلى المبتدأ، لأجل ذلك ليس هناك إمكانية لأن يُسرب الخبرُ سمةَ رفعه الإعرابية إلى المبتدأ. إذ «لو كان الخبر رافعا للمبتدأ كما كان المبتدأ رافعا للخبر، لكان لكل منهما في التقدّم رتبةٌ أصلية، لأن أصل كل عامل أن يتقدم على معموله، فكان لا يمتنع «صاحبها في الدار»، كما لا يمتنع «في داره زيداً». وامتناع الأول وجواز الثاني دليلٌ على أن التقدّم لا أصلية للخبر فيه»⁽²⁾؛
- من جملة ما يضعف تحليل الكوفيين، استناداً إلى اعتراض البصريين، أنه إذا كان المبتدأ والخبر يعمل أحدهما في الآخر، فإن «العامل في الشيء ما دام موجوداً لا يدخل عليه عاملٌ غيره، لأن عاملاً لا يدخل على عامل»⁽³⁾، ومن ثم «فلما جاز أن يقال «كان زيداً أخاك» و «إنّ زيداً أخوك» و «ظننتُ زيداً أخاك» بطل

(1) الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص 48.

(2) ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج 1، ص 263.

(3) نفس المرجع والجزء والصفحة.

أن يكون أحدهما عاملا في الآخر»⁽¹⁾؛

ثمة معطيات تَطْعَن في استدلال نحاة الكوفة بخصوص العمل المتبادل بين المبتدأ والخبر، واستشهادهم بالآية القرآنية الكريمة دليلا على ذلك في مقدّمها أن الفعل [تدعوا] غير معمول من قبل [أيًا]، بقدر ما هو مجزوم بأداة الشرط [إن] التي تنوب منابها لفظا وعملا. وعلى التسليم بمبدأ النيابة، فإن نحاة البصرة يرون إمكانية عمل أحدهما في الآخر، للتباين في طبيعة عملهما: الجزم مقابل إعراب النصب، بخلاف المبتدأ والخبر اللذين يُسندان إعرابا مماثلا، متمثلا في إعراب الرفع. لذلك، فنحن نسلم بأن «كلّ واحد منهما عاملٌ في الآخر، إلاّ أنه باعتبارين: فالجزم باعتبار نيابته عن حرف الشرط لا من حيث هو اسم، والنصب في الاسم بالفعل نفسه فهما شيئان مختلفان، وليس كذلك ما نحن فيه، لأنه باعتبار واحد يكون عاملا ومعمولا، وهو كونه مبتدأ وخبرا»⁽²⁾؛

رفضُ نحاة الكوفة لعامل الابتداء رفض غير منطقي وغير نسقي في منظور البصريين، طالما أن الكوفيين يوظفون التعليل ذاته في سياق مناقشتهم للفعل المضارع، الذي يفترضون أنه يتلقى إعراب الرفع لتعريّه من العوامل اللفظية الناصبة والجازمة. ويقرر الأنباري مخاطبا الكوفيين على لسان البصريين أنه «إذا جاز لكم أن تجعلوا التعريّ عاملا في الفعل المضارع، جاز لنا

(1) نفس المرجع والجزء والصفحة.

(2) ابن يعيش: شرح المفصل، ج 1، ص 222.

أيضاً أن نجعل التعرّيّ عاملاً في الاسم المبتدأ⁽¹⁾.

▪ اعتراضُ نحاة الكوفة على العامل المعنوي (الابتداء) واستشهادهم بإمكانية حلول المعمولات المنصوبة محلّ الابتداء رغم عدم تلقيها إعرابَ الرفع اعتراضٌ غير قائم في تصور البصريين، لأن المنصوبات «لا يُتصور أن تكون مبتدأة، لأنها وإن كانت متقدمة في اللفظ، إلا أنها متأخرة في التقدير، لأن كل منصوب لا يخلو إما أن يكون مفعولاً أو مُشَبَّهاً بالمفعول. والمفعول لا بد أن يتقدمه عامل لفظاً أو تقديراً، فلا تصح له رتبة الابتداء. وإذا كانت هذه المنصوبات متقدمة في اللفظ متأخرة التقدير، لم يصح أن تكون مبتدأة، لأنه لا اعتبار بالتقديم إذا كان في تقدير التأخير»⁽²⁾؛

▪ وبالرغم من دفاع البصريين عن أطروحة الابتداء الذي يربطونه بخاصية تجرد المبتدأ والخبر لوجود علاقة الإسناد بينهما، فإن ابن مالك يوجه انتقاداً إلى فكرة التجرد، معتبراً إياها فكرة غير كافية لذاتها، بسبب من أنه تمَّ «جعلُ التجرد عاملاً، وإنما هو شرط في صحة عمل الابتداء، والابتداء هو العامل عند سيويوه»⁽³⁾. وإذا كان قد تمَّ اعتبارُ «تجردهما واحداً، وليس كذلك، فإن تجرّد المبتدأ تجرّد الإسناد إلى ما يسدُّ مسدّاً مُسند إليه. وتجرّد الخبر إنما هو لئسند إلى المبتدأ. فبين التجريدين

(1) الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص 49.

(2) الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص 50.

(3) ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج 1، ص 262.

بَوْنٌ، فكيف يتحدان؟»⁽¹⁾.

3.2. العامل في الخبر لدى نحاة البصرة

إذا كان نحاة البصرة يتفقون في اعتبار الابتداء العامل في المبتدأ، فإنهم يُعبرون عن وجهات نظر متباينة بشأن نوع العامل الذي يضطلع بمهمة إسناد إعراب الرفع إلى الخبر. ويفترض بعض البصريين أن الابتداء يعمل في المبتدأ كما يعمل في الخبر، فالعامل المعنوي المجرى المتمثل في الابتداء هو العامل فيهما معاً. ووفقاً لهذا التصور، ليس للمبتدأ أي دور في العمل في الخبر، بقدر ما أن الابتداء وحده من يُسند إعراب الرفع إليه، كما يُسند إلى المبتدأ. ويستدل هذا الطرح على وجهة تصوره بتشبيه الابتداء بالنواسخ الحرفية والنواسخ الفعلية التي تعمل في ما كان مبتدأً وخبراً وتُسند، بمقتضى ذلك، إعراب النصب والرفع إليهما. لأجل ذلك، إذا صحَّ أن الابتداء، استناداً إلى هذا التصور، «عامل في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره، قياساً على غيره من العوامل، نحو كان وأخواتها وإن وأخواتها وظننت وأخواتها. فإنها لَمَّا عملت في المبتدأ عملت في خبره، فكذلك هاهنا»⁽²⁾.

وتفترض طبقة ثانية من البصريين، وهو افتراض غالبيتهم، أن الابتداء يُعتبر العامل في المبتدأ وأن الخبر معمول من قبل الابتداء والمبتدأ معاً. وهذا يعني أن الابتداء والمبتدأ كليهما عاملان في الخبر، بما أن الابتداء وحده لا يمكن أن يكون عاملاً فيه. ومن البراهين التي يوردها أرباب هذا التصور أن «الخبر لا يقع إلا بعد الابتداء والمبتدأ، فوجب أن يكونا هما العاملين فيه»⁽³⁾. غير أن هذا الطرح لا يبدو مقنعاً كفاية للمعترضين عليه، وذلك عائد

(1) نفس الرجوع والجزء والصفحة.

(2) الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص 46.

(3) نفس المرجع والجزء والصفحة.

إلى أن «المبتدأ اسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل. وإذا لم يكن له تأثير في العمل والابتداء له تأثير، فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له»⁽¹⁾.

فضلا عن ذلك، فإن أرباب هذا التصور ينفون إمكانية أن يكون الابتداء هو العامل في المبتدأ والخبر، طالما أن العامل المعنوي لا يمكنه أن يُسند إعراب الرفع إلى معموليه مرتين: مرة إلى المبتدأ ومرة إلى الخبر، بما أن العامل المعنوي أقل قوة في العمل من العامل اللفظي. فإذا كان الفعل وهو أقوى العوامل لا يمتلك القدرة على إسناد الرفع مرتين خارج علاقة التبعية⁽²⁾، فكيف يمكن للابتداء وهو أضعف العوامل أن يُسند إعراب الرفع إلى معمولين اثنين. ووفقا لذلك، تُعتبر «الأفعال أقوى العوامل، وليس فيها ما يعمل رفعين دون إتباع، فالمعنى إذا جُعِلَ عاملا كان أضعف العوامل، وكان أحقَّ بأن لا يعمل رفعين دون إتباع»⁽³⁾.

علاوة على ذلك، فإن «رفع الخبر عملٌ وُجِدَ بعد معنى الابتداء ولفظ المبتدأ، فكان بمنزلة وجود الجزم بعد معنى الشرط والاسم الذي تَضَمَّنَهُ. فكما لا يُنسَب الجزم لمعنى الشرط بل للاسم الذي تضمنه، كذلك لا يُنسَب

(1) نفس المرجع والجزء والصفحة.

(2) في إطار العلاقة التبعية، يمكن للفعل من حيث هو عامل لفظي أن يُسند إعراب الرفع مرتين، كما هو الحال في تراكيب العطف والنعته والبدل والتوكيد، التي تنبني العلاقة بين التابع والمتبوع على علاقة التبعية وليس على العلاقة العاملة، التي يتقاسم فيها التابع مختلف سماته الإعرابية والإحالية مع متبوعه، كما في معطيات تركيبية من قبيل:

(1) أ. حلَّ خالدٌ وصديقُه. (بنية العطف).

ب. زارنا الشابَّ الخبيرُ في البرمجيات. (بنية النعته).

ج. قام الطالبُ نفسهُ بالعمل. (بنية التوكيد).

د. تفوَّقَ المجتهدُ عمُرُ في هذا الاختبار. (بنية البدل).

(3) ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج 1، ص 262.

رفع الخبر للابتداء بل للمبتدأ»⁽¹⁾.

في مقابل هذه التصورات، تتأسس وجهة نظر ابن يعيش لقضية الابتداء على فكرة جوهرية مختلفة تتجلى في أن الابتداء يعمل في المبتدأ، وأن الخبر معمول من قِبَل الابتداء كذلك. غير أن الابتداء لا يعمل مباشرة في الخبر، وإنما يعمل فيه ويُسند إليه إعراب الرفع بواسطة، وتتمثل هذه الوسطة في المبتدأ.

وللتدليل على صدقية أطروحتة، يورد مثالا من التجربة الحسية المباشرة، مقررًا بقوله: «والذي أراه أن العامل في الخبر هو الابتداء وحده على ما ذكر كما كان عاملا في المبتدأ بلا واسطة، وعمله في الخبر بواسطة المبتدأ، يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ، وإن لم يكن للمبتدأ أثر في العمل، إلا أنه كالشرط في عمله، كما لو وضعت ماء في قدر ووضعتها على النار، فإن النار تُسخن الماء. فالتسخين حصل بالنار عند وجود القدر لا بها، فكذلك هنا»⁽²⁾.

ولعل هذا التصور ما يدافع عنه الأنباري، باعتباره أن الابتداء وحده يعمل في الخبر، غير أن هذا العمل لا يمكن أن يتحقق بدون واسطة المبتدأ، فكأنه الوسيط الذي يُسرب سمة الرفع من الابتداء إلى الخبر، دون أن يكون المبتدأ هو العامل الأصلي فيه، إذ يقول: «والتحقيق فيه عندي أن يقال: إن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ، لأنه لا ينفك عنه، ورتبته ألا يقع إلا بعده. فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ لا به. كما أن النار تُسخن الماء بواسطة القدر والخطب: فالتسخين إنما حصل عند وجودهما لا بهما، لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها. فكذلك ها هنا، الابتداء وحده هو العامل في الخبر عند وجود المبتدأ، إلا أنه عامل معه، لأنه اسم، والأصل

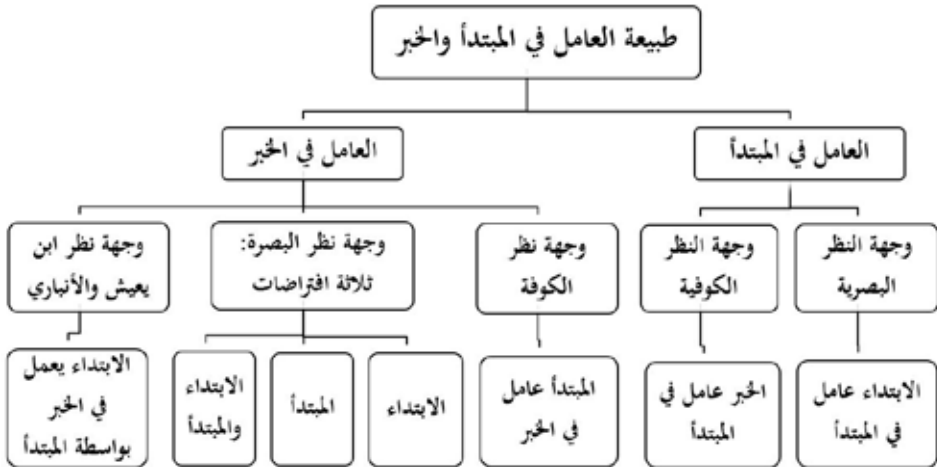
(1) نفس المرجع والجزء والصفحة.

(2) ابن يعيش: شرح المفصل، ج 1، ص 224.

في الأسماء ألا تعمل»⁽¹⁾.

وبناء على المعطيات السالفة، يمكن رصد مختلف وجهات النظر النحوية بشأن طبيعة العامل في المبتدأ والخبر من خلال قول ابن عقيل، الذي قام فيه بتجميع مجمل التصورات عن الموضوع، التي يقرر فيها أن «مذهب سيبويه وجمهور البصريين أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ. فالعامل في المبتدأ معنوي، وهو كون الاسم مجرداً عن العوامل اللفظية غير الزائدة... والعامل في الخبر لفظي وهو المبتدأ، وهذا هو مذهب سيبويه... وذهب قوم إلى أن العامل في المبتدأ والخبر الابتداء، فالعامل فيهما معنوي. وقيل المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ. وقيل ترافعا، ومعناه أن الخبر رفع المبتدأ وأن المبتدأ رفع الخبر»⁽²⁾.

وتلخيصاً لمختلف وجهات النظر النحوية بشأن طبيعة العامل في المبتدأ والخبر، نورد الترسيمة التالية:



(1) الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص 46-47.

(2) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج 1، ص 43.

3. الابتداء وقضية التعريف

قبل التفصيل في قضية التعريف في علاقتها بالابتداء والطبيعة الإحالية التي ينبغي أن يكون عليها هذا الأخير، وما يقتضي ذلك من مناقشة مسوِّغات الابتداء بالنكرة، من المفيد أن نقدّم تمهيدا مقتضبا عن التعريف والتنكير ضمن مقولة الأسماء، وعن أنماط المعارف التي يمكن أن تظهر في صورة مقولات أو خصائص أو أدوات.

1.3. التعريف والتنكير

يعتبر التعريف خاصية من الخصائص التي تميز الأسماء عن الأفعال والحروف. وتتمثل الأداة الوظيفية الدالة على حد التعريف في اللغة العربية في الأداة [أل]، فهي تُوظف للاسم المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع، وتلازم صورة واحدة في جميع الحالات المختلفة المتعلقة بسمة الجنس وسمة العدد. إذ يعتبر دخولها على الاسم مؤشرا دالا على أن هذا الاسم معرّف ومعين، وغيابها يوحي بأن الاسم مبهم الدلالة، غير معيّن بين أفراد جنسه، دال على التنكير. وبغياب أداة التعريف [أل]، يحضر التنوين بوصفه علامة دالة على التنكير، الذي يناقض التعريف. ويمكن أن نمثل للاسم النكرة حيث يحضر التنوين، والاسم المعرّف حيث تحضر الأداة [أل] بالمعطين المضمنين التركيبيين في (15):

(15) أ. رأيت رجلاً في الحديقة هذا الصباح.

ب. اشتريت الكتاب من المعرض هذا الشهر.

فعبارة [رجلاً] في المعطى التركيبي (15أ) تدل على معنى، غير أن

«هذا المعنى العقلي المحض والمدلول الذهني المجرد غير معيّن ولا محدّد في... العالم الخارجي عن العقل والذهن. والسبب أن ذلك المعنى الذهني المجرد... إنما ينطبق في عالم الحس والواقع على فرد واحد، ولكنه فرد له نظائر كثيرة تشابهه في حقيقته، وتمثاله في صفاته الأساسية. فكأنه فرد واحد متكرر الصور والنماذج المتشابهة، ينطبق على كل منها معنى «رجل» ومدلوله. فإن معناه يصدق على محمد وصالح وفهيم... وآلاف الآلاف، غيرهم. فهو خال من التحديد الذي يجعل المدلول مقصوراً على فرد واحد، متعيّن متميز عن غيره، مستقل بنفسه لا يختلط وسط أفراد أخرى تماثله»⁽¹⁾. لأجل ذلك، فإن عبارة «رجل وطالب وكتاب ونهر وأشباهاها تسمى نكرة. وهي اسم يدل على شيء واحد، ولكنه غير معيّن، بسبب شيوعه بين أفراد كثيرة من نوعه تشابهه في حقيقته، ويصدق على كل منها اسمه»⁽²⁾.

في حين أن عبارة [الكتاب] في المعطى التركيبي (15ب) يدل على معنى عقلي أو مدلول ذهني كذلك، غير أن مدلوله الخارجي يوصف بكونه معيّنًا ومحدّدًا في العالم الحسي والواقعي، ما دام أنه ينطبق على فرد واحد معيّن لا يلتبس بين أفراد جنسه. فهو «متميز عن غيره مستقل بنفسه لا يختلط وسط أفراد أخرى تماثله». لأجل ذلك، فإن عبارة «الكتاب» تسمى «معرفة، وهي اسم يدل على شيء واحد معيّن، لأنه متميز بأوصاف وعلامات لا يشاركه فيها فرد من نوعه»⁽³⁾. ويعتبر [الكتاب] في المعطى التركيبي (15ب) معرفًا بناء على العهدة الذهنية، التي تعني وجود معرفة مشتركة يتقاسمها

(1) عباس حسن: النحو الوافي، ج 1، ص 206، 207.

(2) نفس المرجع والجزء، ص 208، 209.

(3) نفس المرجع والجزء، ص 209.

منتج الخطاب والمتلقي بشأن الموضوع الذي تحيل عليه عبارة [الكتاب]. وإذا كان تنكير الأسماء يتحقق بغياب أداة التعريف وحضور التنوين، فإن التعريف يمكن أن يحضر في الأسماء من خلال صور أخرى. فـ «الاسم المعرفة هو الدال على معنى لا شياً فيه: وهو إما علم كزيد، وإما مضمّر كأنا، وإما موصول كالذي، وإما اسم إشارة كهذا، وإما معرفة بالإضافة كصاحبي، وإما معرّف بأل كالرجل، وإما معرّف بالنداء كيا رجل»⁽¹⁾.

2.3. أنماط المعارف

وفقا لتعريف ابن مالك السالف، لا تنحصر الأسماء المعرفة في الأسماء التي تقترب بالأداة [أل] الدالة على التعريف، بقدر ما يمكن أن ترد في صور مختلفة، أطلقت عليها الكتابات النحوية العربية تسمية «المعارف». واستنادا إلى ذلك، فإن المعارف يمكن أن تظهر في صورة مقولات أو أدوات أو خصائص. ويمكن رصد أنماط المعارف وفق التصنيف المذكور في الفقرات الفرعية الموالية.

1.2.3. المعرفة في صورة المقولات

1.1.2.3. مقولة الضمائر

تضطلع الضمائر من حيث هي مقولة اسمية بخاصية التعيين والتحديد. وتمثل خاصية التعيين بالنسبة لضميري التكلم [أنا] و[نحن] في أن تعيينهما ناتج من كونهما مُتتَجِن للخطاب؛ والضمائر [أنت] و[أنتِ] و[أنتما] و[أنتم] و[أنتن] باعتبار تعريفها نابعا من كونها ذواتا متلقية لهذا الخطاب. بينما يعتبر تحديد ضمائر الغياب بكونها ناجما عن أنها ذوات ليس طرفا في عملية إنتاج

(1) ابن مالك: شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ، ج 1، ص 138.

الخطاب، متمثلة في الضمائر [هو] و[هي] و[هما] و[هم] و[هنّ]. ومن الممكن التمثيل للضمائر المعرفة بالمعطين التاليين:

(16) أ. أنا في الحديقة.

ب. أنت بارعٌ في الرسم.

2.1.2.3. المقولات الإشارية

المقولات الإشارية مقولات اسمية ينتج تعيينها من خلال المقتضيات والاعتبارات التواصلية الخطابية المتصلة بالمقام، متجسدة في [هذا] و[هذه] و[هذان] و[هاتان] و[هؤلاء]... ويجوز أن نمثل لأسماء الإشارة بالمعطين التركيبيين الواردين في (17):

(17) أ. هذا موظفٌ في المؤسسة.

ب. هذه فنانةٌ في مجال التشكيل.

3.1.2.3. مقولة الموصوليات

تتمثل مقولة الموصوليات في مجموعة من الأسماء الموصولة التي تشتغل هي وجملة الصلة بمثابة نعت للاسم الذي قبلها، مما يجعلها تُضفي خاصية التعريف عليه. وينبع تعيينها من وجود اسم الموصول ضمن بنية الجملة، الذي يضيف تأويل التعريف على الاسم الذي قبله، لأن غيابه يؤدي إلى تأويل التنكير. ويمكن أن نمثل لهذا التقابل التركيبي وما يترتب عنه من تباين في التأويل الدلالي، من خلال المعطين التركيبيين الواردين في (18):

(18) أ. لقد احترقت الدارُ التي اشترتها المؤسسة العامَ

الماضي.

الدارُ=التي: تأويل التعريف.

ب. لقد احترقت دارٌ اشترتها المؤسسة العامَ الماضي.

دارٌ=∅: تأويل التنكير.

2.2.3. المعرفة في صورة الأدوات

1.2.2.3. أداة التعريف [أل]

تُعد أداة التعريف [أل] الأداة الوظيفية الأكثر إنتاجية وترددا في المعطيات التركيبية في اللغة العربية. إذ يُضفي حضورها تأويل التعيين والتحديد على الاسم الذي تدخل عليه. ونمثل لذلك بالمعطى التركيبي التالي:

(19) دخل الرجلُ المدينةَ متأخراً هذا المساء.

إذ تتصرف عبارة [الرجلُ] في هذا المعطى بكونها معرفة تدل على ذات واحدة معيّنة، لا تشاركها فيها ذات أخرى من أفراد جنسها.

2.2.2.3. أدوات النداء

تتمثل أدوات النداء في طبقة من المفردات التي تعبر عن مناداة منتج الخطاب لمتلقيه بغاية إثارة انتباهه. ويرتبط هذا النمط من الأدوات بالمخاطب على وجه التحديد، دون المتكلم والغائب. ويُشترط في تأويل الاسم المنادى الذي تدخله أداة النداء على التعريف أن يرد حاملاً لإعراب الرفع، لأن حملة لسمة النصب يفرز تأويل التنكير. ونمثل لهذا التمييز التركيبي والدلالي بالمعطين المضمنين في (20):

(20) أ. يا غافلُ، انتبه.

(سمة الرفع=تأويل التعريف/التعيين).

ب. يا غافلاً، انتبه.

(سمة النصب=تأويل التنكير).

وارتباطا بتقابلات تركيبية من هذا القبيل، يمايز النحاة بين «النكرة المقصودة» التي يَرشَح عنها تأويل التعريف والتعيين كما في المعطى التركيبي (20أ)، و«النكرة غير المقصودة» التي يَتَّج عنها تأويل التنكير، كما في المعطى التركيبي (20ب).

3.2.3. المعرفة في صورة الخصائص

تتجلى الخصائص التي تضيفي التعريف على الأسماء في خاصيتين رئيسيتين: خاصة العلمية وخاصة الإضافة.

1.3.2.3. خاصة العلمية

تتمثل خاصة العلمية في خاصة إحالية مضمّنة في الأسماء، ترد للدلالة على أسماء خاصة بأشخاص أو أمكنة... لأجل ذلك: فإن العَلَمية خاصة تضيفي دلالة التعريف على بعض الأسماء التي سمتها الكتابات النحوية العربية «أسماء الأعلام». ويمكن أن نمثل لذلك بالمعطى التركيبي الوارد في (21):

(21) خالدٌ موظف في هذه الشركة.

واستناداً إلى ذلك، يتحدد العَلَم [خالدٌ] بكونه «اللفظ الذي يدل على تعيين مسماه تعييناً مطلقاً، أي غير مقيدٍ بقريضة... فهو غنيّ بنفسه عن القريضة، لأنه عَلمٌ مقصور على مسماه، وشارةٌ خاصة به، وافية الدلالة عليه وحده»⁽¹⁾.

(1) عباس حسن: النحو الوافي، ج 1، ص 287، 288.

2.3.2.3. خاصية الإضافة

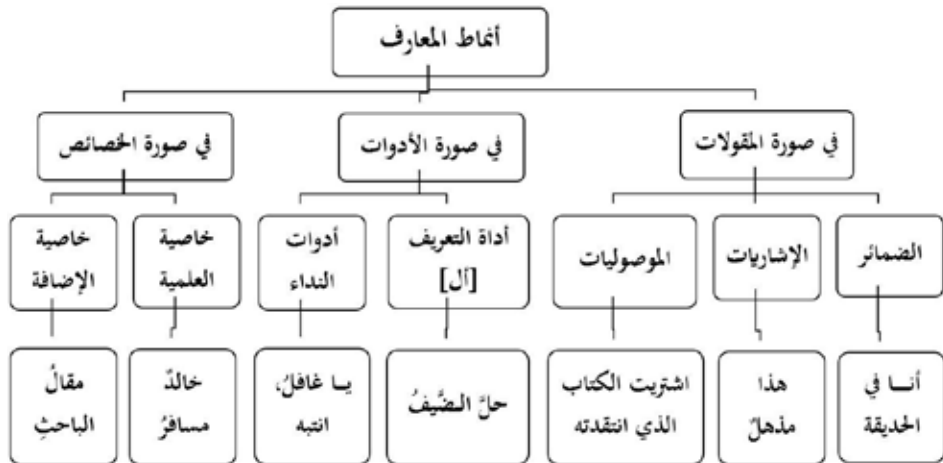
يمكن تعريف الإضافة بكونها نسبة اسم إلى آخر وضمّه إليه على سبيل الملكية في الغالب. ويُشترط في الإضافة التي تدل على التعريف والتعيين أن يضاف الاسم المضاف المجرد من التنوين والتعريف في الغالب⁽¹⁾ إلى اسم حامل لأداة التعريف [أل]. ونمثل لذلك بمعطيات تركيبية من قبيل (22):

(22) أ. قرأ مقالَ الباحثِ.

ب. دخل دارَ الرجلِ.

إذ تُؤوّل عبارتا [مقالَ] و[دارَ] بوصفهما معرفتين، بما أنه قد تمت إضافتهما إلى اسمين معرفتين، يتجليان في عبارتي [الباحثِ] و[الرجلِ]، اللتين تتلقيان إعراب الجر الناتج عن مقتضيات الإضافة.

واستناداً إلى أنماط المعارف التي يمكن أن ترد في صورة مقولات أو أدوات أو خصائص نمثل لها بالترسيمة التالية:



(1) قلنا في الغالب، لأن الإضافة اللفظية تُسوّغ إمكانية أن يحمل المضاف، فضلاً عن المضاف إليه، أداة التعريف كما في: «حلّ الضيفِ الحسنُ الوجهِ» و«جاءت المرأةُ العذبةُ الصوتِ».

3.3. المبتدأ معرفة والخبر نكرة

تتفق الكتابات النحوية العربية على أن المبتدأ يتعيّن عليه أن يكون معرفة، عبر وروده في صورة مقولة معينة أو متضمنا لخاصية محددة أو حاملا لأداة خاصة. في حين أن الخبر لا يرد إلا نكرة. وفي هذا الشأن، يقول ابن مالك في «شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» عن ضرورة ورود المبتدأ معرفة والخبر نكرة، لتحقيق الفائدة من الإخبار، وتلافي تحوّل الجملة الاسمية إلى مركب مشتمل على موصوف وصفة غير محتو على خاصية الإفادة: «لَمَّا كان الغرض بالكلام حصول فائدة وكان الإخبار عن غير معيّن لا يفيد، كان أصل المبتدأ التعريف. ولذا، إذا أُخبر عن معرفة، لم تتوقف الإفادة على زيادة، بخلاف النكرة، فإن حصول الفائدة بالإخبار عنها يتوقف على قرينة لفظية أو معنوية. ويلزم عن كَوْن المبتدأ معرفةً في الأصل كَوْن الخبر نكرةً في الأصل، لأنه إذا كان معرفة مسبقا بمعرفة، توهم كونهما موصوفا وصفة. فمجيء الخبر نكرة يدفع ذلك التوهم، فكان أصلا»⁽¹⁾.

ويمكن التمثيل للمبتدأ المعرفة والخبر النكرة بالمعطيات التركيبية الواردة في (23):

(23) أ. الكتابُ مفيدٌ.

ب. * كتابُ المفيدِ.

ج. ؟ كتابُ مفيدِ.

د. ؟ الكتابُ المفيدِ.

(1) ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج 1، ص 279.

هـ. كتابٌ مفيدٌ خيراً من ألف كتاب لا نفعَ فيه.

(كتابٌ = مبتدأ منعوت بصفة).

و. كتابٌ ينفَعُكَ في بحثك يمكن أن يُعْنِيكَ عن عشرات

المقالات.

(كتابٌ = مبتدأ منعوت بجملة فعلية [يُعْنِيكَ]).

ز. هذا كتابٌ مفيدٌ.

(هذا = مبتدأ، كتابٌ = خبر).

فاستناداً إلى المعطى التركيبي (23أ)، يتكون هذا الأخير من جملة تامة تتكون من مبتدأ وخبر. ولقد ورد المبتدأ معرفة والخبر نكرة، مستجيبين في ذلك للمبتدأ العام الذي يضبط الاشتراطات الموضوعية عليهما، عبر ورود المبتدأ المتمثل في [الكتابُ] حاملاً لأداة التعريف وورود الخبر المتجلى في [مفيدٌ] متحلاً منها. ويعتبر المعطى (23ب) لاحقاً بسبب تجرُّد المبتدأ [كتابٌ] من التعريف، والحال أنه ينبغي أن يرد معرفة، في مقابل اقتران الخبر [المفيدُ] بأداة التعريف [أل]، الذي يفترض أن يرد متجرداً منها.

بينما يرجع لحن التركيب المضمن في (23ج) إلى عدم ورود المبتدأ معرفة مع ورود الخبر نكرة. لأجل ذلك، فإن هذا المعطى يشكل مركباً وليس جملة تامة. ويمكن لهذا المركب أن يصير جملة سليمة في حالة الإخبار عنه بصفة أو جملة فعلية كما في (23هـ) و(23و)، أو في حالة إيراد اسم معرفة يشتغل بمبتدأ لهذا المركب، مثل اسم الإشارة [هذا]. وفي هذه الحالة، يتحول المركب من موصوف وصفة [كتابٌ مفيدٌ] إلى الاضطلاع بوظيفة الإخبار عن هذا المبتدأ، كما يُبرز ذلك المعطى التركيبي الوارد في (23ز).

وإذا دققنا ملياً في المعطى التركيبي (د23) نجد أنه يتيح تأويلين دلاليين: تأويل المركب وتأويل الجملة. ففي تأويل المركب، لا نكون أمام جملة مكوّنة من مبتدأ وخبر. وفي ظل هذا التأويل، لا يحمل هذا المركب إخباراً أو إفادة، طالما أن من مقتضيات الجملة أن تكون مفيدة متضمنة لإخبار ومشملة على مكوني الإسناد. ولكي يصير هذا المركب جملة تامة وسليمة متضمناً لإخبار ومراعياً لشرط الإسناد، فإنه يتعين تأويل الاسم الشاغل لصدارة التركيب المتمثل في [الكتاب] مبتدأ والصفة الواردة بعده المتجسدة في [المفيد] نعتاً له، مع ضرورة الإتيان بصفة أخرى أو جملة فعلية تشغل الموقع التركيبي لخبر هذا المبتدأ، كما في المعطيين (أ24) و(ب24).

وفي حالة تأويل المعطى التركيبي (د23) جملة، فإنه يمكن إظهار ضمير الفصل [هو] الذي يفرز المبتدأ [الكتاب] عن الخبر [المفيد]، الذي بفضلها ينتفي تأويل المركب وتأويل النعت في هذه الحالة كما في المعطى التركيبي (ج24)، ويرجح دلالة التعيين والحضر، التي تعني أن «الكتاب الحقيقي هو الكتاب الذي يفيد فقط»:

(24) أ. الكتابُ المفيدُ باهظُ الثمنِ.

(الكتابُ=مبتدأ، باهظُ=خبر).

ب. الكتابُ المفيدُ يشتريه الناسُ كثيراً.

(الكتابُ=مبتدأ، يشتري الناسُ=خبر).

ج. الكتابُ هو المفيدُ.

(الكتابُ=مبتدأ، المفيدُ=خبر).

ودعما لهذا التحليل، يقول ابن يعيش في شرح المفصل: «أصل المبتدأ أن يكون معرفة وأصل الخبر أن يكون نكرة، وذلك لأن الغرض في الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر. والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه. ألا ترى لو أنك قلت «رجل قائم» أو «رجل عالم» لم يكن في هذا الكلام فائدة، لأنه لا يستنكر أن يكون رجل قائمًا وعالمًا في الوجود من ما لا يعرفه المخاطب. وليس هذا الخبر الذي تُنزل فيه المخاطب منزلتك فيما تعلم»⁽¹⁾.

وفي هذا السياق، يحدد ابن يعيش المعيار الذي يميز بين المبتدأ والخبر بقوله: «إذا اجتمع معك معرفة ونكرة فحق المعرفة أن تكون هي المبتدأ وأن يكون الخبر النكرة، لأنك إذا ابتدأت بالاسم الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت، فإنما يتظر الذي لا يعلمه. فإذا قلت «قائم» أو «حكيم» فقد أعلمته بمثل ما علمت، من ما لم يكن يعلمه حتى يشاركك في العلم. فلو عكست وقلت «قائمٌ زيدٌ» ف«قائمٌ» منكور لا يعرفه المخاطب لم تجعله خبراً مقدماً يستفيده المخاطب. ولا يصح أن يكون «زيدٌ» الخبر، لأن الأسماء لا تستفاد»⁽²⁾.

وبيّن من هذين التحديدين أن المبتدأ باعتباره يمثل المحكوم عليه، يجب أن يكون معلوماً والخبر من حيث هو حكم أو محكوم يتعين أن يكون مجهولاً. لأجل هذا الاعتبار، وجب أن يرد المبتدأ معرفة والخبر نكرة، ما دام لا يمكن الإخبار عن نكرة أو شيء مجهول.

غير أن الأسترابادي ينتقد هذا التصور، بافترضه أن المبتدأ والخبر كليهما

(1) ابن يعيش: شرح المفصل، ج 1، ص 224.

(2) نفس المرجع والجزء، ص 225.

معلومان غير مجهولين، لأن الخبر ينبغي أن يكون معلوماً كالمبتدأ، وأن الشيء المجهول يتمثل في علاقة الإسناد أو النسبة بين المبتدأ والخبر، وكون المبتدأ هو المتصف بخاصية معينة وليس غيره. وفي هذا الشأن، يقول الأسترابادي: «وأما قول النحاة أصل الخبر التنكير لأن المُسندَ ينبغي أن يكون مجهولاً فليس بشيء، لأن المُسندَ ينبغي أن يكون معلوماً كالمسند إليه. وإنما الذي ينبغي أن يكون مجهولاً هو انتساب ذلك المسند إلى المسند إليه»⁽¹⁾.

4.3. مسوغات الابتداء بالنكرة

بيننا في فقرات سالفه أن المبتدأ يكون معرفة والخبر نكرة، لأن المبتدأ محكوم عليه والخبر حُكْمٌ أو محكوم: «فالمحكوم عليه لا بد أن يكون معلوماً عند الحُكْم... وإلا كان الحُكْم لغواً لا قيمة له، لصدوره على مجهول، وصارت الجملة غير مفيدة إفادة تامة مقصودة، كما في مثل: «زارعٌ في القرية»، «صانعٌ في المصنع»، «يدٌ متحركة»، «جسمٌ مُسرِع»، وغيرها من ما لا يفيد الإفادة الحقيقية المطلوبة، بسبب عدم تعيين المبتدأ أو عدم تخصيصه، أي بسبب تنكيهه تنكيراً تاماً. ولهذا، امتنع أن يكون المبتدأ نكرة»⁽²⁾.

وإذا كان المبتدأ لا يرد إلا معرفة والخبر لا يظهر إلا في صورة النكرة، فإن الكتابات النحوية العربية تتحدث عن جملة من الحالات التي يمكن فيها أن يرد المبتدأ في صورة النكرة، وهي الحالات التي نسميها بـ «مسوغات الابتداء بالنكرة». «وقد أوصل النحاة مواضع النكرة المفيدة حين تقع مبتدأً إلى نحو أربعين موضعاً»⁽³⁾.

(1) الأسترابادي: شرح الكافية في النحو، ج 1، ص 109.

(2) عباس حسن: النحو الوافي، ج 1، ص 485.

(3) نفس المرجع والجزء والصفحة.

وتبعاً لذلك، فإن «تلك المواضع الكثيرة يمكن تجميعها وتركيزها»⁽¹⁾، بحيث «تغني عن العشرات التي سردوها»⁽²⁾. ولقد حدد ابن هشام القانون الذي يتحكم في هذه الحالات في أنه «لا يُبْتَدَأُ بِنَكْرَةٍ إِلَّا إِنْ حَصَلَتْ فَائِدَةٌ»⁽³⁾. وبناء على ذلك، يمكن أن يرد المبتدأ في صورة النكرة في حالات محددة، نرصدها في الفقرات الفرعية الموالية.

1.4.3. دلالة التخصيص

يعد مفهوم التخصيص من المفاهيم الدلالية الأكثر حضوراً وتردداً في معطيات وظواهر تركيبية مختلفة. وهو مفهوم يلتبس بمفاهيم دلالية أخرى يتقاطع معها، تتمثل في مفهوم التعريف ومفهوم التنكير.

وإذا كان التعريف يدل على التعيين وتحديد ذات معينة من طبقة عريضة من أفراد جنسها، وكان التنكير دالاً على الشيوخ والإبهام والاستغراق الذي يحيل فيه الاسم على التأويل الجنسي الذي يشمل جنس ما يدخل تحته من أفراد، فإن التخصيص يعتبر منزلة بين التعريف/التعيين وبين التنكير: إذ يحيل الاسم في حالة التخصيص على طبقة خاصة من جنس ما يحيل عليه هذا الاسم، دون أن يدل على دلالة التعيين أو التأويل الجنسي. لأجل ذلك، كان التخصيص منزلة وسطى بينهما.

وبحكم التخصيص مفهوم دلالياً، فإنه يظهر، على المستوى التركيبي، من خلال ثلاث صور أساسية، تتمثل في: صورة الإضافة وصورة النعت بالصفة وصورة النعت بشبه الجملة. ووفقاً لذلك، يمكن التمييز بين

(1) نفس المرجع والجزء، ص 486.

(2) نفس المرجع والجزء والصفحة.

(3) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج 1، ص 203.

ثلاثة أنماط من التخصيص: تخصيص بالنعته بواسطة الصفة وتخصيص بالإضافة وتخصيص بالخبر المقدم الوارد في صورة شبه الجملة.

1.1.4.3. تخصيص المبتدأ بالنعته بالصفة

يتحقق التخصيص بالنعته من خلال ورود صفة تنعت اسما قبلها، شريطة أن يكون هذا الاسم والنعته الذي ينعته واردين في صورة النكرة غير حاملين للتعريف، حتى تتحقق دلالة التخصيص، لأن الاسم والنعته الناعت إياه إذا كانا معرفين انتفى معنى التخصيص وتحققت دلالة التعيين. ويمكن أن نمثل للمبتدأ النكرة المؤول على دلالة التخصيص، بفعل النعته الذي ينهض بهذه الوظيفة، بالآية الكريمة المضمنة في (25أ) وبالمعطى التركيبي في (25ب):

(25) أ. ﴿وَلَأَمَّةٌ مَّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبْتَكُمْ﴾⁽¹⁾.

ب. صديقٌ وفيٌّ زارني اليوم.

فاستنادا إلى الآية الكريمة، يتجلى المبتدأ في عبارة [أمّة] والنعته في [مؤمنة]، الذي يضطلع بدور تخصيص المبتدأ وحضره ضمن مجال الإماء المؤمنات دون غيرهن. وبما أنه قد جرى تخصيص المبتدأ بالنعته، فإن ذلك يعتبر مسوغا من مسوغات الابتداء بالنكرة. وهذا ينطبق على المبتدأ [صديق] في علاقته بالنعته المتمثل في [وفيّ].

ويمكن أن يتحقق تخصيص الاسم النكرة/ المبتدأ بالنعته من خلال صورة الصفة كما في المعطى التركيبي (26أ)، أو في صورة جملة فعلية تؤول بصفة، كما في المعطى التركيبي (26ب) و(26د). وتبرز المعطيات التركيبية المضمنة في (26) التمايزات الواردة بينها من جهة خاصية المقبولية:

(1) سورة البقرة، الآية 221.

- (26) أ. رجلٌ مبتسّمٌ حلَّ هذا الصباح.
ب. رجلٌ يبتسّمُ حلَّ هذا الصباح.
ج. * رجلٌ حلَّ هذا الصباح.
د. زهرٌ يفوحُ عطرا خيّرٌ من أزهار لا رائحةَ فيها.
هـ. * زهرٌ خيّرٌ من أزهار لا رائحةَ فيها.

2.1.4.3. تخصيص المبتدأ بالإضافة

يمثل التخصيص بالإضافة الضرب الثاني من التخصيص، الذي تتم فيه نسبة اسم إلى اسم آخر على تأويل الملكية في الغالب⁽¹⁾. وتقتضي الإضافة أن يتجرد الاسم الأول المتمثل في المضاف من التنوين ومن أداة التعريف في معظم الحالات. ويتحقق التخصيص بالإضافة من خلال إضافة اسم نكرة إلى اسم آخر نكرة.

وفقا لذلك، إذا تمت إضافة المبتدأ النكرة إلى اسم آخر نكرة، فإنه يتحقق ما يسمى التخصيص بالإضافة، بحيث يصير المبتدأ محيلا على طبقة خاصة

(1) تُؤوّل الإضافة في كثير من التراكيب على دلالة الملكية، عبر تقدير حرف ضمني يتمثل في حرف اللام. غير أن الإضافة تُسوِّغ إمكانية تأويلها في تراكيب أخرى على دلالة الظرفية الزمانية أو المكانية، التي تقدر بالحرف [في]، أو تؤوّل على الدلالة الجنسية التي تدل على جنس/ أصل ما تمّ منه صنع المضاف، وتُقَدَّر في هذه الحالة بالحرف [من]. ويمكن التمثيل لذلك بالمركبات الإضافية التالية، تباعا:

- (1) أ. دارُ الرجل.
ب. الدارُ للرجل.
(2) أ. قراءةُ الليل/ المكتبة.
ب. القراءةُ التي تتم في الليل/ المكتبة.
(3) أ. خاتمُ ذهب.
ب. خاتمٌ من ذهب.

من جنس ما يحيل عليه. وفي حالة ما إذا تمت إضافة المبتدأ النكرة إلى اسم معرفة، فإن المبتدأ يكتسب التعريف من المضاف إليه ويتصرف كما لو كان معرفاً بأداة التعريف [أل]، محيلاً على ذات معينة.

ويمكن التمثيل للمبتدأ النكرة الذي تمَّ تخصيصه بالإضافة بالمعطى التركيبي (27أ) والمبتدأ النكرة الذي اكتسب التعريف من المضاف إليه المعرفة بالمعطى التركيبي (27ب):

(27) أ. دارٌ مقاولٌ تهدمتُ هذا الصباح.

(دار=مبتدأ نكرة أُضيف إلى نكرة= تأويل التخصيص).

ب. دارُ المقاولِ تهدمتُ هذا الصباح.

(دار=مبتدأ نكرة أُضيف إلى معرفة= تأويل التعيين).

3.1.4.3. التخصيص بالخبر ورتبة المبتدأ

يمكن أن تتحقق دلالة التخصيص للمبتدأ الذي يظهر في صورة النكرة، عبر الخبر المختص الذي يرد في صورة الظرف أو الجار والمجرور، فضلاً عن ضرورة ورود المبتدأ مؤخراً بعد الخبر رتبة. إذ ينهض الخبر المختص في هذه الحالة بدور إضفاء معنى التخصيص على المبتدأ. ومن النماذج التركيبية التي يمكن أن نمثل لها الآيتان الكريمتان الواردتان في (28):

(28) أ. ﴿لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾⁽¹⁾.

(مزِيدٌ=مبتدأ، لدينا=خبر مختص).

ب. ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾⁽²⁾.

(1) سورة ق، الآية 35.

(2) سورة البقرة، الآية 7.

(غشاوة=مبتدأ، على أبصارهم=خبر مختص).

ويُشترط في التخصيص بواسطة الخبر الوارد في صورة الظرف أو شبه جملة أن يرد المبتدأ بعده رتبة لا قبله، لأن ورود المبتدأ النكرة قبل الخبر يجعل الجملة لاحنة، بسبب عدم وجود مُسَوِّغٍ يسمح بشغل المبتدأ النكرة صدارة التركيب. ونمثل لهذا التقابل التركيبي بالمعطيات الواقعة في (29):

(29) أ. في الحديقة ذئبٌ.

ب. * ذئبٌ في الحديقة.

ج. عندنا ضيفٌ.

د. * ضيفٌ عندنا.

ويبدو من هذه المعطيات التركيبية أن الموقع التركيبي الذي يشغله المبتدأ كونه يرد بعد الخبر رتبة يعتبر المبرر الذي يتيح له أن يأتي في صورة النكرة، شرط أن يكون الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً، بما أن هذين الأخيرين يمكن تقديمهما على المبتدأ النكرة. في حين أن هذا الإجراء ليس متاحاً مع الخبر الذي يظهر في صورة الصفة، طالما أنها لا تسمح بتقدمها على المبتدأ النكرة، كما يتبين من لحن المعطيات التركيبية التالية:

(30) أ. * ذئبٌ مفترسٌ.

ب. * مفترسٌ ذئبٌ.

ج. الذئبٌ مفترسٌ.

ويعتبر المعطى التركيبي (30أ) لاحناً، لأنه لا يمثل جملة مشتملة على إخبار مفيد. ويمكن أن يصير هذا المركب سليماً في حالة اعتباره مبتدأً مخصّصاً بنعت في حاجة إلى خبر، كما في المعطى التركيبي (31أ) أو النظر

إليه بوصفه خبراً لمبتدأ محذوف، كما في المعطى التركيبي (31ب):

(31) أ. ذئبٌ مفترسٌ يجول في الحديقة.

ب. هذا ذئبٌ مفترسٌ.

وبالرغم من تقديم الخبر الوارد في صورة الصفة المتمثل في [مفترسٌ] على مبتدئه [ذئبٌ] في (30ب)، فإن هذا المعطى يظل تركيباً لاحقاً، لأن الصفة في هذه الحالة لا يمكن أن تضطلع بوظيفة تخصيص المبتدأ، بخلاف الخبر الذي يرد في صورة شبه الجملة التي تشغل صدارة التركيب، كما في المعطيين التركيبيين المضمنين في (29أ) و(29ج)، حيث يضيف الخبر الوارد في صورة الجار والمجرور [في الحديقة] وصورة ظرف المكان [عندنا] دلالة التخصيص على المبتدأ النكرة [ذئبٌ] و[ضيفٌ]، تبعاً.

2.4.3. عماد النفي والاستفهام

يمثل اعتبار اتخاذ أدوات النفي أو أدوات الاستفهام مُعْتَمِداً معجمياً مُسَوِّغاً من المسوّغات التي تتيح للمبتدأ إمكانية أن يرد في صورة النكرة. ويعد مكوّن النفي أو مكوّن الاستفهام الذي يتصدر المبتدأ على المستوى الوظيفي شبيهاً بالأداة [أل]، التي تضيف خاصية التعريف والتعيين على الاسم الذي تدخل عليه، في كونهما يحلان في الموقع التركيبي الذي تحل فيه الأداة. ونمثل لعماد النفي بالمعطى التركيبي الوارد في (32) ولعماد الاستفهام بالتركيب المضمن في (32):

(32) أ. ما شيءٌ خيرٌ من العلم.

ب. * شيءٌ خيرٌ من العلم.

ج. أرجلٌ في الدار أم امرأةٌ؟

د. * رجلٌ في الدار.

وجليُّ أن التركيبين الواردين في (32أ) و(32ج) يصيران لاحقين، بسبب غياب العماد المعجمي الذي يعتمد المبتدأ [شيءٌ] و[رجلٌ]، الذي يتمثل في غياب أداة النفي [ما] في المعطى (32ب) وغياب أداة الاستفهام [أ] في المعطى (32د). وهذا يُظهر الدور الوظيفي الذي يضطلع به النفي والاستفهام في تسويغ الابتداء باسم نكرة.

وعن اعتماد المبتدأ النكرة على الاستفهام أو النفي، يقول ابن يعيش: «وكذلك إذا اعتمدت النكرة على استفهام أو نفي، لأن الكلام صار غير موجب، فتضمنت النكرة معنى العموم فأفادت فجاز الابتداء بها لذلك. وذلك نحو قولك: «أرجل عندك أم امرأة؟» و «ما أحدٌ خيرٌ منك»⁽¹⁾.

3.4.3. المبتدأ والتأويل الجنسي

اعتبرت الكتابات النحوية العربية أن دلالة المبتدأ على معنى العموم والشمول يُعد من الحالات التي تبرّر للمبتدأ أن يرد نكرة. ومن النماذج التركيبية التي تمثل هذه الحالة المعطى التركيبي الوارد في (33أ) والآية الكريمة المضمنة في (33ب):

(33) أ. كلُّ فانٍ في هذا الوجود.

ب. ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾⁽²⁾.

فجليُّ من المعطى التركيبي (33أ) أن المبتدأ النكرة المتمثل في عبارة [كلُّ] يدل على معنى العموم والشمول، مما يجعله معبراً عن تأويل جنسي

(1) ابن يعيش: شرح المفصل، ج 1، ص 225.

(2) سورة الزلزلة، الآية 7.

يستغرق بموجبه مختلف الأفراد المنضوية تحته. كما أن المبتدأ المتجلي في [مَنْ] يجعل الخطاب موجهاً إلى جميع البشر بدلالة العموم والاستغراق، معبراً عن تأويل جنسي.

وهناك ملاحظة هامة ترتبط بالتأويل الجنسي تتمثل في أن المبتدأ لا ينبغي أن يرد في صورة النكرة، لأن ذلك يتنافى ودلالة التعيين الذي يعبر عنه التعريف. فإذا صحَّ هذا التحليل، فكيف يمكن أن نفسر تسويغ الكتابات النحوية العربية للترايب التي يظهر فيها المبتدأ دالاً على العموم والشمول الذي يرادف التنكير المطلق أو ما سميناه بالتأويل الجنسي، بوصفه يتعارض وضرورة ورود المبتدأ معرفة أو قريباً من المعرفة، كدلالة التخصيص؟

4.4.3. المقولات العاملة عمَل الفعل

من جملة المسوِّغات التي تسمح بورود المبتدأ نكرة الحالة المتصلة بالمقولات التي تعمل عمَل الفعل. وتقصد الكتابات النحوية العربية المصدر بذلك، باعتباره اسماً يدل على ما يدل عليه الفعل من حدث واقتضائه للفاعل والمفعول. وبما أن معمول اسم الحدث يمكن أن يرد في صورة مفعول حرفي أو في صورة الفاعل أو المفعول المضاف، فإن ذلك يجعل دلالة المصدر/ اسم الحدث قريبة من التخصيص أو التعريف. لأجل هذا الاعتبار، أمكن أن يرد المصدر المبتدأ في صورة النكرة المجردة من أداة التعريف [أل]. ونمثل لذلك بالمعطيات التركيبية الواقعة في (34):

(34) أ. أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صِدْقَةٌ.

ب. مَوْتُ أَفْرَادٍ لَا يَعْنِي نَهَايَةَ الْعَالَمِ.

ج. إِرْسَالُ رَسُولٍ حَلٌّ لِلْمَشْكَلَةِ بَيْنَ الْبَلَدَيْنِ.

ويمكن أن نمّد هذا التحليل ليشمل الحالات التركيبية التي يجري فيها تخصيص المصدر الذي يشغل موقع المبتدأ النكرة بجار ومجرور يشتغلان بمثابة نعت لهذا المبتدأ، مع ضرورة إيراد الخبر في صورة الصفة أو في صورة جملة فعلية حالة محل الخبر. ونمثل لهذا الحالة بالمعطيات التركيبية الواردة في (35):

(35) أ. جولةٌ في الحديقة مريحةٌ للأعصابِ.

ب. جولةٌ في الحديقة تُريحُ الأعصابَ.

ج. صديقٌ من القرية زارني اليومَ.

وفي هذا الصدد، يقول ابن يعيش عن النكرة الموصوفة «فأما النكرة الموصوفة، فنحو قولك: «رجلٌ من بني تميم جاءني» ومثله قوله تعالى ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ﴾، لَمَّا وُصِفَ الرَّجُلُ بِأَنَّهُ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ وَالْعَبْدُ بِأَنَّهُ مُؤْمِنٌ تَخَصَّصَ مِنْ رَجُلٍ آخَرَ لَيْسَ لَهُ تِلْكَ الصِّفَةُ، فَقَرَّبَ بِهَذَا التَّخْصِيسِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ، فَحَصَلَ بِالْإِخْبَارِ عَنْهُ فَائِدَةٌ، وَإِنَّمَا يَرَاعَى فِي هَذَا الْبَابِ الْفَائِدَةَ»⁽¹⁾.

5.4.3. المبتدأ والحالية

ترتبط هذه الحالة بإمكانية ورود المبتدأ النكرة في بداية جملة اسمية تشتغل حالا للجملة الواردة قبلها. وينص عباس حسن على أن الجملة الحالية يتصدرها مبتدأ نكرة «سواء سبقتها الواو أم لم تسبقها»⁽²⁾. فمن النماذج التركيبية التي تتأطر ضمن هذه الحالة معطيات من قبيل (36):

(1) نفس المرجع والجزء والصفحة.

(2) عباس حسن: النحو الوافي، ج 1، ص 488.

(36) أ. «قطعُ الصحراءِ ودليلٌ يَهْدِينِي»⁽¹⁾.

(المبتدأ النكرة = دليل).

ب. * دليلٌ يَهْدِينِي.

ج. ركب البحر ليلاً وبوصلةٌ تُرْشِدُهُ في رحلته.

(المبتدأ النكرة = بوصلة).

د. * بوصلةٌ تُرْشِدُهُ في رحلته.

هـ. يسير الفلاحُ وفَراشٌ يتطائر من حوله.

(المبتدأ النكرة = فراش).

و. * فراشٌ يتطائر من حوله.

ونعتقد أن المسوِّغ الذي يبرِّر ورود المبتدآت [دليل] و[بوصلة] و[فَراش] في التراكيب الواقعة في (36) في صورة أسماء مجردة من التعريف أن هناك جملاً تتقدم هذه الأسماء النكرات وترد بعدها مباشرة: إذ تربطها بهذه الأسماء المجردة من التعريف علاقة سببية معينة، وتضطلع بوظيفة تعيينها أو تخصيصها، كما يتبين من حدث قَطْع المتكلم للصحراء في (36أ) وحدث ركوب البحر في (36ج) وحدث سير الفلاح في (36هـ). وتبرز هذه المعطيات أن هذه الجمل تُضفي نوعاً من التحديد على هذه الأسماء المبتدآت، وتُخرجها من مجال التنكير المطلق، بدليل لحن التراكيب التي تتضمن هذه المبتدآت النكرة المجردة من هذه الجمل التي تتقدمها، كما يتبين من عدم سلامة المعطيات الواردة في (36ب) و(36د) و(36و).

(1) نفس المرجع والجزء والصفحة.

6.4.3. دلالة المبتدأ على التنوع والتقسيم

من المبررات التي تسمح بورود المبتدأ نكرةً الحالة التي يدل فيها هذا الأخير على تنوع أو تقسيم، وكأنه ساغ الابتداء بالنكرة، لأن المبتدأ ورد للدلالة على الأنواع والأقسام التي ترتبط به. ومن الأمثلة التي تعبر عن ذلك تلك التي أوردها عباس حسن في «النحو الوافي»، وهي التي تم تضمينها في المعطيين التركيبين في (37أ) و(37ج):

(37) أ. «رأيتُ الأزهارَ: فبعضٌ أبيضٌ، وبعضٌ أحمرٌ، وبعضٌ أصفرٌ».

ب. * بعضٌ أبيضٌ، وبعضٌ أحمرٌ، وبعضٌ أصفرٌ.

ج. عرفتُ فصلَ الخريفِ متقلبا: فيومٌ باردٌ، ويومٌ حارٌّ، ويومٌ معتدلٌ⁽¹⁾.

د. * يومٌ باردٌ، ويومٌ حارٌّ، ويومٌ معتدلٌ.

وبموازاة للتراكيب المعبرة عن الحالية، نعتقد كذلك أن المسوِّغ الأساسي الذي يتيح للمبتدأ [بعضٌ] و[يومٌ] أن يظهر في صورة النكرة في المعطيين التركيبين المضمنين في (37أ) و(37ب) يكمن في وجود جملتين تتمثلان في [رأيتُ الأزهارَ] و[عرفتُ فصلَ الخريفِ] تتقدمان هذين الاسمين النكرتين تباعا، من حيث هما اسمان تربطهما بهاتين الجملتين علاقة منطقية سببية، تتجسد في علاقة الجزء بالكل أو العام بالخاص، مما يجعل هاتين الجملتين المتقدمتين تنهضان بدور وظيفي هام في إضفاء نوع من التحديد أو التخصيص للمبتدأ [بعضٌ] في المعطى التركيبي (37أ)

(1) عباس حسن: النحو الوافي، ج 1، ص 486.

والمبتدأ [يومٌ] في المعطى التركيبي (37ب). ولعل ما يدعم هذا التحليل أن المعطين التركيبين (37أ) و(37ج)، اللذين يحتويان على مبتدئين نكرتين يكمنان في [بعضٌ] و[يومٌ]، يتحولان إلى تركيبين غير سليمين، في حالة ما إذا تم تجريدتهما من الجملتين اللتين تتقدما نهما، كما يبدو من لحن المعطين المضمنين في (37ب) و(37د).

7.4.3. المبتدأ والجملة الشرطية

من الحالات التي تسمح للمبتدأ أن يرد في صورة النكرة الحالة التي يأتي فيها في سياق الجملة الشرطية بعد فاء الجزاء/ جواب الشرط. ونمثل لذلك بما يمثل به عباس حسن بالتركيبين الواقعيين في (38أ) و(38ج):

(38) أ. «مطالبُ الحياةِ كثيرةٌ، إن تيسَّرَ بعضٌ فبعضٌ لا

يتيسر».

ب. * بعضٌ لا يتيسر.

ج. «الآمالُ لا تَنفَدُ، إن تحقَّقَ واحدٌ فواحدٌ يتجدَّد»².

د. * واحدٌ يتجدَّد.

وإذا كانت الكتابات النحوية العربية تربط مُسوِّغات ورود المبتدأ [بعضٌ] و[واحدٌ] في المعطين التركيبين الواقعيين في (38أ) و(38ج) بورود هذين الاسمين في صدارة جملة الجزاء المتعلقة بالجملة الشرطية، فإن هذا الربط صحيح، بما أن تجريد جملة الجزاء التي يتصدرها المبتدأ النكرة عن جملة الشرط يجعل المعطين المشار إليهما تركيبين لاحقين، كما يتضح من لحن المعطين الواردين في (38ب) و(38د).

8.4.3. التصغير

يمكن أن نفهم من المعطيات التركيبية التي يقدمها ابن هشام⁽¹⁾ في سياق الحديث عن مُسَوِّغات الابتداء بالنكرة أنه يعتبر أن تصغير الاسم الذي يحلّ في الموقع التركيبي الخاص بالمبتدأ من جملة المبررات التي تُجيز للمبتدأ أن يتحقق في صورة النكرة. ويمكن التمثيل لذلك بالتركيبن المضمينين في (39):

(39) أ. رُجَيْلٌ في المنزلِ.

(رُجَيْلٌ = مبتدأ نكرة = تصغير رَجُل).

ب. كُتَيْبٌ يفيد في هذا المجال.

(كُتَيْبٌ = مبتدأ نكرة = تصغير كتاب).

وفي «شرح قطر الندى وبل الصدى» يصرح ابن هشام بكون التصغير يمثل مُسَوِّغا من مُسَوِّغات الابتداء بالنكرة، إذ يقول: «ومنها أن تكون مصغرةً، نحو: «رُجَيْلٌ جاءني»، لأن التصغير وصف في المعنى بالصغر، فكأنك قلت: «رجلٌ صغيرٌ جاءني»⁽²⁾.

ويمكن أن نفترض أن ورود المبتدأ النكرة في صورة التصغير يشكل ضربا من ضروب التخصيص بالنعته، باعتبار هذا الأخير يضطلع بوظيفة تخصيص المبتدأ النكرة، طالما أن هناك صفة مضمّنة في الاسم الذي جرى تصغيره. لأجل ذلك، يمكن تأويل التركيبن الواردين في (39) بالمعطين التركيبيين الواقعين في (40):

(1) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج 1، ص 205.

(2) ابن هشام: شرح قطر الندى وبل الصدى، ص 99.

(40) أ. رجلٌ صغيرٌ في المنزل.

(المبتدأ النكرة = رجُلٌ = رجلٌ صغيرٌ).

ب. كتابٌ صغيرٌ يُفِيدُ في مجاله.

(المبتدأ النكرة = كُتِيبٌ = كتابٌ صغيرٌ).

9.4.3. المبتدأ النكرة في سياق الجواب

يُعَدُّ عباس حسن المبتدأ النكرة الذي يرد في سياق الجواب عن سؤال معين مُسوِّغاً يَجِيزُ إمكانية البدء بالنكرة. ويمثل لذلك بالجملة الواردة في (41ب) التي يعتبرها جواباً عن جملة تتضمن استفهاماً، تتمثل في الجملة المضمنة في (41أ):

(41) أ. ما الذي في الحقيقة؟⁽¹⁾

ب. ؟ كتابٌ في الحقيقة.

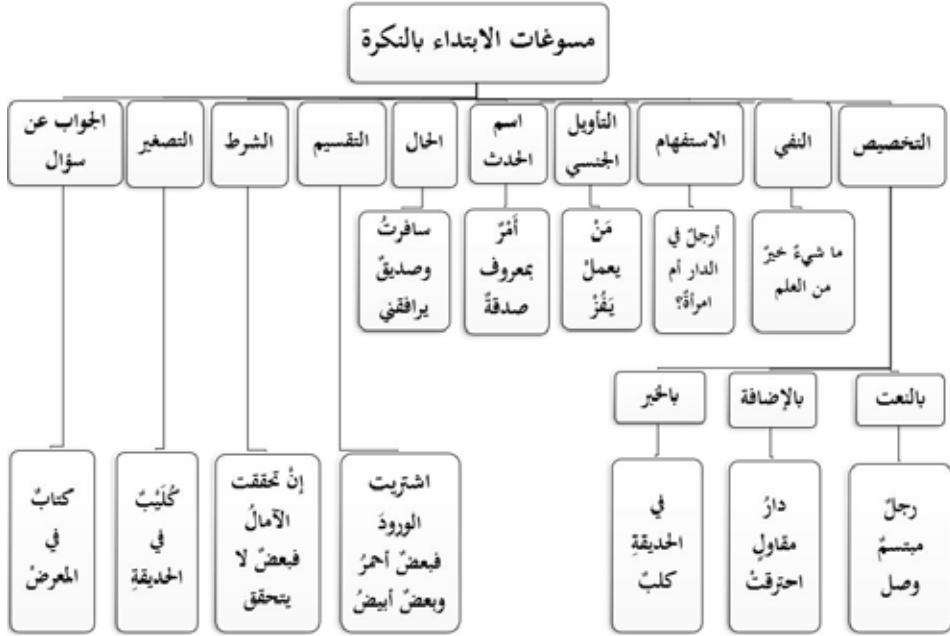
وحتى وإن سلمنا بأن المعطى التركيبي (41ب) يُعَدُّ جواباً عن السؤال الوارد في (41أ)، فإن الاسم النكرة الذي جرى به تصدير التركيب يمكن تأويله بكونه خبراً لمبتدأ محذوف يشير إلى المكان الذي يوجد فيه الكتاب، كما يبدو من التركيب (42أ)، بما أن التخصيص يتحقق، عبر خبر يرد شبه جملة يتصدر التركيب ويشغل ضرباً من النعت للمبتدأ الذي يتعين تأخيرُه رتبة، كما في يتبين من التركيب (42ب):

(42) أ. هذا كتابٌ في الحقيقة.

ب. في الحقيقة كتابٌ.

(1) عباس حسن: النحو الوافي، ج 1، ص 488.

ووفقاً لما سلف من حالات، يمكن أن نرصد أهم مسوغات الابتداء بالنكرة، من خلال الترسيم التالية:



4. قضية البساطة والتركيب

1.4. المبتدأ المفرد والمبتدأ الجملة

تُميز الكتابات النحوية العربية بين نمطين من المبتدأ، باعتبار معيار البساطة والتركيب: مبتدأ يرد في صورة الاسم المفرد الصريح، ثم مبتدأ يظهر في صورة الجملة. ونمثل للمبتدأ الذي يأتي اسماً مفرداً من خلال الاسم [التحليلُ]، الذي يشغل صدارة التركيب في المعطى التركيبي (43):

(43) التحليلُ وارِدٌ.

(التحليلُ=مبتدأ=اسم مفرد صريح + وارِدٌ=خبر=صفة).

كما يمكن أن يأتي المبتدأ في صورة الجملة الحاله محلّ المبتدأ المتمثلة في الجملة المصدرية⁽¹⁾، التي تتجلى في [أن تصوّموا] في الآية الكريمة المضمّنة في (44أ). وهي جملة تسمح بإمكانية تأويلها باسم مفرد صريح، يتجسد في عبارة [صيام] كما في التركيب الوارد في (44ب). وهذا ينطبق كذلك على المعطى التركيبي (44ج)، الذي يشتمل على مبتدأ جاء جملة مصدرية متجلية في [أن تواجه]، التي تتيح إمكانية أن تُؤوّل باسم مفرد متمثل في [المواجهة]، كما في المعطى (44د):

(44) أ. ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾⁽²⁾.

(المبتدأ = [أن تصوّموا] = جملة مصدرية).

ب. صيامكم خيرٌ لكم.

(المبتدأ = صيامٌ = اسم مفرد صريح).

ج. أن تواجه أفضل من أن تراجع.

(المبتدأ = [أن تواجه] = جملة مصدرية).

د. المواجهة/ مواجهتكم أفضل من التراجع/ تراجعك.

(المبتدأ = المواجهة = اسم مفرد صريح).

2.4. الخبر المفرد

بنت الكتابات النحوية العربية تمايزات بين أنماط عديدة من الخبر،

(1) سنناقش، في المحاور اللاحقة من هذا الفصل، مختلف الصور التي يمكن أن يأتي عليها الخبر الذي يرد في صورة الجملة، كالجملة الفعلية والجملة الاسمية والجملة الظرفية والجملة الشرطية والجملة المصدرية.

(2) سورة البقرة، الآية 184

الذي يأتي في صورة المفرد. ولقد استندت في هذا التمييز إلى ثلاثة معايير مركزية، تتمثل في:

▪ معيار دلالي:

يرتبط بمعنى الخبر وطبيعة دلالاته على ذات أو خاصية. ويتيح هذا المعيار إمكانية التمييز بين نمطين من الخبر المفرد:

➤ الخبر الذي يكون عين المبتدأ أو هو هو في المعنى؛

➤ الخبر المنزّل منزلة المبتدأ على سبيل التمثيل.

▪ معيار تركيبى:

يتعلق بالطبيعة الاشتقاقية للخبر، ويقترن، تبعاً لذلك، بمدى تحمّله للضمير أو عدم تحمّله إياه. ويسمح هذا المعيار بالتمييز بين صنفين من الخبر:

➤ الخبر المشتمل على الضمير، الذي يُؤوّل فاعلاً للصفة؛

➤ الخبر غير المشتمل على الضمير. وفي ظل انتفاء الخاصية

الاشتقاقية للخبر، تنتفي إمكانية وجود الضمير المستتر، ومن ثم

تنتفي إمكانية وجود الفاعل.

▪ معيار إحالي:

يقترن بالتباس الضمير الذي يشتمل عليه الخبر المفرد المشتق وبطيئته

الإحالية والعائدية. ويخوّل هذا المعيار التمييز بين نوعين من الخبر المفرد:

➤ الخبر الجاري على صاحبه أو على ما هو له؛

➤ الخبر الجاري على غير صاحبه أو الجاري على غير ما هو.

ونفصل في الفقرات الفرعية الموالية في مختلف أنماط الخبر المفرد بالنظر إلى المعايير الدلالية والتركيبية والإحالية، تباعاً.

1.2.4. المعيار الدلالي

يُتيح المعيار الدلالي، كما ذكرنا، إمكانية بناء فرق هام بين نمطين من الخبر المفرد من جهة المعنى: خبر هو عين المبتدأ ثم خبرٌ منزل منزله. وتستفيض الفقرتان الموالتان في رصد الخصائص المميزة لهذين الصنفين من الخبر المفرد.

1.1.2.4. الخبر عين المبتدأ

يتحدد هذا الصنف من الخبر بكونه الخبر الذي يكون هو المبتدأ في المعنى، أو كما تسميه الكتابات النحوية العربية «هو هو في المعنى». وعلى المستوى المقولي، يرد الخبر المفرد الذي يكون هو المبتدأ نفسه في صورة الصفة التي تعبر عن خاصية مُسندة إلى المبتدأ الذي يعبر عن الذات. وفي هذه الحالة، نكون أمام جملة اسمية يأتي فيها المبتدأ في صورة الذات والخبر في صورة الصفة. ويمكن التمثيل لذلك بالمعطى التركيبي الواقع في (45):

(45) أ. الإنسانُ مفكّرٌ.

ب. الإنسانُ = مبتدأ = مُسند إليه = ذات + مفكّرٌ = خبر =
مُسند = صفة = خاصية.

فجليٌّ من التمثيل الوارد في (45ب) أن الخبر المتجسد في عبارة [مفكّرٌ] هو عينه المبتدأ المتمثل في [الإنسانُ] من جهة المعنى والدلالة،

لكونه يتصف بخاصية مميزة تلازمه، وأنا لم نقم بتشبيهه وتمثيله بذات أخرى مفارقة له من جهة الوجود، بقدر ما نسبنا إليه خاصية تخصّه، هي خاصية التفكير، من خلال إسناد صفة [مفكرٌ] إلى ذات [الإنسان]. وفي هذا الشأن، يقول ابن يعيش مدققاً في طبيعة الصنف الأول من الخبر المفرد: «فإذا كان الخبر مفرداً كان هو المبتدأ في المعنى أو مُنْزَلاً منزله. فالأول نحو قولك: «زيدٌ منطلقٌ» و «محمدٌ نبياً». فالمنطلق هو زيد ومحمد هو النبي صلى الله عليه وسلم. ويؤيد عندك هاهنا أن الخبر هو المبتدأ أنه يجوز أن تفسّر كل واحد منهما بصاحبه. ألا تراك لو سئلت عن زيد من قولك «زيدٌ منطلقٌ»، فقيل: «مَنْ زيدٌ هذا الذي ذكرته؟» لقلت «هو المنطلق». ولو قيل: «مَنْ المنطلق؟» لقلت «هو زيدٌ». فلما جاز تفسير كل واحد منهما بالآخر دلّ على أنه هو»⁽¹⁾.

فمن الروايات التي يستدل بها ابن يعيش في هذا النص التي تُثبت أن الخبر هو عينه المبتدأ في الدلالة إمكانية تفسير أحدهما بالآخر، طالما أن ذات المبتدأ هي المشتتملة على هذه الخاصية وأن هذه الخاصية مُسندة إلى هذه الذات: فهي هو أو هو هي من جهة المعنى. والحجة الإضافية على ذلك أن الخبر إذا تمت تخليته بأداة التعريف [أل] أمكن القلب، أي حلول كل منهما في الموقع التركيبي الخاص بالآخر، كما يبدو من التمثيل الوارد في (46):

(46) أ. الإنسان هو الفاني.

(ذات + خاصية = اسم + صفة).

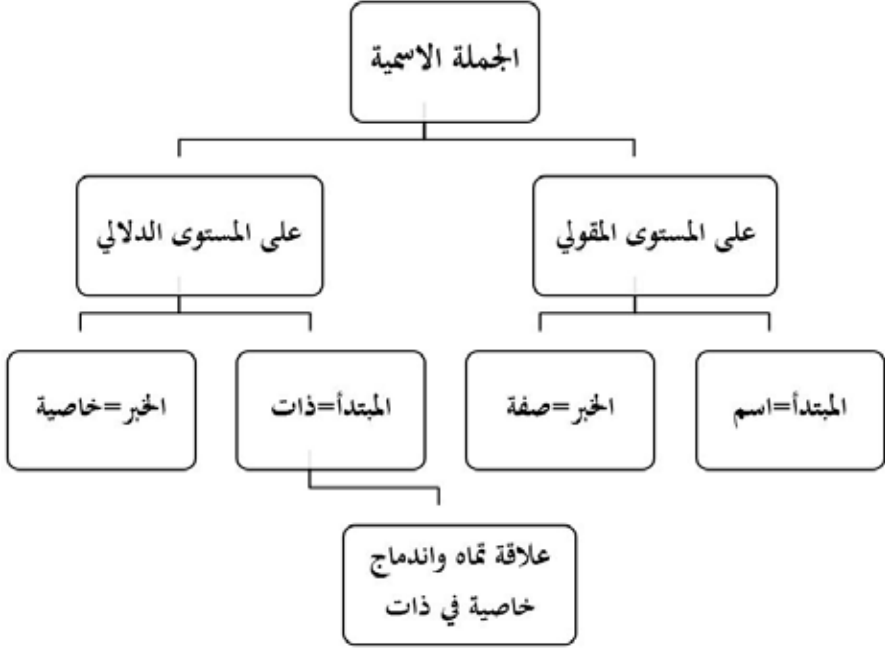
ب. الفاني هو الإنسان.

(خاصية + ذات = صفة + اسم).

(1) ابن يعيش: شرح المفصل ج 1، ص 228.

ويمكن التمثيل صوريا لعلاقة الخبر بالمتبدأ الذي يكون هو هو عينه بالترسيمة الواردة في (47):

(47)



2.4.2.1. الخبر المُنزَّل منزلة المتبدأ

يتجلى النمط الثاني من الخبر المفرد، وفقا للمعيار الدلالي، في الخبر الذي يكون مُنزَّلاً منزلة المتبدأ على سبيل التشبيه والتمثيل، وليس على سبيل الحقيقة. ويمكن أن تمثل لهذا الصنف من الخبر بالمعطين التركيبين المضمنين في (48):

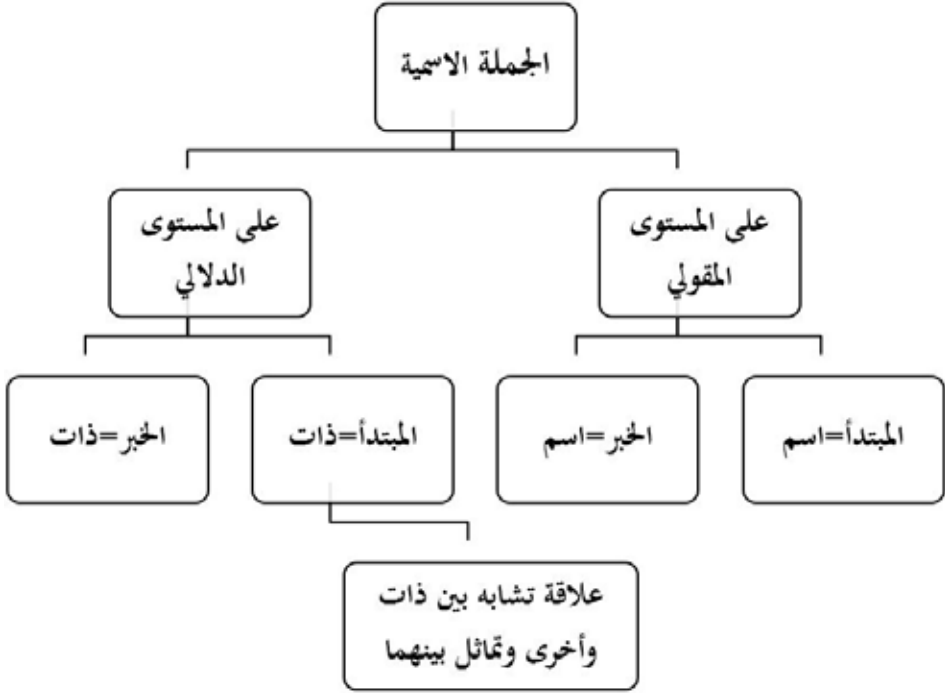
(48) أ. «عينك غابتا نخيل ساعة السحر».

ب. المحاربُ أسدٌ.

ويبيّن أن التحليل الذي طورناه بشأن طبيعة الخبر المفرد الذي يكون فيه المبتدأ عين الخبر أو هو هو في المعنى لا يصدّق على المعطين التركيبين المضمينين في (48). فإذا كان الخبر المتمثل في [غابتاً] قد ورد في صورة الاسم المفرد الصريح في المعطى التركيبي (48أ)، فإن هذا الخبر لم يرد في صورة الصفة، ومن ثم فإنه لا يعبر على صعيد المعنى والدلالة عن خاصية مُسندة إلى المبتدأ، بقدر ما يحيل دلالياً على ذات أخرى مفارقة من الناحية الأنطولوجية للمبتدأ المتمثل في [عينان]. لأجل ذلك، فإن الخبر ليس هو عين المبتدأ، وإنما يعكس نمطا من العلاقة الناشئة بينهما على سبيل التمثيل والتشبيه: إذ تمّ تشبيه المبتدأ المتجلي في [عينان] بالخبر المتجسد في [غابتان]. لأجل ذلك، سمي هذا النمط من الخبر المفرد بالخبر المنزّل منزلة المبتدأ. وعن هذا النمط من الخبر المفرد، ينص ابن يعيش: «وأما المنزّل منزلة ما هو هو، فنحو قولهم: «أبو يوسف أبو حنيفة». فأبو يوسف ليس أبا حنيفة، إنما سدّ مسدّه في العلم وأغنى غناؤه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأزواجه أمهاتهم﴾، أي هن كالأمهات في حزمة التزويج، وليس بأمهات حقيقة. ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿إن أمهاتهم إلا اللاتي ولدنهم﴾، فبقي ألا تكون أمهات حقيقة إلا الوالدات»⁽¹⁾.

ومن الممكن التمثيل للخبر المفرد الذي جرى تنزيله منزلة المبتدأ، حيث تكون العلاقة بينهما منبئية على التمثيل أو التشبيه بالترسيمة الواردة في (49):

(1) ابن يعيش: شرح المفصل ج 1، ص 228.



2.2.4. المعيار التركيبي

يحوّل المعيار التركيبي، كما أشرنا في الفقرة السالفة، إمكانية إقامة تمايز هام بين صنفين من الخبر المفرد من جهة تحمّل الضمير وعدمه: خبر يتحمّل الضمير وخبر لا يتحمّله. وتدقق الفقرتان الموالتان في مميزات هذين النمطين من الخبر المفرد.

1.2.2.4. الخبر المتحمّل للضمير

يتحدّد الخبر المفرد المتحمّل للضمير بكونه خبراً يشتمل على ضمير مستتر. ويتميز صرفياً بكونه مقولة مشتقة من مقولة الفعل، واردة من خلال مقولة الصفة. ووفقاً لذلك، يرد الخبر المفرد الصفة المشتمل على الضمير

في صورة اسم الفاعل أو الصفة المشبهة أو اسم المفعول. ويمكن أن نمثل لذلك بالمعطيات التركيبية التالية:

(50) أ. المقال مفيدٌ.

(مفيدٌ=خبر مشتق=اسم فاعل).

ب. العاملُ صَعْبُ المزاجِ.

(صَعْبٌ=خبر مشتق=صفة مشبهة).

ج. الموظف محمودُ الخلقِ.

(محمودٌ=خبر مشتق=اسم مفعول).

وتفترض الكتابات النحوية العربية أن الخبر الوارد في صورة الاسم المشتق يحتوي على ضمير مستتر يعتبر فاعلا لمعنى الحدث أو الفعل المضمَّن في الخبر، طالما أنه يدل على ما يدل عليه الفعل من حدث. لذلك، كان مقتضيا فاعلا بالضرورة يتم تقدير وجوده، وإن لم تكن له إمكانية تجليه وظهوره.

ويعتبر الضمير المقدَّر الذي يعمل فيه الخبر المشتق إعرابَ الرفع عائدا على المبتدأ ومربوطا به على المستوى الإحالي. وارتباطا بذلك، يقرر ابن يعيش أن الخبر المفرد «على ضريين: يكون مُتَحَمِّلا للضمير وخاليا منه. فالذي يتحمَّل الضمير ما كان مشتقا من الفعل، نحو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل وما كان نحو ذلك من الصفات، وذلك نحو قولك: «زيدٌ ضاربٌ» و«عمرو مضروبٌ» و«خالدٌ حسنٌ» و«محمدٌ خيرٌ منك». ففي كل واحد من هذه الصفات ضمير مرفوع بأنه فاعل لا بدَّ منه،

لأن هذه الأخبار في معنى الفعل، فلا بد لها من اسم مُسند إليه. ولمَّا كانت مُسندة إلى المبتدأ في المعنى ولا يصح تقديم المسند إليه على المسند، أُسند إلى ضميره⁽¹⁾.

ومن المفيد أن نشير هنا إلى ملاحظة وصفية هامة تتمثل في أن الخبر المفرد المشتق، الذي يرد في صورة اسم الفاعل والصفة المشبهة، يحتوي على ضمير يعتبر فاعلاً للحدث المضمَّن فيه، ما دام يشتمل على معنى الفعل الذي جرى اشتقاقه منه. في حين أن الضمير الذي يشتمل عليه اسم المفعول، الذي يرد في الموقع التركيبي للخبر، لا يُعد فاعلاً للحدث المضمَّن فيه، بقدر ما يُعرب نائباً للفاعل، استناداً إلى الكتابات النحوية العربية. ويمكن تقدير الضمير الذي يتحملة الخبر المفرد مع اسم الفاعل والصفة المشبهة واسم المفعول بالمعطيات التركيبية الواردة في (51):

(51) أ. المقالُ مفيدٌ هو.

(هو = فاعل للخبر مفيدٌ).

ب. العاملُ صَعِبُ المزاجِ هو.

(هو = فاعل للخبر صَعِبُ).

ج. الموظف محمودُ الخلقِ هو.

(هو = نائب الفاعل للخبر محمودُ).

وانسجاماً مع هذا التحليل، يقول عباس حسن عن الخبر المفرد المشتق المحتوي على ضمير: «وإما مشتق (أي وصف) فيرفع في الأغلب ضميراً

(1) ابن يعيش: شرح المفصل ج 1، ص 228.

مستترا وجوبا أو يرفع ضميرا بارزا أو اسما ظاهرا بعده، مثل: «الهرم مرتفع»، «الآثارُ غاليةٌ»، أي مرتفع هو، وغالية هي. فقد تحمّل الخبر المفرد المشتق ضميرا مستترا وجوبا يعود على المبتدأ، ليربط الخبر به ارتباطا معنويا⁽¹⁾.

وتتمثل الحجة التجريبية التي تدلّ على اشتغال الخبر المفرد المشتق، الذي يرد في صورة الوصف العامل، على ضمير مستتر مؤوّل على أنه فاعل للحدث المضمّن فيه إمكانية أن يحلّ محلّ الضمير اسمٌ ظاهر، فيعمل فيه الخبر ويُسند إليه إعراب الرفع باعتبار هذا الاسم الظاهر فاعلا لمعنى الحدث الذي يشتمل عليه الخبر الصفة. ويمكن التمثيل للخبر المفرد المشتق الذي يُسند إعراب الرفع إلى فاعله الظاهر مع اسم الفاعل والصفة المشبهة ونائب الفاعل الظاهر مع اسم المفعول بالتراكيب الواردة في (52):

(52) أ. الكتابُ مفيدٌ علمُهُ.

([علمٌ]=فاعل اسم الفاعل [مفيدٌ] الشاغل موقعَ الخبر المفرد).

ب. العاملُ صعبٌ مزاجُهُ.

([مزاجٌ]=فاعل الصفة المشبهة [صعبٌ] الشاغلة موقعَ الخبر المفرد).

ج. الموظفُ محمودٌ خلقُهُ.

([خلقٌ]=نائب الفاعل لاسم المفعول [محمودٌ] الشاغل موقعَ الخبر المفرد).

(1) عباس حسن: النحو الوافي، ج 1، ص 462.

وفي هذا الصدد، يقول ابن يعيش: «الذي يدل على تحمُّلها الضمير المرفوع أنك لو أوقعت موقع المُضمر ظاهراً لكان مرفوعاً، نحو: «زيدٌ ضاربٌ أبوه ومكرَّمٌ أخوه وحَسَنٌ وجهُه». وإذا عملت في الظاهر لكونه فاعلاً، عملت في المُضمر إذ أُسندت إليه لكونه فاعلاً، وذلك من حيث كان الخبر في حكم الفعل، من حيث لا يَعْرِى الفعل من فاعل، كذلك هذه الأسماء»⁽¹⁾. ويؤكد عباس حسن ذلك بقوله: «ومثل: «الوردُ فاتنٌ ألوانه ساحرٌ أنواعه»، فكل من الوصفين: (فاتنٌ وساحرٌ) قد وقع خبراً مفرداً مشتقاً، ورفع بعده اسماً ظاهراً. فلا بد أن يرفع الخبر المشتق المفرد ضميراً مستتراً وجوباً أو ضميراً بارزاً أو اسماً ظاهراً بعده»⁽²⁾.

والدليل الإضافي الذي يبرهن على وجاهة هذا التحليل أن الخبر المفرد المشتق الذي يرد في صورة الوصف العامل يسوِّغ إمكانية إرجاعه إلى المقولة الأصلية التي تمَّ الاشتقاق منها، المتمثلة في مقولة الفعل. لذلك، يمكن تحويل المعطيات التركيبية الواردة في (52) إلى تراكيب مشتملة على مبتدأ وخبر وارد في صورة جملة فعلية أو تراكيب محتوية على فعل وفاعل أو نائب فاعل، حيث تتحول الصفة إلى فعل ويظل فاعل الخبر فاعلاً لمقولة الفعل أو نائب فاعل له، كما يبدو من المعطيات التركيبية المضمنة في (53):

(53) أ. الكتابُ يفيدُ علمُهُ.

(مبتدأ=اسم مفرد صريح + خبر=جملة فعلية=فعل وفاعل).

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 228.

(2) عباس حسن: النحو الوافي، ج 1، ص 463.

- ب. يُفِيدُ عِلْمَ الْكِتَابِ.
(فعل + فاعل).
- ج. الْعَامِلُ يَضْعُبُ مِزَاجَهُ.
(مبتدأ = اسم مفرد صريح + خبر = جملة فعلية = فعل وفاعل).
- د. يَضْعُبُ مِزَاجَ الْعَامِلِ.
(فعل + فاعل).
- هـ. الْمَوْظِفُ يُحْمَدُ خَلْقَهُ.
(مبتدأ = اسم مفرد صريح + خبر = جملة فعلية = فعل ونائب الفاعل)
- و. يُحْمَدُ خُلُقَ الْمَوْظِفِ.
(فعل + نائب الفاعل).

2.2.2.4. الخبر غير المتحمل للضمير

تحدثنا في الفقرة الفرعية السابقة عن النمط الأول من الخبر المفرد بالنظر إلى المعيار التركيبي، متمثلاً في الخبر المفرد المتحمل للضمير. وفي هذه الفقرة، ندقق النظر في الخصائص التركيبية التي تميز الخبر المفرد الذي لا يتحمل الضمير.

إذا كان الخبر المفرد المتحمل للضمير يرد في صورة وصف مشتق، فإن الخبر المفرد الذي لا يتحمل الضمير يأتي في صورة اسم جامد غير مشتق

من مقولة الفعل. ف«مثال الخبر الذي لا يتحمّل ضميراً لكونه غير مشتق ولا مؤوّلاً بمشتق قولك مشيراً إلى الأسد المعروف: «هذا أسدٌ»، ف«أسدٌ» لا ضمير فيه، لأنه خالٍ من معنى الفعل»⁽¹⁾.

ووفقاً لذلك، يُعتبر الخبر المفرد الجامد اسم ذات محضاً ليست له علاقة اشتقاقية بمقولة الأفعال. وبما أن هذا الصنف من الخبر المفرد غير مشتق، فإنه غير محتو على ضمير مستتر يمكن أن يُؤوّل باعتباره فاعلاً. ويمكن أن نمثل لهذا النمط من الخبر المفرد الجامد بالمعطيات التركيبية التالية:

(54) أ. خالدٌ غلامٌ.

(غلامٌ = خبر مفرد = اسم جامد غير مشتق).

ب. عليٌّ أبٌ.

(أبٌ = خبر مفرد = اسم جامد غير مشتق).

ج. محمدٌ أستاذٌ.

(أستاذٌ = خبر مفرد = اسم جامد غير مشتق).

ودعماً لهذا التحليل، يقول ابن يعيش: «وأما القسم الثاني وهو ما لا يتحمل الضمير من الأخبار، وذلك إذا كان الخبر اسماً محضاً غير مشتق من فعل، نحو «زيدٌ أخوك وعمرو غلامٌ». فهذا لا يتحمّل الضمير، لأنه اسم محض عار من الوصفية. والذي يتضمن الضمير من الأسماء ما تقدّم وصفه من الأخبار المشتقة، كاسم الفاعل وغيره من ما ذكرناه. وهذه الأسماء ليست كذلك، وإنما الإخبار بأنه مالك للغلام ومختص بأخوة زيد»⁽²⁾.

(1) ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج 1، ص 293.

(2) ابن يعيش: شرح المفصل، ج 1، ص 228-229.

فجلبني أن الأخبار المفردة المضمّنة في هذه المعطيات التركيبية في (54) عبارة عن أسماء ذوات محضة. وبما أنها غير مشتقة من أفعال، فإنها لا تتحمل وجود ضمائر مستترة تكون فواعل لها، ما دامت هذه الأخبار أسماء وليست صفات وما دامت لا تدل على أحداث. لأجل ذلك، تعتبر التراكيب، التي يتم فيها تقدير وجود ضمير مستتر يُعد فاعلا للخبر المفرد الجامد، لاحنة غير سليمة، كما تبين ذلك المعطيات التالية:

(55) أ. * خالدٌ غلامٌ هو.

ب. * عليٌّ أبٌ هو.

ج. * محمدٌ أستاذٌ هو.

في مقابل هذا التصور، يفترض نحاة الكوفة أن الخبر المفرد الجامد غير المشتق يتوفر بدوره على ضمير، لأن هذا الاسم مؤوّل بصفة، وذلك «لأنه وإن كان اسما غير صفة، فإنه في معنى ما هو صفة. ألا ترى أنك إذا قلت: «زيدٌ أخوك» و«جعفرٌ غلامك» لم تُرد الإخبار عن الشخص بأنه مسمى بهذه الأسماء، وإنما المراد إسناد معنى الأخوة وهي القرابة ومعنى الغلامية وهي الخدمة إليه. وهذه المعاني معاني أفعال»⁽¹⁾.

ودعما لهذا التصور، يقرر ابن مالك أن الخبر المفرد الجامد «لو وقع موقع مشتق لجرى مجراه في تحمّل الضمير، كقولك مشيرا إلى رجل شجاع: «هذا أسدٌ»، ففي «أسدٌ» حيثئذ ضمير مرفوع به، لأنه مؤوّل بما فيه من معنى الفعل. فلو أسند إلى ظاهر لرفعَه، كقولك: «رأيت رجلا أسدا

(1) نفس المرجع والجزء، ص 229.

أبوه»⁽¹⁾. ويقول ابن يعيش رداً على وجهة النظر هاته: «والصحيح الأول... لأنَّ تحمُّل الضمير إنما كان من جهة اللفظ لا من جهة المعنى، وذلك لِمَا فيه من معنى الاشتقاق ولفظ الفعل، وهو معدوم ها هنا»⁽²⁾.

إن الحجة التي تبرهن على أن هذا النمط من الأخبار المفردة أسماء جامدة لا تتحمل الضمير أنها لا تسمح بظهور أسماء ظاهرة بعدها يمكن تأويلها بوصفها فواعل لها. فضلاً عن ذلك، فإن هذه الأخبار المفردة الجامدة لا يمكن تحويلها إلى أفعال كما فعلنا مع الأخبار المفردة المشتقة من وصف عامل، بما أنها أفعال غير موجودة أصلاً، ومن ثم انتفاء علاقتها الاشتقاقية بهذه الأخيرة وإمكانية عملها. ويعتبر لحن المعطيات المضمنة في (56) دلالة على ذلك:

(56) أ. * خالدٌ غلامٌ الصديقُ.

ب. * خالدٌ «يُغَلِّمُ» هو...

ج. * عليٌّ أبُّ الأبناء.

د. * عليٌّ «يُؤَبِّي» هو...

هـ. * محمدٌ أستاذُ التلاميذ.

و. * محمدٌ «يُؤَسِّدُ» هو...

وإذا جاز أن تظهر بعد الأخبار المفردة الجامدة غير المشتقة الواردة في (54) أسماء ظاهرة أو ضمائر متصلة بارزة، فإن هذه الأخيرة تحلُّ في الموقع

(1) ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج 1، ص 293.

(2) ابن يعيش: شرح المفصل، ج 1، ص 229.

التركيبى الخاص بالإضافة، معبرة عن دلالة الملكية أو ما يرتبط بها. إذ تعني أن الخبر المفرد الجامد في التراكيب الواردة في (57) مملوك من قبل مالك يتمثل في المضاف إليه: فالدار مملوكة من قبل الرجل والكرسي مملوك من قبل النجار والإبريق مملوك من قبل النحاس:

(57) أ. البناء دارُ الرجل.

ب. البناء دارُهُ.

ج. هذا كرسيُّ النجارِ.

د. هذا كرسيُّهُ.

هـ. هذا إبريقُ النحاسِ.

و. هذا إبريقُهُ.

وتتحدث الكتابات النحوية العربية عن نمطين آخرين من الخبر المفرد بالنظر إلى التباس الضمير وعدمه. ويمكن تأطير هذين النوعين من الخبر ضمن المعيار الإحالي، بما أن هذا الضمير ملتبس من جهة المعنى وبالنظر إلى الذات التي يحيل عليها الضمير الذي يتضمنه الخبر المفرد المشتق من وصف عامل. ووفقاً لهذا المعيار، نرصد في الفقرتين الفرعيتين الموالتين الخبر الجاري على صاحبه والخبر الجاري على غير صاحبه.

3.2.4. المعيار الإحالي

يتيح المعيار الإحالي إمكانية التمييز بين نوعين من الخبر المفرد المشتق بالنظر إلى التباسية الضمير ومن ثم بالنظر إلى إحاليته وعائديته. ويتجسد هذا

النوعان من الخبر المفرد المشتق في الخبر الجاري على صاحبه أو ما هو له والخبر الجاري على غير صاحبه أو الجاري على غير ما هو له.

1.3.2.4. الخبر الجاري على صاحبه

يرتبط الخبر المفرد الجاري على صاحبه والجاري على غير صاحبه بالتركيب التي تتضمن مبتدأين وخبراً مفرداً مشتقاً واحداً وخبراً جملة. وفي هذه الحالة، يكون الضمير المستتر الذي يشتمل عليه الخبر المفرد المشتق من وصف عامل ملتبساً بين تأويلين بالنظر إلى إحالته، وفقاً لطبيعة الاسم الذي يُسند إليه ويعود عليه: أَيْسَبُ إِلَى الْمَبْتَدَأِ الْأَوَّلِ وَيَعُودُ عَلَيْهِ أَمْ يَحِيلُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ الثَّانِي وَيُسْنَدُ إِلَيْهِ. ويمكن التمثيل للخبر المفرد الملتبس بالإحالة على المعطى التركيبي التالي:

(58) الكلبُ الذئبُ مخيفُهُ.

وتعتبر الكتابات النحوية العربية أن هذا النمط من التراكيب يتأطر ضمن الخبر المفرد الجاري على صاحبه أو الجاري على ما هو له. إذ يرد الخبر المفرد المشتق المتمثل في [مخيفُ] في صورة الصفة مُسْنَدًا إِلَى الْمَبْتَدَأِ الثَّانِي وَمَنْسُوبًا إِلَى الْأَقْرَبِ إِلَيْهِ الْمَتَجَسِّدِ فِي [الذئبُ]، وليس يُسْنَدُ إِلَى الْمَبْتَدَأِ الْأَوَّلِ الْبَعِيدِ عَنْهُ الْمَتَجَلِّي فِي [الكلبُ]. وفي هذه الحالة، يكون اللَّبَسُ مَأْمُونًا، طالما أنه يعود على الاسم الأقرب إليه. لأجل هذه العلة، ليست هناك حاجة إلى إظهار الضمير المستتر الذي عليه يشتمل الخبر المفرد [مخيفُ]، بوصفه ضميراً مؤوَّلاً على أنه فاعل لمعنى الحدث المضمَّن في الخبر الصفة الذي يحتوي على ما يحتوي عليه الفعل من

حدث، مما يعني أن الصفة [مخيفٌ] والفعل [يُخيفُ] يشتملان على الحدث نفسه المتمثل في حدث [الإخافة]. وما دام الخبر المفرد الوارد في صورة الصفة يدل على حدث، فإن الحدث يقتضي فاعلا، ويتجلى فاعله في الضمير المستتر الذي يشتمل عليه الخبر الصفة.

ووفقا لذلك، فإن الخبر المتمثل في [مُخيفٌ] في المعطى التركيبي (58) خبر مفرد ورد في صورة الصفة المُسندة إلى المبتدأ الثاني الذي يكمن في [الذئبُ]. إذ يعتبر [الكلبُ] مبتدأ أولا و[الذئبُ] مبتدأ ثانيا والصفة [مخيفٌ] خبرا للمبتدأ الثاني. وتُعد الجملة الاسمية المكوّنة من المبتدأ الثاني وخبره خبرا للمبتدأ الأول.

واستطرادا في هذا التحليل، نفترض أن الخبر الوارد في صورة الصفة [مخيفٌ] يحتوي على ضمير مستتر يُؤوّل فاعلا لمعنى الفعل المضمّن فيه، عائدا على المبتدأ الثاني [الذئبُ]. ويعتبر الخبر المفرد مضافا و[هُ] بوصفه ضميرا متصلا مضافا إليه في تأويل المفعول، العائد إحيالاً على المبتدأ الأول المتجسد في [الكلبُ]. ويمكن أن نُسند إلى الجملة، تبعا لذلك، التأويل الدلالي المضمن في المعطى (59)، باعتباره التأويل الدلالي الملائم للتركيب الوارد في (58):

(59) إن الذئب هو الذي يقوم بإخافة الكلب، وليس أن الكلب هو الذي يخيف الذئب.

وفي هذا الشأن، يقول ابن مالك في «شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» عن الخبر المفرد المشتق: «فلا بد من رفعه ضميرا، فإن جرى

رافعه على صاحب معناه، اسْتَكَنَّ الضميرُ دون خلاف»⁽¹⁾.

ويقصد ابن مالك بـ «الرافع» الخبرَ المفرد المشتق العامل، الذي يُسند إعراب الرفع إلى الضمير المستتر. ويريد بـ «صاحب معناه» المبتدأ الثاني القريب من الخبر المفرد. ويعني بـ «استكَنَّ الضمير» أن الضمير واجب الاستتار، مادام اللبس مأمونا وحتى يكون دليلا على عودته على الاسم الثاني وليس على الأول. لأجل ذلك، يقول ابن مالك عن تراكيب من قبيل (60):

(60) زيدٌ عمرو ضاربُه.

ما نصه: «فلو كان المراد صدورَ الضرب من المبتدأ الثاني ووقوعه على الأول، لاسْتَكَنَّ الضمير بإجماع، لعدم الحاجة إلى إبرازه»⁽²⁾.

ويريد ابن مالك بقوله «صدور الضرب من المبتدأ الثاني» أن المبتدأ الثاني يُؤوّل فاعلا للضرب ومنفذا للحدث، بينما يعني بقوله «وقوعه على الأول» كونَ المبتدأ الأول في تأويل المفعول الذي وقع عليه فعل المبتدأ الثاني. في حين يريد بـ «استكَنَّ الضمير» استتاره كون هذا الضمير المؤوّل فاعلا للخبر المفرد المشتق يرد في صورة الضمير المستتر، وليس في صورة الضمير البارز.

2.3.2.4. الخبر الجاري على غير صاحبه

تعتبر الكتابات النحوية العربية أن الخبر الجاري على غير صاحبه أو الجاري على غير ما هو له هو الخبر المفرد المشتق الوارد في صورة الصفة،

(1) ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج 1، ص 294.

(2) نفس المرجع والجزء والصفحة.

الذي يتحقق إسنادُه إلى المبتدأ الأول المتمثل في [الحصانُ]، من حيث إنه يمثل الاسم الأبعد عن هذا الخبر المشتق المتجلى في [مُتَعِبٌ]، وليس يُسند إلى المبتدأ الثاني المتجسد في [الفارسُ]. كما يبدو من المعطى التركيبي المضمَّن في (61):

(61) الحصانُ الفارسُ مُتَعِبُهُ هو.

وبما أن الخبر المفرد المشتق الذي يتجلى في [مُتَعِبٌ] يشتمل على ضمير يُوَوَّلُ فاعلا يعود على هذا المبتدأ الأول، فإن التباسية الضمير ليست بالمأمونة، ومن ثم الحاجة الملحة إلى إظهار هذا الضمير الذي كان مستترا، حتى يتم درءُ هذا اللبس على المستوى الإحالي، ولكي يكون إبرازه مؤشرا ودليلا على عودته على المبتدأ الأول [الحصانُ] بوصفه الاسم البعيد عنه، وليس على المبتدأ الثاني [الفارسُ] باعتباره الاسم القريب له، وحتى يُفهم أن الصفة [مُتَعِبٌ] مُسندة إلى المبتدأ الأول [الحصانُ] وأن حدث الإتيان منسوب إليه، لا إلى المبتدأ الثاني المتجسد في [الفارسُ].

ووفقا لذلك وارتباطا بالتركيب المضمن في (61)، فإن الضمير المنفصل المتمثل في [هو] عائد إحاليا، في هذه الحالة، على المبتدأ الأول [الحصانُ] وأن الضمير المتصل [هُـ] عائد على المبتدأ الثاني [الفارسُ]. وبهذا، يكون إظهار الضمير المستتر في صورة الضمير البارز المنفصل دليلا على أنه يعود على المبتدأ الأول الأكثر بعدا عن الخبر الصفة. وعلى المستوى الإعرابي، تُعد الجملة الاسمية المكوَّنة من المبتدأ الثاني وخبره خبرا للمبتدأ الأول.

وتوسُّعا في التحليل، نعتبر أن الضمير البارز المنفصل المتمثل في [هو] في نهاية الجملة في (61) فاعلا ظاهرا للمعنى الحدث المضمَّن في

الخبر المشتق المتجسد في [متعب]: وهو فاعل عائد إحالياً على المبتدأ الأول الكامن في [الحصان]، بوصفه منفذاً لحدث الإتعاب ومتسبباً في إفراز حالة التعب لدى الفارس. بينما يُعدّ الخبر المفرد [متعب] مضافاً وأن الضمير المتصل الملتصق به المتمثل في [هُ] مضافاً إليه، مؤوّلاً على أنه في حكم مَنْ وقع عليه حدث الإتعاب: وهو ضمير عائد إحالياً على المبتدأ الثاني المتمثل في [الفارس]، باعتباره مَنْ وقع عليه حدث الإتعاب. ووفقاً لذلك، من الممكن أن تُسند إلى المعطى التركيبي المضمن في (61) تأويلاً دلالياً مماثلاً لـ(62)، من حيث هو تأويل دلالي مناسب لهذا التركيب:

(62) إن الحصان هو الذي يقوم بإتعاب الفارس، وليس أن الفارس هو الذي يتعب الحصان.

وتحليلاً للتركيبن اللذين يتأطران ضمن الخبر المفرد المشتق الجاري على صاحبه المضمّنين في (63):

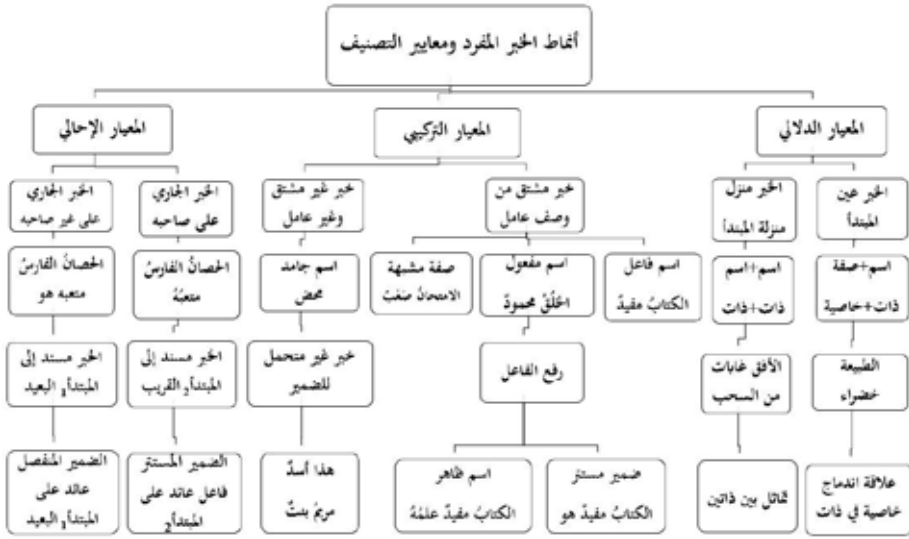
(63) أ. زيدٌ عمرو ضاربُه هو.

ب. الزيدانِ العمَرانِ ضاربُهما هما.

يقول ابن مالك: «وإن جرى رافعه على غير صاحب معناه، لزم إبرازه عند البصريين، والكوفيّين عند خوف اللبس، كقولك: «زيدٌ عمرو ضاربُه هو» و«الزيدانِ العمَرانِ ضاربُهما هما»، ف«هو» فاعل مُسندٌ إليه ضاربه وهو عائد على «زيدٌ»، والهاء عائدة على عمرو. و«هما» فاعل مسندٌ إلى «ضاربهما»، وهو عائد على «الزيدانِ» والمضاف إليه عائد على «العمَرانِ». وأُفردَ «ضارب» المُسندُ إليه المثني، لأنه واقع موقع فعل مجرد مُسندٌ إلى

فاعل بارز. فالإبراز في مثل هذا مُجمَعٌ عليه، لكون المعنى ملتبسا بدونه»⁽¹⁾.
ووفقا للمعايير الثلاثة التي ناقشناها في الفقرات السالفة: الدلالية
والتركيبية والإحالية، يمكن تصنيف مختلف أنماط الخبر المفرد من خلال
الخطاطة المضمنة في (64):

(64)



3.4. الخبر الجملة

يقتضي شرط الإسناد في الجملة تألفها من مكونين رئيسين: مُسند
وَمُسند إليه ليتحقق الإخبار وتحقق، تبعا لذلك، الإفادة من هذا الإخبار،
من الوجهة الدلالية. واستنادا إلى ذلك، تنشطر الجملة استنادا إلى الكتابات
النحوية العربية إلى جملة فعلية تتكون من فعل وفاعل، وجملة اسمية تتشكل
من مبتدأ وخبر. وتعتبر خاصية الابتداء بالاسم أو الفعل الرائز الذي يميز بين
النمطين من الجمل.

(1) ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج 1، ص 294.

وإذا جاز للخبر أن يرد في صورة المفرد كما أبرزنا ذلك في الفقرات السالفة، فإنه يمكن أن يأتي كذلك في صورة الجملة التي تتكون من أكثر من عنصر. ويمكن أن نمثل للمبتدأ والخبر اللذين يظهران في صورة المفرد وصورة الجملة بالمعطيات التركيبية المضمنة في (65):

(65) أ. أن تبقى في منزلك أحسنُ لك.

(أن تبقى = مبتدأ = جملة مصدرية).

ب. بقاؤك في منزلك أحسنُ لك.

(بقاءٌ = مبتدأ = اسم مفرد صريح).

ج. * تبقى في المنزل أحسنُ لك.

(جملة لاحنة بتأويل الجملة الفعلية «تبقى» في موقع المبتدأ).

د. الضيفُ زار العائلة البارحة.

(زار [هو] = خبر = جملة فعلية).

هـ. الضيفُ زائرُ العائلة البارحة.

(زائر = خبر = اسم مفرد صريح).

وإذا كان بإمكان المبتدأ أن يظهر في صورة الجملة المصدرية وصورة الاسم المفرد الصريح، كما يتبين من المعطيين التركيبين المضمنين في (65أ) و(65ب) وأمكن للخبر أن يأتي في صورة الجملة الفعلية وصورة الاسم المفرد الصريح كما في المعطيين التركيبين المضمنين في (65د) و(65هـ)، فإنه ليس بإمكان المبتدأ أن يرد في صورة الجملة الفعلية، كما يتجلى

من لحن المعطى الوارد في (65 ج).

وفي هذا الصدد، يقول ابن يعيش: «اعلم أن الجملة تكون خبرا للمبتدأ كما يكون المفرد، إلا أنها إذا وقعت خبرا كانت نائبة عن المفرد واقعة موقعه. ولذلك يُحكم على موضعها بالرفع، على معنى أنه لو وقع المفرد الذي هو الأصل موقعها لكان مرفوعا. والذي يدل على ذلك أن المفرد أصل الجملة فرع عليه أمران: أحدهما أن المفرد بسيط والجملة مركب والبسيط أول والمركب ثان... والأمر الثاني أن المبتدأ نظير الفاعل في الإخبار عنهما، والخبر فيهما هو الجزء المستفاد. فكما أن الفعل مفرد فكذلك خبر المبتدأ»⁽¹⁾. ويقول عباس حسن: «الخبر جزء أساسي في الجملة يكملها مع المبتدأ... ويتمم معناها. وهو ثلاثة أقسام: مفرد وجملة وشبه جملة»⁽²⁾.

ويُبين أن الصور التركيبية المختلفة التي يمكن أن يرد عليها الخبر تتمثل في: مفرد وجملة وشبه جملة. وإذا كنا فصلنا القول في أنماط الخبر المفرد المتباينة في ضوء المعايير الدلالية والتركيبية والإحالية، فقد تبقى لنا أن ندقق النظر في الفقرات الفرعية الموالية في الصور الجمالية المختلفة التي يأتي عليها الخبر. ويعتبر الزمخشري في «المفصل» وبعده ابن يعيش في «شرح المفصل» أن الخبر الذي يرد جملة «على أربعة أضرب: فعلية واسمية وشرطية وظرفية، وذلك نحو: «زيدٌ ذهب أخوه» و«عمرو أبوه منطلقٌ» و«بكرٌ إن تُعطه يشكرك» و«خالدٌ في الدار»⁽³⁾.

(1) ابن يعيش: شرح المفصل، ج 1، ص 229.

(2) عباس حسن: النحو الوافي، ج 1، ص 461.

(3) ابن يعيش: شرح المفصل، ج 1، ص 229.

وإذا كان الزمخشري وابن يعيش يجعلان أنماط الجمل التي تقع خبراً أربعة، متمثلة في: الجملة الفعلية والجملة الاسمية والجملة الشرطية والجملة الظرفية، فإن هناك نمطاً إضافياً آخر من الجمل يمكن أن يحلّ خبراً كما سنبين ذلك، يتجلى في الجملة المصدرية. ونفصل في الفقرات الفرعية الموالية في الخبر الذي يرد في صورة هذه الأنماط من الجمل.

1.3.4. صورة الجملة الفعلية

يمكن للخبر أن يأتي في صورة الجملة الفعلية، التي تتكون عادة من فعل وفاعل، يأتي في صورة الضمير المستتر في الغالب أو في صورة الاسم الظاهر. ويمكن التمثيل للجملة الفعلية، التي تحلّ في الموقع التركيبي الخاص بالخبر، بالمعطيات المضمنة في (66):

(66) أ. الضيوفُ يحلُّونَ هذا المساءَ.

([يحلون] = [هم]) = الخبر = جملة فعلية، الفاعل = ضمير مستتر).

ب. الضيوفُ حالُّونَ هذا المساءَ.

([حالون] = [الخبر] = اسم مفرد صريح).

ج. خالدٌ يسافرُ صديقَهُ غداً.

([يسافرُ صديقاً] = [الخبر]، [صديقاً] = الفاعل = اسم ظاهر).

د. خالدٌ مسافرٌ صديقَهُ غداً.

([مسافرٌ] = [الخبر] = اسم مفرد صريح).

جليٌّ من المعطى التركيبي (66أ) أن الخبر جاء في صورة جملة فعلية تتألف من فعل مضارع يتمثل في [يحلّ] وفاعل ورد في صورة الضمير المتصل [و]، العائد إحيالاً على المبتدأ المتقدم المتجلي في [الضيوف]. ومن الممكن أن نؤوّل هذه الجملة الفعلية باسم مفرد صريح، يتجسد في [حالّون]، كما يبدو من المعطى التركيبي في (66ب).

وإذا كان التركيب الوارد في (66ج) يتضمن جملة فعلية تشغل الموقع التركيبي للخبر، وكانت هذه الجملة تتكون من فعل يتمثل في [يسافر]، فإن فاعل فعل هذه الجملة ورد في صورة الاسم الظاهر متمثلاً في [صديق]. وتتيح هذه الجملة الفعلية [يسافرُ صديقُه] إمكانية تأويلها بالاسم المفرد تقديره [مسافر]، كما يدل على ذلك المعطى الوارد في (66د). وفي هذا الصدد، يقول ابن يعيش: «فمثال الجملة الفعلية «زيدٌ قام أبوه». ف «زيدٌ» مرتفع بالابتداء و«قام» في موضع خبره، وفيه ضمير يرتفع بأنه فاعل، كارتفاع «الأب» في قوله «زيدٌ قام أبوه». وهذا الضمير يعود إلى المبتدأ الذي هو «زيدٌ». ولولا هذا الضمير، لم تصح أن تكون هذه الجملة خبراً عن هذا المبتدأ»⁽¹⁾.

2.3.4. صورة الجملة الاسمية

إذا كان صدر الجملة الفعلية التي تحل في الموقع التركيبي الخاص بالخبر وارداً في صورة الفعل لأجل ذلك كانت فعلية، فإن صدر الجملة الاسمية التي تقع في موقع الخبر يرد في صورة الاسم، لذلك اعتُبرت جملة اسمية تشغل الموقع التركيبي الخاص بخبر المبتدأ المتقدم. ونمثل للخبر الذي يرد في صورة الجملة الاسمية بالمعطين التركيبين المضمنين في

(1) ابن يعيش: شرح المفصل، ج 1، ص 229-230.

(67):

(67) أ. الموظفُ عملُهُ باهرٌ.

(عملُهُ باهرٌ = خبر = جملة اسمية = مبتدأ + خبر مفرد).

ب. الموظفُ جهودُهُ تُبهرٌ.

(عملُهُ يُبهرٌ = خبر = جملة اسمية = مبتدأ + خبر وارد في صورة جملة فعلية).

فاستنادا إلى المعطى التركيبي الوارد في (67أ)، ورد الخبر في صورة الجملة الاسمية المتمثلة في [عملُهُ باهرٌ]، بوصفها خبرا للمبتدأ المتجسد في [الموظفُ]. وتتكون هذه الجملة الاسمية بدورها من مبتدأ يتجلى في الاسم [عملُ] وخبر مفرد يكمن في الصفة [باهرٌ]. وتم اعتبارها جملة اسمية، لأنها تتصدر باسم يتمثل في [عملُ]. ويشتمل التركيب المضمن في (67ب) على خبر أتى في صورة جملة اسمية كذلك [جهودُهُ تُبهرٌ]، طالما أنها تبتدىء باسم يكمن في [جهودُ].

وإذا كانت هذه الجملة مشتملة بدورها على مبتدأ يتجسد في [جهودُ] وخبر يتجلى في [يُبهرُ]، فإن هذا الخبر ورد في صورة جملة كذلك: وهي جملة فعلية تتألف من الفعل [يُبهرُ] والفاعل الذي يظهر في صورة الضمير المستتر المقدر بـ[هو]. وفي هذا الشأن يقول ابن يعيش: «وأما الجملة الاسمية فإن يكون الجزء الأول منها اسما، كما سميت الجملة الأولى فعلية، لأن الجزء الأول فعل، وذلك، نحو: «زيدٌ أبوه قائمٌ» و«محمدٌ أخوه منطلقٌ». فـ«زيدٌ» مبتدأ و«أبوه» مبتدأ ثان و«قائمٌ» خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني

وخبره في موضع رفع، لوقوعه موقع خبر المبتدأ الأول»⁽¹⁾.

واستجلاء للصورتين من الجملتين الاسمية والفعلية اللتين تحلان في الموقع التركيبي الخاص بالخبر لمبتدأ يتقدمهما، يرد قول عباس حسن موضحا: «فالجملة إما اسمية وإما فعلية. وكل واحدة منهما قد تقع خبرا، فتكون هنا في محل رفع، نحو: الصيف يشتد حرُّه، الشتاء يقسو برده، الربيع جؤه معتدل، الخريف جوه متقلب»⁽²⁾.

3.3.4. صورة الجملة الشرطية

تُمثّل الجملة الشرطية، استنادا إلى الزمخشري، ثالث الجمل التي يمكن أن تحل في الموقع التركيبي الذي يحل فيه الخبر المفرد، عادة. وتُعدّ الجملة شرطية، إذا تمّ تصديرها بأداة من أدوات الشرط المتجسدة في: إن، إذا، لو، لولا، مَنْ، أينما، حيثما، كيفما... سواء كانت الأداة ذات طبيعة حرفية أو اسمية. ونمثل للخبر الذي يرد في صورة الجملة الشرطية بالمعطى التركيبي المضمن في (68):

(68) النبات إن ترعه ينم سريعا.

إذ تُعدّ الجملة الشرطية المتمثلة في [إن ترعه ينم سريعا] في هذا التركيب في محل رفع خبرا للمبتدأ المتقدم المتمثل في [النبات]. غير أن كثيرا من النحاة لا يعتبر أن الجملة الشرطية تشكل نمطا من أنماط الجمل في اللغة العربية، لأنها، وفقا لابن يعيش، جملة يمكن تأطيرها ضمن الجملة الفعلية، طالما أن جملة الشرط تبتدئ بفعل وجملة الجزاء يتصدرها فعل كذلك،

(1) ابن يعيش: شرح المفصل، ج 1، ص 230.

(2) عباس حسن: النحو الوافي، ج 1، ص 466.

كما يتبين من المعطى التركيبي الواقع في (69):

(69) إِنْ تَرَعَهُ يَنْمُ سَرِيْعًا.

(تَرَعَهُ=فعل جملة الشرط، يَنْمُ=فعل جملة الجزاء).

وبالرغم من ذلك، يفترض ابن يعيش أن الجملة الشرطية يمكن أن تشكل نمطا مستقلا من الجمل بمقتضاه يُسَوِّغُ ورودها في الموقع التركيبي الخاص بالخبر كونها:

- تتضمن أداة شرط تضطلع بمهمة الربط بين فعل الشرط وفعل الجزاء؛
- تتصرف جملة الشرط وجملة الجزاء كالجملة الواحدة: إذ لا يتيح الشرط من الوجهة الدلالية والمنطقية إمكانية الاستقلال عن الجزاء، تماما كعدم إمكانية استقلال المبتدأ عن الخبر؛
- ضرورة اشتمال الجملة الشرطية على ضمير عائد إلى المبتدأ. وقد يحتوي على ضميرين عائدين إليه: واحد في جملة الشرط والثاني في جملة الجزاء.

وارتباطا بذلك، يقول ابن يعيش عن الجملة الشرطية التي تحل في موقع الخبر: «وإن كانت من أنواع الجمل الفعلية وكان الأصل في الجملة الفعلية أن يستقل الفعل بفاعله نحو: «قَامَ زَيْدٌ»، إلا أنه لَمَّا دخلها هنا حرف الشرط رَبَطَ كل جملة من الشرط والجزاء بالأخرى، حتى صارتا كالجملة الواحدة، نحو المبتدأ والخبر: فكما أن المبتدأ لا يستقل إلا بذكر الخبر، كذلك الشرط لا يستقل بدون ذكر الجزاء. ولصيرورة الشرط والجزاء كالجملة الواحدة، جاز أن يعود إلى المبتدأ منها عائداً واحد نحو: «زَيْدٌ إِنْ

تُكرمه يشكركَ عمرو»، فالهاء في «تكرمه» عائدة إلى «زيد»، ولم يُعد من الجزاء ذكراً. ولو عاد الضمير منهما جاز، وليس بلازم نحو «زيد إن يقيم أكرمه». ففي «يقيم» ضمير من «زيد»، وكذلك «الهاء» في «أكرمه» تعود إليه أيضاً⁽¹⁾.

ويبين من الاستدلال الذي يقدمه ابن يعيش بشأن عائدة الضمير في الجملة الشرطية إلى المبتدأ أنه يمثل دليلاً على أن الجملة الشرطية وإن كانت ترد في صورة الجملة الفعلية، فإنها قد تشكل نمطاً مستقلاً من الجمل يُحوّل لها إمكانية أن ترد في الموقع التركيبي الخاص بالخبر.

4.3.4. صورة الجملة الظرفية

يُعتبر الزمخشري أن الجملة الظرفية يمكن أن تحلّ في الموقع التركيبي الخاص بالخبر. وتسميها الكتابات النحوية العربية كذلك بشبه الجملة التي تأتي في صورة الظرف أو صورة الجار والمجرور. وترتبط هذه الكتابات الظرف بظرف الزمان وظرف المكان. «وحقيقة الظرف ما كان وعاءاً. وسُمي الزمان والمكان ظروفاً لوقوع الحوادث فيهما. وقد يقع الظرف خبراً عن المبتدأ»⁽²⁾. ويمكن أن نمثل للخبر الذي يرد في صورة الجملة الظرفية بالمعطيات التركيبية التالية:

(70) أ. صديقك أمامك.

(صديق = المبتدأ = اسم جثة، أمام = الخبر = ظرف مكان).

ب. * صديقك غداً.

(المبتدأ = صديق = اسم جثة، غداً = الخبر = ظرف زمان).

(1) ابن يعيش: شرح المفصل، ج 1، ص 230.

(2) نفس المرجع والجزء والصفحة.

ج. الجلوسُ يمينك.

(الجلوسُ = المبتدأ = اسم حدث، يمين = الخبر = ظرف مكان).

د. التكريمُ اليومَ.

(التكريمُ = المبتدأ = اسم حدث، اليوم = الخبر = ظرف مكان).

1.4.3.4. الإخبار عن الجثة بالظرف

بناء على المعطى التركيبي المضمن في (70أ)، فقد وقع ظرف المكان المتمثل في [أمام] خبراً عن مبتدأ يتصف بكونه ذاتاً أو جثة يتجسد في [صديق]. وإذا ساغ الإخبار عن المبتدأ بظرف المكان كما تدل على ذلك سلامة الجملة في (70أ)، فإنه لا تُسَوِّغ، وفقاً لمعظم النحاة، إمكانية الإخبار بظرف الزمان عن المبتدأ الذي يرد في صورة الذات أو الجثة، كما يتبين من لحن المعطى المضمن في (70ب). وعن الإخبار بظرف المكان عن المبتدأ الذات/ الجثة، يقول ابن يعيش: «فإذا كان المبتدأ جثة وأردت الإخبار عنه بالظرف، لم يكن لك الظرف إلا من ظروف المكان، نحو قولك: «زيدٌ عندك» و«عمرو خلفك»... والعلة في ذلك أن الجثة قد تكون في مكان دون مكان. فإذا أُخبرَ باستقرارها في بعض الأماكن ثبت اختصاصها بذلك المكان، مع جواز أن تكون في غيره... مثال ذلك قولك: «زيدٌ خلفك»، ف«خلفك» خبر عن «زيد»، وهو مكان معلوم بجواز أن يخلو منه «زيد» بأن يكون أمامك أو يمينك أو في جهة أخرى. فإذا خصصته بـ «خلفك» استفاد المخاطب ما لم يكن عنده»⁽¹⁾.

(1) نفس المرجع والجزء، ص 231-232.

ولقد حلتَّ الجملة الظرفية المتمثلة في [أمامك] خبراً للمبتدأ المتقدم المتجسد في [صديق]. وفي هذه الحالة، يعتبر معظم النحاة أن الظرف [أمام] معمول منصوب من قبل فعل يتجلى في الفعل [يستقر]/ [يوجد] أو صفة تكمن في [مستقر]/ [موجود]، باعتبارهما العامل الذي أسند إعراب النصب إلى الظرف، كما يبدو من إمكانية تقدير الفعل في المعطى التركيبي (71أ)، الذي يحتوي على ظرف مكان وعدم إمكانيته مع المعطى (71ب) الذي يتضمن ظرف زمان.

ووفقاً لهذا التصور، لا يُعتبر الظرف خبراً للمبتدأ المتقدم، بقدر ما يتمثل الخبر في الفعل المحذوف [يستقر]/ [يوجد] الذي به يتعلق الظرف. ويمكن تقدير الفعل المحذوف العامل في الظرف المؤول باعتباره الخبر الحقيقي للمبتدأ المتقدم بالجملة الواردة في (71):

(71) أ. صديقك يستقر/ يوجد أمامك.

ب. * صديقك يستقر/ يوجد/ يتم غداً.

وفي هذا الشأن، يقول ابن هشام: «ويقع الخبر ظرفاً منصوباً، كقوله تعالى: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾ وجارا ومجرورا، كقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، وهما حينئذ متعلقان بمحذوف وجوبا تقديره «مستقر» أو «استقر». والأول اختيار البصريين. وحجتهم أن المحذوف هو الخبر في الحقيقة، والأصل في الخبر أن يكون اسماً مفرداً. والثاني اختيار الأخفش والفارسي والزمخشري. وحجتهم أن المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ومحل الجار والمجرور، والأصل في العامل أن يكون فعلاً»⁽¹⁾.

(1) ابن هشام: شرح قَطْر الندى وبلّ الصدى، ص 116-117.

وما يَسُنْدُ التحليل الذي يفترض أن الظرف ليس هو الخبر الحقيقي للمبتدأ المتقدم وأن خبر المبتدأ يتمثل في فعل أو اسم محذوف قول ابن يعيش: «واعلم أن الخبر إذا وقع ظرفاً أو جاراً ومجروراً، نحو: «زيدٌ في الدار» و«عمرو عندك» ليس الظرف بالخبر على الحقيقة، لأن «الدار» ليست من «زيد» في شيء، وإنما الظرف معمول للخبر ونائب عنه، والتقدير: «زيد استقر عندك أو حدث أو وقع» ونحو ذلك. فهذه هي الأخبار في الحقيقة... وإنما حذفها وأقمت الظرف مقامها إيجازاً لما في الظرف من الدلالة عليها... واعلم أنك إذا قلت: «زيدٌ عندك» ف«عندك» ظرف منصوب بالاستقرار المحذوف، سواء كان فعلاً أو اسماً، وفيه ضمير مرفوع، والظرف وذلك الضمير في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ»⁽¹⁾.

2.4.3.4. الإخبار عن الحدث بالظرف

إذا عدنا وتأملنا المعطى التركيبي الوارد في (70ج)، نجد أنه يشتمل على مبتدأ ورد في صورة اسم دال على الحدث، متمثل في [الجلوس]، الذي تم الإخبار عنه بظرف مكان متجلاً في [يمين]. كما أن المعطى التركيبي المضمّن في (70د) يبرز إمكانية الإخبار عن مبتدأ بواسطة ظرف زمان: إذ ورد ظرف الزمان المتمثل في [اليوم] خبراً لمبتدأ يعبر عن حدث، يكمن في [التكريم]، باعتباره اسماً مشتقاً من الفعل [كَرَّمَ].

وبما أن الظرف [يمين] يُعد مفعولاً فيه منصوباً، فإن هذا الظرف معمول فيه من قبل عامل محذوف، يُقدَّر في حالة الإخبار عن المبتدأ الوارد في صورة اسم الحدث بـ[يتَمُّ]/[يحدثُ]، كما يبدو من المعطى التركيبي

(1) ابن يعيش: شرح المفصل، ج 1، ص 231-232.

(72أ)، بوصفه التأويل الدلالي الذي يمكن أن نُسِنده إلى التركيب الوارد في (70ج). وهذا ينسحب بصفة مماثلة على المعطى (72ب)، الذي يعد التأويل المناسب للتركيب المضمن في (70د):

(72) أ. الجلوسُ يتمُّ/ يحدثُ يمينك.

ب. التكريمُ يتمُّ/ يحدثُ اليومَ.

وتبرز المعطيات السالفة أن المبتدأ الذي يأتي في صورة اسم الحدث يخوّل إمكانية الإخبار عنه بظرف الزمان وظرف المكان معاً، بخلاف المبتدأ الذي يرد في صورة اسم الجثة فلا يُخبر عنه إلا بواسطة ظرف المكان، في الغالب. وهذا يعني أن الجملة الظرفية التي تحتوي على ظرف زمان أو ظرف مكان يمكنها أن تشغل الموقع التركيبي الخاص بالخبر لمبتدأ يتقدمه.

وعن إمكانية وقوع ظرف الزمان أو ظرف المكان خبراً عن مبتدأ عبارة عن اسم حدث، يقول ابن يعيش: «وإذا كان المبتدأ حدثاً نحو «القتال» و«الخروج»، جاز أن يُخبر عنه بالزمان والمكان... وكذلك «القتالُ أمامك» يجوز أن يقع في مكان غير ذلك. وأما ظرف الزمان فإذا أُخبرت به عن الحدث أفاد، لأن الأحداث ليست أموراً ثابتة موجودة في كل الأحيان، بل هي أعراض منقضية تحدث في وقت دون وقت. فإذا قلت «القتالُ اليوم» أو «الخروجُ بعدَ غد» استفاد المخاطب ما لم يكن عنده، لجواز أن يخلو ذلك الوقت من ذلك الحدث»⁽¹⁾.

ويستطرد ابن يعيش في المقارنة بين الإخبار بظرف الزمان وظرف المكان عن الأحداث والإخبار بهما عن الجثث أو الذوات، لكي يبرز

(1) ابن يعيش: شرح المفصل، ج 1، ص 230-231.

التغاير الكامن بينهما، ويستدل على عدم إمكانية الإخبار بظروف الزمان عن المبتدأ الذي يرد في صورة اسم دال على ذات أو جثة، إذ يقول: «وأما الجُثُّ فأشخاص ثابتة موجودة في الأحيان كلها لا اختصاصَ لحلولها بزمان دون زمان، إذ كانت موجودة في جميع الأزمنة. فإذا أخبرت وقلت: «زيدُ اليوم» أو «عمرو الساعة» لم تُفدِ المخاطب شيئاً ليس عنده، لأن التقدير «زيدٌ حالٌّ أو مستقر في اليوم»، وذلك معلوم، لأنه لا يخلو أحدٌ من أهل عصرك من اليوم، إذ كان الزمان لا يتضمن واحداً دون واحد»⁽¹⁾.

ولتفسير إمكانية سماح بعض التراكيب بالإخبار عن المبتدآت الجُثُّ بظروف الزمان، من قبيل المعطى المضمن في (73):

(73) الليلة الهلالُ.

يربط ابن يعيش ذلك بكون هذا التركيب مؤوّلاً على حذف المضاف الذي يدل على الحدث، المتمثل في اسم الحدث [طلوعُ]، كما يتجلى من المعطى التركيبي (74) بوصفه التأويل الدلالي الملائم الذي يجري إسنادُه إلى التركيب الوارد في (73):

(74) الليلة طلوعُ/ رؤيةُ/ حدوثُ الهلالِ.

«فإن قيل: فأنت تقول: «الليلة الهلالُ» و«الهلالُ» جُثَّة، فكيف جازها هنا ولم يجز في ما تقدم؟ فالجواب أنه إنما جاز في مثل «الليلة الهلالُ» على تقدير حذف المضاف، والتقدير: «الليلة حدوثُ الهلال أو طلوعُ الهلال»، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه لدلالة قرينة الحال عليه، لأنك إنما تقول ذلك عند تَوَقُّع طلوعه. فلو قلت: «الشمسُ اليوم» أو

(1) ابن يعيش: شرح المفصل، ج 1، ص 231.

«القمَرُ الليلية» لم يجز إلا أن يكونا مُتَوَقَّعين. وكذلك لو قلت: «اليومَ زيدٌ» لِمَن يتوقع وصوله وحضوره جاز»⁽¹⁾.

وتلخيصاً للحالات المرتبطة بالإخبار بظرف الزمان وظرف المكان عن مبتدأ جُثَّة أو جوهر ومبتدأ حدث أو عَرَض، يرصد ابن هشام القوانين المتحكمة في الجملة الظرفية، التي ترد في الموقع التركيبي للخبر قائلاً: «ينقسم الظرف إلى زمنيٍّ ومكانيٍّ، والمبتدأ إلى جوهر كـ «زيد» و«عمر» وعَرَض كـ «القيام» و«القعود». فإن كان الظرف مكانياً، صحَّ الإخبار به عن الجوهر والعَرَض، تقول: «زيدٌ أمامك» و«الخيرُ أمامك». وإن كان زمانياً، صحَّ الإخبار به عن العَرَض دون الجوهر، تقول: «الصومُ اليوم»، ولا يجوز «زيدٌ اليوم». فإن وُجد في كلامهم ما ظاهره ذلك وجب تأويله، كقولهم: «الليلةُ الهلالُ»، فهذا على حذف مضاف، والتقدير: «الليلةُ طلوعُ الهلالِ»⁽²⁾.

5.3.4. صورة الجملة المصدرية

بيّنا في الفقرات الفرعية السالفة أن الخبر يمكن أن يرد في صورة الجملة. ويمكن لهذه الجملة الحالة محل الخبر أن تكون جملة فعلية أو اسمية أو شرطية أو ظرفية، بوصفها الجمل التي حددها الزمخشري وابن يعيش بكونها تشغل الموقع التركيبي للخبر. ونود، في هذه الفقرة، أن نبرز أن الخبر يمكن أن يظهر في صورة الجملة المصدرية التي تتكوّن عادة من الحرف المصدرية [أن] والجملة الفعلية. ونمثل لذلك بالتركيب المضمن في (75):

(1) ابن يعيش: شرح المفصل، ج 1، ص 231.

(2) ابن هشام: شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ص 117.

في «شرح شذور الذهب»، يفسر ابن هشام مسوّغات سلامة المقولة المتداولة عن امرئ القيس التي يقول فيها: «اليومَ خمراً وغداً أمرٌ» بأن هناك اسمي حدث محذوفين يشغلان موقع المضاف ضمن هاتين الجملتين، يتمثلان في: [شُرِبُ] و[حدوثُ]، والتقدير: «اليومَ شُرِبَ خمراً وغداً حدثٌ أمرٌ». راجع ابن هشام: شرح شذور الذهب، ص 100.

(75) الحُمقُ أن يُوردَ المرءُ نفسه مواردَ الهلاكِ.

(الحُمقُ=مبتدأ=اسم مفرد + أن يُوردَ=خبر=جملة مصدرية).

ويمكن تأويل الخبر الوارد في صورة المصدر المؤول المتمثل في [أن يُوردَ المرءُ...] في المعطى التركيبي (75) بالمصدر الصريح المضمن في المعطى الواقع في (76):

(76) الحُمقُ إيرادُ المرءِ نفسه مواردَ الهلاكِ.

(الحُمقُ=مبتدأ=اسم مفرد + إيرادُ=خبر=اسم مفرد).

ويجوز للجملة المصدرية الحالة خبراً أن تصدرها [ما] المصدرية، كما يبدو من التركيب في (77أ)، وتأويلها بالمصدر الصريح في المعطى التركيبي (77ب):

(77) أ. العَبْتُ ما يفعلُ صديقكُ.

(العَبْتُ=المبتدأ + ما يفعلُ صديقكُ=خبر).

ب. العَبْتُ فَعَلُ صديقكُ.

(العَبْتُ=مبتدأ + فَعَلُ=خبر).

وإذا دققنا ملياً في الجملة المصدرية التي تشغل الموقع التركيبي للخبر في المعطيين التركيبيين الواردين في (75) و(77)، يمكن أن نخلص إلى أن المبتدأ الحقيقي الذي يمثل المسند إليه يتمثل في الجملة المصدرية وأن الخبر الحقيقي الذي يمثل المسند يكمن في المبتدأ، شريطة تجريد المبتدأ في هذين المعطيين من أداة التعريف [أل]. لأجل ذلك، يمكن إعادة صياغة المعطيين الموماً إليهما من خلال التركيبين التاليين، بعد إجراء التحويلات المقتضاة:

(78) أ. أن يُورد المرء نفسه موارد الهلاك حُمقٌ.

(المبتدأ=جملة مصدرية + الخبر=حمق=اسم مفرد).

ب. إيراد المرء نفسه موارد الهلاك حُمقٌ.

(المبتدأ=إيراد=اسم مفرد+الخبر=حمق=اسم مفرد).

ج. ما يفعل صديقك عبثٌ.

(المبتدأ=ما يفعل صديقك=جملة مصدرية +

الخبر =عبث=اسم مفرد).

د. فعلٌ صديقك عبثٌ.

(المبتدأ=فعل=اسم مفرد+الخبر=عبث=اسم مفرد).

وما يدعم هذا التحليل التناوبات التركيبية التي يُتيحها الخبر، الذي يرد في صورة الجملة المصدرية، إذ يُخَوِّل إمكانية أن يرد في صورة:

▪ الجملة المصدرية التي تتكون من حرف المصدرية وجملة فعلية، كما في المعطى التركيبي الوارد في (75)؛

▪ أن يتحول الخبر الوارد في صورة الجملة المصدرية إلى مبتدأ والمبتدأ إلى خبر، شرط أن يتجرد هذا الأخير من أداة التعريف [أل]، كما تدل على ذلك التراكيب المضمنة في (78)؛

▪ إمكانية أن يتحول الخبر إلى شبه جملة مكونة من حرف جر واسم مجرور، مع ورود المبتدأ مؤخرًا في نهاية الجملة في صورة جملة مصدرية أو اسم معرف بالأداة [أل] أو الإضافة، كما في المعطيات التركيبية المضمنة في (79):

- (79) أ. من العبث ما يفعلُ صديقك.
 (المبتدأ=ما يفعل صديقك=جملة مصدرية+
 الخبر=من العبث=شبه جملة).
- ب. من العبثِ فِعْلُ صديقك هذا السلوك.
 (المبتدأ=فعل=اسم مفرد + الخبر=من العبث
 =جار ومجرور=شبه جملة).
- ج. من الحمقِ أنْ تخاطرَ بحياتك.
 (المبتدأ=أنْ تخاطر بحياتك=جملة مصدرية + الخبر
 =من الحمق=شبه جملة).
- د. من الحمقِ المخاطرةُ بحياتك.
 (المبتدأ=المخاطرة=اسم مفرد + الخبر=من الحمق
 =شبه جملة)؛
- إمكانية إيراد المبتدأ في صورة الجملة المصدرية أو صورة
 الاسم المفرد الصريح وإيراد الخبر في صورة الاسم الصريح
 أو في صورة الجار والمجرور. وتبرز المعطيات التركيبية التالية
 هذين الإمكانين:
- (80) أ. أنْ تخاطرَ بحياتك حمقٌ.
 (المبتدأ=جملة مصدرية + الخبر=اسم مفرد).
- ب. أنْ تخاطرَ بحياتك ضَرَبٌ من الحمق.
 (المبتدأ=جملة مصدرية + الخبر=اسم مفرد).
- ج. المخاطرةُ بحياتك من الحمق.
 (المبتدأ=اسم مفرد + الخبر=جار ومجرور).

ويمكن رصد مختلف أنماط الجمل التي ترد في المواقع التركيبية الخاصة بالخبر وتصنيفها، من خلال الخطاطة المضمنة في (81):

(81)



5 . الرتبة في الجملة الاسمية

يرتبط الابتداء بطبيعة الجملة الاسمية التي تتكون من مبتدأ وخبر، تماما كالجمل الفعلية التي تتألف من فعل وفاعل. فإذا كان الفعل مُسندا يتقدم أبدا على الفاعل باعتباره مُسندا إليه، فإن الأصل في الجملة الاسمية أن يتقدم المبتدأ بوصفه مُسندا إليه على الخبر الذي يمثل المسند في هذه الحالة.

وبالرغم من مظاهر التماثل الناشئ بين المبتدأ والفاعل: فكلاهما اسم مسند إليه مرفوع، فإن هناك تباينا تركيبيا جليا بينهما من جهة الرتبة ومن جهة طبيعة الجملة التي يرتبطان بها. فإذا كان الفاعل يرد بعد الفعل، فإن المبتدأ يشغل موقعا قبل الخبر. ولئن كان الفاعل يكون جملة فعلية مع الفعل الذي قبله، فإن المبتدأ يشكل جملة اسمية مع الخبر الذي بعده. لأجل ذلك، تتمثل

القاعدة العامة التي تتحكم في الجملة الاسمية في أن يرد المبتدأ قبل الخبر، كما يدل على ذلك المعطى التركيبي المضمن في (82):

(82) العَبْتُ حُمُقٌ.

1.5. دور التعريف في الرتبة

إذا دققنا مليا في الجملة الاسمية، يمكن أن ننتهي إلى أن هناك خاصية تركيبية تتحكم في طبيعة الرتبة بين المبتدأ والخبر. وتتمثل هذه الخاصية التركيبية في خاصية/ حد التعريف. إذ يحظى الاسم الذي يدخل التركيب المشتمل على أداة التعريف أو أية علامة دالة عليه بخصائص عديدة، من جملتها:

- تأويل الاسم المعرف بكونه مبتدأ؛
- كونه يمثل المسند إليه ضمن الجملة الاسمية؛
- إمكانية شغله موقع صدارة التركيب وتقدمه على الخبر.

في حين أن الاسم الذي يدخل التركيب مجردا من التعريف يجعله يتصف بسمات عديدة تميزه كذلك، تتمثل في:

- شغله وظيفة الخبر للمبتدأ الذي يحمل التعريف؛
- اضطلاعه بدور المسند ضمن بنية الجملة الاسمية؛
- وروده بعد المبتدأ رتبة، وعدم إمكانية التقدم عليه إلا في حالات محدودة.

وإذا عدنا وتأملنا مجددا في الطبيعة التركيبية للجملة الاسمية المضمنة في المعطى التركيبي (82)، نستنتج أن المبتدأ المتمثل في [العَبْتُ] يحمل أداة التعريف [ألْ]، ويضطلع تبعا لذلك بدور المسند إليه في الجملة ويَشغَل

موقعا تركيبيا قبل الخبر المتجسد في [حُمُقٌ]. ويمكن أن نبدي ملاحظة هامة في هذا الصدد تكمن في أن المبتدأ يصير خبرا إذا تم تجريده من أداة التعريف، ويتحول الخبر إلى مبتدأ في حالة حمله لهذه الأداة. ووفقا لذلك، تتعكس الوظائف والأدوار بين الاسمين المومأ إليهما، كما يتبين من المعطى التركيبي الوارد في (83):

(83) الحُمُقُ عَبْتُ.

استنادا إلى هذا المعطى التركيبي، صار الاسم [الحمق] شاغلا لوظيفة المبتدأ ولدور المُسند إليه ومتصدرا للتركيب، بسبب من اقترانه بأداة التعريف [أل]. بينما أصبح الاسم [عبت] شاغلا لوظيفة الخبر والمُسند ومتحيزا في موقع تركيبى بعد المبتدأ، بسبب من تجرده من التعريف. وهذا يبرز أن خاصية التعريف، من حيث هي خاصية تركيبية وإحالية، تضطلع بدور وظيفي هام وحاسم في تعيين الوظائف النحوية من جهة، وتحديد طبيعة العلاقة الترتيبية بين الاسمين، اللذين يتنافسان على وظيفة المبتدأ ووظيفة الخبر.

والملاحظة الإضافية التي يمكن إبدائها، ارتباطا بالعلاقة الترتيبية بين الاسمين، أنه يجوز الترتيب وعكسه وتبادل الوظائف بينهما في حالة اقترانهما معا بأداة التعريف [أل]. في حين لا يتيحان تبادل الوظائف إن تجرد أحدهما من التعريف، في الغالب. وتدلل المعطيات التركيبية المضمنة في (84) على ذلك:

(84) أ. العَبْتُ هو الحُمُقُ.

ب. الحمقُ هو العبتُ.

ج. ؟ عَبْتُ الحمقُ.

د. ؟ حمقُ العبتُ.

ولإبراز القيمة التركيبية والدلالية الهامة التي يحظى بها التعريف في تعيين الوظائف التركيبية وتحديد العلاقات الترتيبية بين الأسماء المنتمية إلى بنية الجملة الاسمية، يقول ابن مالك: «لَمَّا كان الغرض بالكلام حصولَ فائدة وكان الإخبار عن غير معيّن لا يُفيد كان أصل المبتدأ التعريف. ولذا، إذا أُخبر عن معرفة لم تتوقف الإفادة على زيادة، بخلاف النكرة، فإن حصول الفائدة بالإخبار عنها يتوقف على قرينة لفظية أو معنوية. ويلزم عن كون المبتدأ معرفةً في الأصل كون الخبر نكرةً في الأصل، لأنه إذا كان معرفة مسبقاً بمعرفة توهم كونهما موصوفاً وصفة. فمجيء الخبر نكرةً يدفع ذلك التوهم، فكان أصلاً. وأيضاً، فإن نسبة الخبر من المبتدأ كنسبة الفعل من فاعله. والفعل يلزمه التنكير، فاستحق الخبر لشبهه به أن يكون راجحاً تنكيره على تعريفه»⁽¹⁾.

وهناك مُسوّغٌ تركيبى آخر يذكره ابن مالك في سياق مناقشته العلة التي من أجلها يجري تقديم المبتدأ على الخبر. ويتمثل هذا المسوّغ التركيبى الإضافى في الأطروحة، التي يفترضها بعض البصريين وفي وجهة نظر سيويه كذلك، التي تقضي بضرورة تصدير المبتدأ، لكونه يمثل عاملاً بالنظر إلى الخبر الذي يشكل معمولاً فيه، إذ كان العنصر الذي يضطلع بمهمة إسناد إعراب الرفع إليه، علماً أن العامل يتقدم دوماً على المعمول. وفي هذا الصدد، يقول ابن مالك: «إن المبتدأ عامل في الخبر. وإذا كان عاملاً فحقُّه أن يتقدم، كما تتقدم سائر العوامل على معمولاتها، لاسيما عامل لا يتصرف. ومقتضى ذلك التزام تأخير الخبر»⁽²⁾.

(1) ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج 1، ص 279.

(2) ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج 1، ص 283.

2.5. حالات نقل الخبر

إذا كان القانون الكلي الذي يحكم طبيعة العلاقة الترتيبية بين المبتدأ والخبر ضمن بنية الجملة الاسمية تقضي ب ورود المبتدأ أولاً والخبر تالياً، وضرورة تحلي الأول بعلامة دالة على التعريف وتجرد الثاني منها، فإن هناك حالات يتم فيها تسويغ تقديم الخبر على المبتدأ. فإذا كان الأصل أن يتأخر الخبر عن المبتدأ، فإن لهذا الأخير «من ناحية تأخره عن المبتدأ وتقدمه ثلاث حالات: أن يتأخر وجوباً، وأن يتقدم وجوباً، وأن يجوز تأخره»⁽¹⁾.

وفي ضوء ذلك، ستكون الفقرات الموالية من هذا المحور معنية بتدقيق النظر في جملة الحالات التي تسمح بتقديم الخبر وتأخير المبتدأ، ومناقشة القيود التي تفرض ضرورة مراعاة الترتيب الأصلي للجملة الاسمية، ثم رصد المسوغات التي تقضي بضرورة مخالفة العلاقة الترتيبية بين المبتدأ والخبر.

1.2.5. مظاهر النقل الممكن للخبر

يفترض كثير من النحاة أن تقديم الخبر على المبتدأ جائز بإطلاق ما لم يكن ثمة قيد أو مانع يمنع من تقديمه. وفي هذه الحالة، يجوز نقل الخبر إلى الموقع التركيبي قبل المبتدأ، كما يمكن عدم نقله، طالما أنه يقع ضمن حدود الإمكان. «وأما تأخره وتقدمه جوازا فهو الأصل في الغالب، حين لا يجب أحد الأمرين الآخرين»⁽²⁾. ونمثل لذلك بالمعطيات التركيبية التالية:

(85) أ. الكتاب مفيدٌ.

ب. مفيدٌ الكتابُ.

(مفيدٌ=خبر مفرد مقدم).

(1) عباس حسن: النحو الوافي، ج 1، ص 492.

(2) عباس حسن: النحو الوافي، ج 1، ص 492.

ج. الكتابُ فصولُه منظمٌ.

د. فصولُه منظمٌ الكتابُ.

(فصولُه منظمٌ = خبر جملة متقدم).

وارتباطا بحالة جواز تقديم الخبر على المبتدأ، يقول ابن يعيش: «يجوز تقديم خبر المبتدأ مفردا كان أو جملة. فمثال المفرد قولك: «قائمٌ زيدٌ» و«ذاهبٌ عمرو». و«قائمٌ» خبر عن «زيد»، وقد تقدم عليه، وكذلك «ذاهبٌ» خبر عن «عمرو». ومثال الجملة «أبوه قائمٌ زيدٌ» و«أخوه ذاهبٌ عمرو». ف«أبوه» مبتدأ و«قائمٌ» خبره والجملة في موضع الخبر عن «زيد»، وقد تقدم عليه. وكذلك «أخوه ذاهبٌ» مبتدأ وخبر في موضع الخبر عن «عمرو»⁽¹⁾.

غير أن نحاة الكوفة يعبرون عن وجهة نظر مغايرة، تتمثل في عدم إمكانية تقديم الخبر على المبتدأ في حالات من هذا القبيل، ويعتبرون لأجل ذلك أن التراكيب الشبيهة بالمعطى التركيبي (85 ب) هي تراكيب لاحنة غير سليمة. ويستدلون على ذلك بكون الخبر الوارد في صورة الصفة المتمثل في [مفيدٌ] يتضمن ضميرا مستترا يؤوّل فاعلا لمعنى الحدث المضمّن في الصفة، طالما أنه خبر مشتق يتحمل الضمير.

وإذا صحَّ هذا التحليل، فإن الضمير لا يمكن أن يتقدم على عائده المتجسد في المبتدأ، الذي صار يشغل نهاية التركيب، استنادا إلى المعطى (86 ب)، ونصبح إزاء المتولية التركيبية التالية، التي يشتمل فيها الضمير والمبتدأ على قرينة مماثلة تشير إلى العلاقة الإحالية بينهما، والتي صار فيها الضمير متقدما على اسمه الظاهر العائد إليه:

(1) ابن يعيش: شرح المفصل، ج 1، ص 235.

(86) أ. مفيدٌ هو الكتابُ.

ب. [الخبر [الضمير [المبتدأ]].

وعن عدم تسويغ نحاة الكوفة إمكانية تقديم الخبر على المبتدأ كما في المعطين (85 ب) و(85 د)، يقول ابن يعيش: «وذهب الكوفيون إلى منع جواز ذلك، واحتجوا بأن قالوا إنما قلنا ذلك، لأنه يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره. ألا ترى أنك إذا قلت: «قائمٌ زيدٌ» كان في «قائمٌ» ضمير «زيد»، بدليل أنه يظهر في التثنية والجمع، فتقول: «قائمان الزيدان» و«قائمون الزيدون». ولو كان خاليا عن الضمير، لكان موحدًا في الأحوال كلها. وكذلك إذا قلت «أبوه قائمٌ زيدٌ»، كانت الهاء في «أبوه» ضمير «زيد»، فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره. ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم أن يكون بعد ظاهره»⁽¹⁾.

في حين يستدل نحاة البصرة على وجهة تصورهم، بإيرادهم معطيات تركيبية تجريبية تثبت إمكانية تقديم الخبر على المبتدأ، من جملتها ما أورده الأنباري في «الإنصاف» وابن يعيش في «شرح المفصل». ويمكن أن نورد هذه المعطيات التركيبية في (87):

(87) أ. «في بيته يُؤْتَى الحَكَمُ».

ب. «في أكنافِهِ لَفَّ المِيتُ».

ج. «مَشْنُوَةٌ مَنْ يَشْنُوُكَ».

د. «تميمي أنا»⁽²⁾.

ويردُ ابن يعيش على وجهة نظر الكوفيين، من خلال تمييزه بين الضمير المتقدم لفظًا ورتبة والضمير المتقدم لفظًا دون أن يتقدم رتبة. فالأول لا يتيح

(1) ابن يعيش: شرح المفصل، ج 1، ص 235.

(2) عن هذه المعطيات التركيبية، راجع الأنباري في «الإنصاف في مسائل الخلاف»، ج 1، ص 66؛ وابن يعيش في «شرح المفصل»، ج 1، ص 235.

تقدمه على ظاهره، بخلاف الثاني الذي يسمح بذلك، كما يبدو من التقابلات التركيبية التالية:

(88) أ. انتقد خالدًا صديقُهُ.

ب. * انتقد صديقُهُ خالدًا.

(تقدم الضمير على ظاهره لفظا ورتبة).

ج. انتقد خالدٌ صديقَهُ.

د. انتقد صديقُهُ خالدٌ.

(تقدم الضمير على ظاهره لفظا فقط دون أن يتقدم رتبة).

وبناء على هذا التمييز، يقول ابن يعيش: «وأما قولهم: إنه يؤدي إلى تقديم المضمَر على الظاهر، فنقول: إن تقديم المضمَر على الظاهر إنما يمتنع إذا تقدم لفظا ومعنى، نحو: «ضَرَبَ غلامُهُ زيدًا». وأما إذا تقدم لفظا والنية به التأخير فلا بأس به، نحو: ضَرَبَ غلامَه زيدٌ». ألا ترى أن الغلام ها هنا مفعول، ومرتبة المفعول أن يكون بعد الفاعل. فهو وإن تقدم لفظا فهو مؤخر تقديرًا وحكما، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾، الهاء في نفسه عائدة إلى «موسى»، وإن كان الظاهر متأخرا، لأنه في حكم المقدم من حيث كان فاعلا. ومثله قولهم في المثل: «في أكنافه لُفُّ الميثُ»، وقالوا: «في بيته يُؤْتَى الحَكَمُ». فقد تقدم المضمَر على الظاهر فيهما لفظا، لأن النية بهما التأخير. والتقدير: «لُفُّ الميثُ في أكنافه ويؤْتَى الحَكَمُ في بيته». وإذا ثبت ما ذكرناه، جاز تقديم خبر المبتدأ عليه، وإن كان فيه ضمير، لأن النية فيه

التأخير من قِبَلِ إن مرتبة المبتدأ قبل الخبر، فاعرفه»⁽¹⁾.

ويورد الأنباري حجة إضافية يستدل من خلالها على عدم امتناع تقديم الخبر على المبتدأ في أنه «إذا ثبت بهذا جواز تقديم معمول خبر المبتدأ على المبتدأ فَلَأَنْ يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه أولى، لأن رتبة العامل قبل رتبة معمول، وهذا لا إشكال فيه»⁽²⁾.

1.1.2.5 . دلالة التسوية

من جملة الحالات التي يجري فيها تقديم الخبر على المبتدأ التراكيب المعبّرة عن معنى التسوية، التي يتم فيها توظيف المصدر [سواءً]: وهي ترايب يكون فيها شيآن متعاطفان متساويين، بحيث يرد اسم الحدث الذي يعبر عن خاصية الاستواء نائباً عن الصفة. وهذا يصدق كذلك على عبارة [سَيَّانٍ] التي توظف في سياق التسوية بين شيئين أو حدثين. ونمثل لذلك بالآية الكرية الواردة في (89أ) والمعطى التركيبي المضمن في (89ج):

(89) أ. ﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾⁽³⁾.

ب. الإنذار وعدم الإنذار سواءً/ متساويان.

ج. سَيَّانٍ ذهبَت أم لم تذهب.

د. ذهابك أو عدم ذهابك سَيَّانٍ/ متساويان/

متماثلان.

وعن معنى التسوية التي يمكن فيها تقديم الخبر على المبتدأ، يقول ابن

(1) ابن يعيش: شرح المفصل، ج 1، ص 235.

(2) الأنباري: «الإنصاف في مسائل الخلاف»، ج 1، ص 68.

(3) سورة البقرة، الآية 6.

يعيش: «وكذلك قوله تعالى ﴿وسواءٌ عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم﴾ الفعل ها هنا في تأويل المصدر، والمعنى «سواء عليهم الإنذار وعدم الإنذار». ف«الإنذار» وما عطف عليه مبتدأ في المعنى و«سواء» الخبر وقد تقدم. و«سواء» مصدر في معنى اسم الفاعل، والتقدير مستويان على ما تقدم. ألا ترى أن موضع الفائدة الخبر، والشك إنما وقع في استواء الإنذار وعدمه لا في نفس الإنذار وعدمه. ولفظ الاستفهام لا يمنع من ذلك، إذ المعنى على التعيين والتحقيق لا على الاستفهام، وإنما الهمزة ها هنا مستعارة للتسوية، وليس المراد منها الاستفهام»⁽¹⁾.

2.1.2.5. النقل المبني على التخصيص

يورد ابن هشام معطيات تركيبية يتم فيها نقل الخبر إلى موقع تركيبية قبل المبتدأ المعرفة إلى صدارة التركيب، بما أن الخبر ورد مخصصاً بشبه جملة (جار ومجرور) كما في المعطى التركيبي (90أ) والآية الكريمة في (90ب)، أو جملة ظرفية تعبر عن الغاية الزمانية كما في (90ج). وهذا من شأنه أن يسوّغ إمكانية الإخبار بالنكرة عن المعرفة، ما دامت النكرة قد صارت مخصّصة وخرجت من مطلق التنكير والإبهام. ويمكن أن نمثل لذلك بما يمثل به ابن هشام في (90):

(90) أ. في الدار زيدٌ.

(الخبر = جار ومجرور معرّف).

ب. ﴿وآيةٌ لهم الليلُ نسلخُ منه النهار﴾⁽²⁾.

(1) ابن يعيش: شرح المفصل، ج 2، ص 236، 237.

(2) سورة القدر، الآية 5.

(الخبر = نكرة مخصّصة بجار ومجرور معرّف).

ج. ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾⁽¹⁾.

(الخبر = نكرة مخصّصة بجملة ظرفية).

وارتباطاً بهذه الحالات التي تسمح بنقل الخبر إلى موقع تركيبى قبل المبتدأ، يقول ابن هشام: نحو «في الدار زيداً» وقوله تعالى: ﴿سَلَامٌ هِيَ﴾ وآية لهم الليلُ، وإنما لم يجعل المقدم في الآيتين مبتدأ والمؤخر خبراً لأدائه إلى الإخبار عن النكرة بالمعرفة⁽²⁾.

2.2.5. حالات النقل الممتنع

تُعتبر حالة امتناع نقل الخبر ووجوب تأخيره من جملة الإمكانيات التي تتيحها العلاقات الترتيبية بين المبتدأ والخبر، وهو ما سميناه بالنقل الممتنع للخبر. وارتباطاً بهذه الحالة، يجب تقديم المبتدأ أولاً والخبر تالياً في الحالات الفرعية التي نرصدها في الفقرات الموالية.

1.2.2.5. الالتباس الدلالي

ترتبط حالة الالتباس الدلالي بالتركيبة التي يمتنع فيها التمييز بين المبتدأ والخبر، فينعدم فيها الرّائز الذي يميز أحدهما عن الآخر، لعدم وجود قرينة لفظية أو مؤشر لغوي ضمن الجملة يخول إمكانية رفع اللبس الدلالي الناشئ بينهما. وعن حالة امتناع نقل الخبر قبل المبتدأ، التي يعتبرها ابن هشام الرتبة الأصلية للجملة الاسمية، يقول: «التأخر، وهو الأصل... إذا ما أن يُخافَ التباسُه بالمبتدأ، وذلك إذا كانا معرفتين أو متساويين ولا

(1) سورة يس، الآية 37.

(2) ابن هشام: شرح قَطْر الندى وبلّ الصدى، ص 120.

قرينة، نحو: «زيدٌ أخوك» و«أفضل منك أفضل مني»، بخلاف «رجلٌ صالحٌ حاضر» و«أبو يوسف أبو حنيفة»⁽¹⁾.

وتتحقق حالة الالتباس الدلالي بين المبتدأ والخبر ومن ثم عدم إمكانية تقديم الثاني على الأول مع التراكم التي يأتي فيها المبتدأ والخبر حاملين للأداة [أل] الدالة على التعريف، وواردين في صورة أسماء الذوات أو الجُثث وليس في صورة اسم ذات وصفة.

ويمكن أن نمثل لذلك بالمعطين التركيبيين التاليين:

(91) أ. أبو يوسف أبو حنيفة.

ب. الصداقة الوفاء.

ج. ؟ أبو حنيفة أبو يوسف.

د. الوفاء الصداقة.

ويُظهر المعطى التركيبي (91أ) أن عدم إمكانية تقديم الخبر على المبتدأ، التي تنتج عن الالتباس الدلالي بينهما وعدم إمكانية تمييز أحدهما من الآخر، تشترط تحقق شرطين رئيسين، يتجلبان في:

- ضرورة حَمَل المبتدأ والخبر لأداة التعريف [أل]؛
- ورودهما في صورة اسمين دالين على الذوات أو الجثث، وليس في صورة خاصة أو صفة مُسندة إلى ذات.

وانسجاما مع هذا المعنى، يقول عباس حسن عن عدم إمكانية نقل الخبر، أو ما يسميه وجوب تأخيره: «أما تأخيره وجوبا ففي مواضع أشهرها أن يكون

(1) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج 1، ص 206.

المبتدأ والخبر معا متساويين أو متقاربين في درجة تعريفهما أو تنكيرهما، بحيث يصلح كل منهما أن يكون مبتدأ، نحو: «أخي شريكي»، «أستاذي رائدي في العلم»، «مكافح أمين جندي مجهول»، «أجمل من حرير أجمل من قطن». ففي هذه الأمثلة وأشباهاها يجب تأخير الخبر، لأن تقديمه يوقع في لبس؛ إذ لا توجد قرينة تُعيّنه وتميزه من المبتدأ، فيختلط المحكوم بالمحكوم عليه ويفسد المعنى، تبعا لذلك. فإن وُجدت قرينة معنوية أو لفظية تدل على أن المتقدم هو الخبر وليس المبتدأ جاز التقديم⁽¹⁾.

وإذا عدنا إلى التركيب المضمّن في (91أ) نجد أن العلاقة الدلالية التي تربط المبتدأ بالخبر هي علاقة تشبيه وتمثيل تمّ فيها تنزيل الخبر منزلة المبتدأ عبر تشبيه ذات بأخرى، وهي ليست علاقة يجري فيها إسناد خاصية إلى ذات يكون فيها الخبر عين المبتدأ.

كما يبدو أن العلاقة الدلالية في المعطى التركيبي (91ب) تنشأ بين مصدرين/ اسمين دالين على الحدث، حيث تخطّت علاقة الإسناد بينهما عتبة التشبيه لتُفيد التعيين والتماهي والتماثل المطلق، التي يمكن من خلالها أن نُعرّف الصداقة بالوفاء، وكأن الصداقة وفاء فقط.

وإذا كان النمط الثاني من علاقة الإسناد الناشئ بين حدثين يتيح إمكانية القلب وتحويل المبتدأ إلى خبر والعكس لإمكانية تأويلها على التعيين والتماهي، فإن علاقة الإسناد بين الذوات أو الجُثث قائمة على المشابهة، التي لا تقتضي التماهي، فهي بالرغم من ذلك، تظل منبئية على التشبيه والتمثيل. فنحن من خلال التركيب (91ب)، نريد أن نبين أن الصداقة هي الوفاء عينه ولا شيء آخر غيره. في حين يوحى التركيب (91أ) بأن «أبو يوسف» يشبه «أبو

(1) عباس حسن: النحو الوافي، ج 1، ص 493.

حنيفة» في العلم، لكنه لا يطابقه حقيقة أو ليس هو عينه: فبالرغم من تشابهها فهما مختلفان ومتمايزان. لأجل ذلك، ساغ القلبُ والتحويل مع المبتدأ والخبر الواردين حدثين كما يتبين من مقارنة التركيب (91ب) بـ(91د)، ولم يَجُز مع المبتدأ والخبر الواردين في صورة ذاتين أو جثتين، بما أن نقل ما يُعْتَبَر خبراً إلى موقع تركيبى قبل المبتدأ يُفرز تأويلاً دلالياً مغايراً، كما يبدو من مقارنة المعطى التركيبى (91أ) بـ(91ج).

وتبرز المعطيات السالفة أن علاقة الإسناد بين مبتدأ وخبر معرفتين واردين في صورة الذوات أو الجُثث مماثلة لتراكيب التشبيه التقليدية التي لا تُسَوِّغ عملية القلب والتحويل، كما يتضح من مقارنة التركيب (92أ) بالتركيب (92ب). في حين أن علاقة الإسناد بين مبتدأ وخبر واردين في صورة ذات وصفة معرفتين يسمحان بالتحويل والقلب، بالنظر إلى أن الخبر المفرد المعرّف الذي يكون عَيْنَ المبتدأ يُسَوِّغ عملية التحويل والقلب وتعاكس الوظائف النحوية، خصوصاً مع ورود ضمير الفصل، كما يبدو من التركيب (92ج) في علاقته بالمعطين المضمنين في (92د) و(92هـ):

(92) أ. زيدُ الأسد.

ب. ؟ الأسد زيدُ (وصل قبل قليل).

ج. خالد الفائز.

د. خالدُ هو الفائز.

هـ. الفائزُ هو خالد.

إن المعطى (92ب) يمكن أن يكون تركيباً سليماً، في حالة ما إذا تم تأويل الأسد على صفة شجاع وليس على ذات الأسد، أي على تأويل البدلية

التي يكون فيها [زيدٌ] بدلا من [الأسدُ]، الذي يحيل على زيد عينه، لأن المقصود مماثلة زيد بالأسد وليس مشابهة الأسد لزيد، لأن التشبيه في هذه الحالة لا يستقيم. وسيكون التأويل الدلالي المُسند إلى (92ب) في هذه الحالة شبيها بالتركيب المضمّن في (93):

(93) الشجاعُ زيدٌ (وَصَلَ قَبْلَ قَلِيلٍ).

وهناك تراكيب أخرى إضافية يرد فيها المبتدأ والخبر معرّفين ويجري فيها إسنادُ ذات إلى ذات أخرى، ومع ذلك فهي تقبل تأويلين دلّالين مختلفين، كما في المعطين التركيبين في (94):

(94) أ. خالدٌ أخوك.

ب. أخوك خالدٌ.

فالمعطى التركيبي الوارد في (94أ) ملتبس بين تأويل علاقة الأخوة الحقيقية وبين تأويلها على علاقة الصداقة التي تشبه علاقة الأخوة الحقيقية أو تقترب منها. ويقتضي التأويل الدلالي الثاني تقدير الأداة الدالة على التماثل والتشابه الناشئ بين خالد وأخ المخاطب، كما يبدو من المعطين التركيبين الواردين في (95)، بخلاف التأويل الدلالي الأول الذي لا يقتضي تقدير الأداة، ولا يقبل إلا تأويلا دلّاليا من قبيل المعطى الواقع في (95ج):

(95) أ. خالدٌ كأخيك (تأويل الأخوة على الصداقة).

ب. خالدٌ شبيه بأخيك (تأويل الأخوة على الصداقة).

ج. خالد أخوك من أمه وأبيك (تأويل الأخوة على الحقيقة).

في المقابل، لا يقبل تقديم الخبر على المبتدأ إلا التأويل على الحقيقة ولا يقبل التأويل على علاقة الصداقة. إذ يجوز تقديم الخبر على المبتدأ في حالة التأويل على الأخوة الحقيقية في حالة اعتبارها جملة اسمية مكوّنة من خبر متقدم ومبتدأ متأخر، كما يبدو من إظهار ضمير الفصل في (96) مع هذا التأويل الدلالي. في حين، لا يُسوّغ تقديم الخبر على المبتدأ في ظل التأويل على المشابهة والتمثيل، طالما أنه ينتج تأويلاً دلالياً مختلفاً في التركيب (96ب) للتأويل الدلالي المُسند في (94ب):

(96) أ. أخوك هو خالدٌ.

ب. ؟ أخوك كخالدٍ.

كما يمكن تأويل المعطى التركيبي (94ب) على البدلية في حالة ما إذا تم اعتباره مركباً من مُبدّل ومبدّل منه يشغلان موقع المبتدأ الذي يحتاج إلى خبر، كما يبدو من سلامة التركيب المضمّن في (97):

(97) أخوك خالدٌ فاز بالرهان.

في حين يمتنع تقديم الخبر على المبتدأ في (94ب)، إذا تم النظر إلى هذا المعطى التركيبي بوصفه جملة يتجه فيها تأويل علاقة الإسناد الدلالية على الأخوة الاستعارية التي تقتضي التشبيه. ويعتبر تقديم الخبر على المبتدأ في ظل هذا التأويل ضعيفاً بالقياس إلى التأويل الدلالي الأول. وهذا ما يفسر ضعف مقبولية هذا التركيب في ظل هذا التأويل:

(98) ؟ أخوك خالدٌ = أخوك كخالدٍ.

(التأويل على التشبيه = الأخوة غير الحقيقية).

وارتباطا بحالات وجوب تأخير الخبر عن المبتدأ، يرد قول ابن مالك الذي يفسر حالة الالتباس الدلالي التي يربطها بورود المبتدأ والخبر معرفتين أو نكرتين، ممثلاً لذلك بالمعطين التركيبين التاليين:

(99) أ. زيدٌ صديقُكَ.

ب. خيرٌ منك فقيرٌ إليك.

يقول في هذا الشأن: «ومن موانع تقديم الخبر أن يستوي هو والمبتدأ في التعريف والتنكير، كـ (زيدٌ صديقُكَ) و(خيرٌ منك فقيرٌ إليك). فتأخير الخبر في هذين المثالين وأشباههما واجب وتقديمه ممتنع، لأن خبريته لا تُعَلِّمُ إلا بالتأخير. إذ لو قُدِّمَ لتبادر ذهن السامع إلى الحكم بابتدائيته وخبرية المتأخر، وما ذلك إلا لتساويهما وعدم (وجود) قرينة تصريف عن الظاهر. فلو وُجِدَت قرينةٌ حُكِمَ بمقتضاها»⁽¹⁾.

2.2.2.5. تخصيص المبتدأ بصفة

من التراكيب التي لا يمكن معها تقديم الخبر على المبتدأ أن يتم تخصيص هذا الأخير بصفة: إذ يمتنع تقديم الخبر خشية الالتباس بينه وبين المبتدأ، كما يبدو من المعطين التركيبين التاليين:

(100) أ. رجلٌ صالحٌ خالدٌ.

(رجلٌ = مبتدأ مخصَّص بصفة، خالدٌ = خبر مؤخر).

ب. ؟ خالدٌ رجلٌ صالحٌ.

إن تقديم الخبر المتمثل في [خالدٌ] في المعطى (100 ب) على المبتدأ [رجلٌ] المنعوت بصفة يخلق لبساً دلالياً، طالما أن هذا الأخير تمَّ تخصيصُه

(1) ابن مالك: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ج 1، ص 168، 169.

بالنعت عن طريق الصفة [صالحٌ]. غير أن هذا التركيب يكون تركيباً سليماً في حالة ما إذا تحوّل الخبر إلى مبتدأ مع صيرورة المبتدأ خبراً منعتاً بصفة، بسبب أن الخبر لم يعد صفة، بقدر ما تحوّل إلى اسم علم معرفة متمثل في [خالدٌ]، لذلك، تتعكس الوظائف النحوية في هذه الحالة.

3.2.2.5. ورود الخبر في صورة الجملة الفعلية

يُمتنع نقل الخبر وتقديمه على المبتدأ إذا ورد الخبر في صورة جملة فعلية، لأن تقديم الخبر على المبتدأ يفضي إلى تحوّل هذا الأخير إلى فاعل للفعل، بدلاً من أن يكون مبتدأ خبره جملة فعلية. ونمثل لذلك بالمعطين التركيبيين المضمنين في (101):

أ. (101) الضيفُ حلَّ هذا الصباح.

(الضيفُ = مبتدأ، حلَّ = جملة فعلية = خبر).

ب. حلَّ الضيفُ هذا الصباح.

(الضيفُ = فاعل، حلَّ = فعل).

واضح من المعطين السالفين أن المعطى التركيبي (101أ) عبارة عن جملة اسمية تتكون من مبتدأ يتمثل في [الضيفُ] ومن خبر ورد في صورة جملة فعلية، تتجسد في [حلَّ هو]: وهي جملة تتكون من فعل وفاعل وارد في صورة ضمير مستتر، شاغلة موقع خبر المبتدأ. بينما يتضمن المعطى التركيبي (101ب) جملة فعلية تتكون من فعل يكمن في [حلَّ] وفاعله المتجلى في [الضيفُ]، ولم تعد هذه الجملة اسمية، بسبب من تقدم الخبر الوارد في صورة الجملة الفعلية على ما كان مبتدأً.

في المقابل، يمكن للخبر الوارد في صورة الجملة الفعلية أن يتقدم على المبتدأ، إذا كان فاعل هذه الجملة اسما ظاهرا وليس ضميرا مستترا. ونمثل لذلك بالمعطين التاليين:

(102) أ. السماء تتحرك كواكبها.

(تتحرك كواكبها=خبر مؤخر=جملة فعلية).

ب. تتحرك كواكبها السماء.

(تتحرك كواكبها=خبر مقدم=جملة فعلية).

ج. الضيوف رحلوا اليوم.

(رحلوا=خبر مؤخر=جملة فعلية).

د. رحلوا الضيوف اليوم.

(رحلوا=خبر مقدّم=جملة فعلية).

فاستنادا إلى المعطى التركيبي (102 ب)، جرى تقديم الخبر الذي ورد في صورة الجملة الفعلية، المتمثل في [تتحرك كواكبها] على مبتدئه المتجسد في [السماء]، بما أن الفعل [تتحرك] المضمّن في الجملة الفعلية [تتحرك كواكبها] يشتمل على فاعل ظاهر يكمن في [كواكب]. لذلك، ساغ تقديم الخبر في هذه الحالة على مبتدئه.

ويعتبر هذا النمط من التقديم واقعا تحت طائلة الجواز والإمكان وليس تحت طائلة الضرورة والوجوب، بخلاف الحالة التي يعبر عنها المعطى التركيبي المضمن في (101 ب) فهي تتأطر ضمن حالة ضرورة تأخير الخبر على المبتدأ وامتناع نقله، حتى لا تتحول الجملة الاسمية إلى جملة فعلية.

وإذا كان فاعل الفعل الوارد في الجملة الفعلية الشاغلة لموقع الخبر يلتصق به ضمير متصل يعود إحيالاً على المبتدأ المتأخر المتمثل في [السماء] وتقدم الضمير على عائده، فإن تقدم الضمير في هذه الحالة يعتبر مسوّغاً، ما دام أنه قد تقدم على المبتدأ الذي يعود عليه لفظاً لا رتبة: إذ رتبة المبتدأ أن يكون قبل الخبر، لذلك كان تقدم الخبر الوارد في صورة الجملة الفعلية على مبتدئه ممكناً. ويمكن تمديد هذا التحليل إلى المعطى التركيبي المضمن في (102د).

وفي هذا الإطار، يقول عباس حسن: «فتعرب الجملة الفعلية (تتحرك كواكبها) خبراً متقدماً، لاشتمالها على ضمير يعود على المبتدأ «السماء». فرجوع الضمير إلى كلمة «السماء» دليل على أنها متأخرة في الترتيب اللفظي فقط، دون الترتيب الإعرابي (المسمى الرتبة)، لأن الضمير لا يعود على متأخر لفظاً ورتبة إلا في مواضع ليس منها هذا الموضع. فكلمة «السماء» متأخرة في اللفظ، لكنها متقدمة في الرتبة. وأصل الكلام: السماء تتحرك كواكبها. فكلمة «السماء» مبتدأ، وجاز تقديم الخبر عليها مع أنه جملة فعلية لأن اللبس مأمون، إذ الفاعل فيها اسم ظاهر، وليس ضميراً مستتراً يعود على ذلك المبتدأ»⁽¹⁾.

4.2.2.5. حصر الخبر بواسطة [إلا] أو [إنما]

يمثل ورود الخبر بعد الروابط الدالة على معنى الحصر، من قبيل الرابط [إلا] والرابط [إنما]، إحدى الحالات التي يمتنع فيها نقل الخبر وتقديمه على المبتدأ، طالما أن الرابط يشكل حاجزاً لا يسمح بهذا النقل أو التقديم،

(1) عباس حسن: النحو الوافي، ج 1، ص 494، 495.

وبما أن دلالة الحصر واقعة على الخبر لا على المبتدأ. ويتعذر تقديم الخبر على المبتدأ في هذه الحالة، لأن تقديمه يفضي إلى انتفاء دلالة الحصر الواقعة على الخبر: أي على الصفة لا على الموصوف. ويمكن التمثيل لذلك بالمعطين التركيبين المضمنين في (103):

(103) أ. ما صديقك إلا كاذبٌ.

ب. ﴿وما محمد إلا رسولٌ قد خَلَتْ من قبله الرُّسُلُ﴾⁽¹⁾.

ج. إنما الموظفُ مسؤولٌ.

د. ﴿إنما أنت نذيرٌ﴾⁽²⁾.

وفي هذا الصدد، يقول عباس حسن عن الخبر المعبر عن دلالة الحصر: «أن يكون الخبر محصوراً فيه المبتدأ بإنما أو إلا، مثل: «إنما البحري شاعر»، «إنما المتنبى حكيم»، «ما النيل إلا حياة مِصرَ»، «ما الصناعة إلا ثروة». فلا يجوز تقديم الخبر، كي لا يزول الحصر بطريقته الخاصة الموصلة لمعنى معين، فلا يتحقق بزواله المعنى على الوجه المراد»⁽³⁾.

5.2.2.5. لام الابتداء

يمثل اقتران المبتدأ بما يسمى لام الابتداء مانعاً من موانع نقل الخبر وموجبات تأخيره وعدم تقديمه على المبتدأ، بما أن لام الابتداء تتميز بشغلها لموقع الصدارة. وبما أنها ترتبط بالمبتدأ وتشغل صدارة التركيب، فإنه يتعين أن يتقدم المبتدأ على الخبر، طالما لا يمكن فصل لام الابتداء عنه. ويجوز

(1) سورة آل عمران، الآية 144.

(2) سورة هود، الآية 12.

(3) عباس حسن: النحو الوافي، ج 1، ص 495، 496.

أن نمثل لذلك بالمعطين التاليين:

(104) أ. لَعَلِّمْ مع تَعَبٍ خَيْرٌ من جَهْلٍ مع راحة⁽¹⁾.

(لَعَلِّمْ=مبتدأ مقترن بلام الابتداء).

ب. * خَيْرٌ من جَهْلٍ مع راحةٍ لَعَلِّمْ مع تَعَبٍ.

وبالرغم من كون المبتدأ المتمثل في [لَعَلِّمْ] قد ورد في صورة النكرة في المعطى التركيبي (104)، فإنه لم يَسُغْ تقديم الخبر المتجسد في [خَيْرٌ] عليه، بما أنه قد دخلته لام الابتداء. ونفترض أن المبتدأ النكرة قد صار مخصّصاً بالدور الوظيفي الذي تضطلع به لام الابتداء، وكأنها تحلّ محلّ أداة التعريف [أل]، فضلاً عن تخصيصه بالجار والمجرور الذي ورد بعده المتجلي في [مع تَعَبٍ].

وعن عدم تقديم الخبر على المبتدأ المقترن بلام الابتداء، يقول عباس حسن: «أن يكون الخبر لمبتدأ دخلت عليه لام الابتداء، نحو: «لَعَلِّمْ مع تعب خيرٌ من جهل مع راحة»، لأن لام الابتداء لها الصدارة في جملتها، فيجب تقديمها مع ما دخلت عليه، وهو المبتدأ»⁽²⁾. ويقول ابن مالك عن ذلك: «ومن ما يمنع تقديم الخبر اقتران المبتدأ بلام الابتداء، لأن اقترانها به يؤكد الاهتمام بأوليته. وتقدم خبرها عليها مُنافٍ لذلك فَمُنِع. ولأجل استحقاقها للتصدير، امتنع تأثر مصحوبها بأفعال القلوب في نحو: «عَلِمْتُ لَزِيدٌ كَرِيمٌ»⁽³⁾.

(1) معطى تركيبي وارد لدى عباس حسن، النحو الوافي، ج 1، ص 496.

(2) نفس المرجع والجزء والصفحة.

(3) ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج 1، ص 286.

6.2.2.5. خاصية التصدير

ترتبط حالة تصدير المبتدأ وضرورة تقديمه على الخبر بكون المبتدأ قد اتصل بخاصية تجعله يشغل موقع الصدارة بالنظر إلى الخبر. ومن جملة الحالات الفرعية التي تتأطر ضمن خاصية التصدير أسماء الشرط وأسماء الاستفهام و[كَمْ] الدالة على الخبرية و[ما] المعبرة عن التعجب. ونمثل لحالات تصدير المبتدأ، التي توجب تقدمه على خبره بالمعطيات التركيبية التالية:

(105) أ. مَنْ يَصْبِرُ يَنْلُ مَا يَطْلُبُهُ.

(مَنْ = اسم شرط = مبتدأ).

ب. مَنْ سَرَقَ الْآثَارَ التَّارِيخِيَةَ؟

(مَنْ = اسم استفهام = مبتدأ).

ج. كَمْ مَرَّةً زَرْنَا هَذِهِ الْمَآثِرَ الْخَالِدَةَ.

(كَمْ الخبرية = مبتدأ).

د. مَا أَصْبَرَ خَالِدًا عِنْدَ الشَّدَائِدِ وَالْمَحْنِ!

(مَا التعجبية = مبتدأ).

وتعد هذه الأسماء المختلفة الدلالة التي تشغل موقع الصدارة في هذه المعطيات التركيبية مبتدآت، بما أن من خصائصها الورد في صدارة الجملة. وقد يرد المبتدأ اسما ظاهرا غير مبهم دلاليا في حالة ما إذا تمت إضافته إلى هذه الأسماء المصدريات. ويمكن أن نمثل لذلك بالتركيبة المضمنة في (106):

(106) أ. صَدِيقُ أَيِّ رَجُلٍ تَسَاعَدُهُ أَسَاعَدُهُ.

(صديق = مبتدأ مضاف إلى اسم شرط).

- ب. عميلٌ مَنْ سرق الآثَارَ التاريخية؟
(عميلٌ = مبتدأ مضاف إلى اسم استفهام).
- ج. أَبُ كَمْ صديقٍ ناقشته.
(أَبُ = مبتدأ مضاف إلى كم الخبرية).

ويعتبر ابن مالك تضمين المبتدأ معنى الاستفهام من موانع نقل الخبر إلى موقع تركيبى قبل المبتدأ، إذ يقول: «فمن موانع تقديمه أن يتضمن المبتدأ معنى الاستفهام، نحو: «أَيُّهُمْ قائمٌ؟» فيجب في هذا وأمثاله تقديم المبتدأ، لتضمُّنه معنى الاستفهام. والاستفهام له صدر الكلام. وإذا وجب تقديم المبتدأ وجب تأخير الخبر. ومثل «أَيُّهُمْ قائمٌ؟» في وجوب تقديم المبتدأ «غلامٌ مَنْ عندك؟» فإن «مَنْ» كـ «أَيُّ» في تضمُّن معنى الاستفهام و«الغلام» مضاف إليها، فوجب تقديمه. فإن المضاف إلى واجب التقديم واجب التقديم، فلا يجوز أن يقال: «عندك غلامٌ مَنْ؟» كما لا يقال: «قائمٌ أَيُّهُمْ؟»⁽¹⁾.

إضافة إلى التراكيب السالفة، يورد ابن هشام معطيات تركيبية يرد فيه اسم الموصول في الموقع التركيبى الذي ترد فيه أسماء الشرط، ويُعده مُشَبَّهًا باسم الشرط لدلالته على العموم وتأويله بوصفه اسماً جنسياً، كما في التركيب المضمن في (107):

(107) الذي يأتيني فله جائزة.

(الذي = اسم موصول مشبَّه باسم الشرط = مبتدأ).

وفي هذا الإطار، يقول ابن هشام عن حالات تصدير المبتدأ: «أن يكون المبتدأ مستحقاً للتصدير، إما بنفسه، نحو: «ما أحسنَ زيداً» و«مَنْ في الدار؟»

(1) ابن مالك: شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ، ج 1، ص 168.

و«مَنْ يَقُمْ أَقْمُ مَعَهُ» و«كَمْ عبيدٍ لزيد»، أو بغيره... نحو: «غلامٌ مَنْ فِي الدار؟» و«غلامٌ مَنْ يَقُمْ أَقْمُ مَعَهُ» و«مالٌ كَمْ رَجُلٍ عِنْدَكَ»، أو مشبَّهاً به نحو: «الذي يَأْتِينِي فَلَهُ دَرَهْمٌ»، فإنَّ المبتدأ هنا مشبَّهٌ باسم الشرط، لعمومه واستقبال الفعل الذي بعده وكونه سبباً. ولهذا، دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب»⁽¹⁾.

3.2.5. حالات النقل الضروري للخبر

1.3.2.5. الخبر المختص

تتفق الكتابات النحوية العربية على اعتبار ورود المبتدأ نكرة بعد خبر مختص من موجبات نقل الخبر وتقديمه وتأخير المبتدأ، بوصفها إحدى الحالات التي يتم فيها نقل الخبر إلى صدارة التركيب وإيراد المبتدأ بعده. وبما أن المبتدأ يرد في صورة النكرة المحضة وأن الخبر يرد دالاً على التخصيص في صورة ظرف أو جار ومجرور، فإنه يتعيَّن تقديمُ الخبر على المبتدأ ضرورة. ونمثل لذلك بالمعطيات المضمنة في (108):

(108) أ. على الطاولةِ كتابٌ.

ب. * كتابٌ على الطاولةِ.

ج. عندَ صديقكُ ضيفٌ.

د. * ضيفٌ عندَ صديقكُ.

يُبرز المعطى التركيبي الوارد في (108أ) أن الخبر المختص المتمثل في [على الطاولة] ورد في صورة الجار والمجرور للمبتدأ المتحيز في نهاية

(1) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج 1، ص 210-212.

الجملة المتجلى في [كتاب^١]. وبما أن المبتدأ ورد نكرة، فإنه تعيّن نقل الخبر وتقديمه على المبتدأ ضرورة، وإلا نتج عنه لحن الجملة، كما يتضح من عدم سلامة المعطى (108 ب).

كما بيّن المعطى التركيبي (108 ج) أن الخبر المختص المتجسد في [عند صديقك] أتى في صورة ظرف مكان بعد مبتدأ نكرة متمثل في [ضيف]. وبما أنه يمكن الإخبار عن اسم الذات/ الجثة/ الجوهر بظرف المكان دون الزمان، كما بينا في الفقرات السالفة، وبما أن المبتدأ يتحلل من أية علامة دالة التعريف، فإن نقل الخبر في هذه الحالة وتقديمه على المبتدأ صار ضرورياً ومحتماً، حتى لا يترتب عن ذلك لحن التركيب، كما يُظهر ذلك لحن المعطى الواقع في (108 د). وفي هذا الشأن، يقول عباس حسن: «أن يكون المبتدأ نكرة محضة ولا مسوّغ للابتداء به إلا تقدم الخبر المختص، جملةً كان الخبر أو شبهها (أي سواء أكان الخبر ظرفاً أم جاراً مع مجروره أم جملة). فمثال شبه الجملة: «عندك كتاب^٢»، «على المكتب قلم^٣»⁽¹⁾.

وارتباطاً بحالة وجوب نقل الخبر وتقديمه على المبتدأ، كما في المعطى التركيبي (109):

(109) في الدارِ رجلٌ.

يقول ابن هشام في «شرح قطر الندى وبل الصدى»: «وإنما وجب في ذلك تقديمه لأن تأخيرَه... يقتضي التباس الخبر بالصفة، فإن طلبَ النكرة الوصفَ لتختص به طلبٌ حثيث، فالتزمَ تقديمُه دفعا لهذا الوهم⁽²⁾. كما يبين ذلك كذلك في «أوضح المسالك» فيقول: «أن يوقع تأخيرَه في لبس ظاهر،

(1) عباس حسن: النحو الوافي، ج 1، ص 501.

(2) ابن هشام: شرح قطر الندى وبل الصدى، ص 120.

نحو «في الدار رجلٌ» و«عندك مالٌ»⁽¹⁾.

وإذا كان الخبر واجب التقديم في هذه الحالات، فإن المبتدأ يصير ممكن التقديم والتأخير في حالة ما إذا تم تخصيصه بالنعته أو الإضافة، كما بينا في الفقرات السالفة الخاصة بمسوّغات الابتداء بالنكرة. لأجل ذلك، فإن المعطين التركيبين اللاحنين الواردين في (108 ب) و(108 د) يصيران سليمين إن جرى نعتُ المبتدأ فيهما بصفة تُضفي دلالة التخصيص عليه، فيصبح بمقتضى ذلك تقديم الخبر وتأخيره ممكنين معاً، كما يبدو من سلامة التركيبين المضمنين في (110):

- (110) أ. على الطاولة كتابٌ ضخْمٌ.
ب. كتابٌ ضخْمٌ على الطاولة.
ج. عندنا ضيفٌ صديقٍ.
د. ضيفٌ صديقٍ عندنا.
هـ. في الدار رجلٌ ينتظرني.
و. رجلٌ في الدارِ ينتظرني.

واتصالاً بالمعطيات التركيبية السالفة، يمكن تقديم الخبر وتأخيره، طالما أن المبتدأ قد جرى تخصيصه بصفة ناعته [كتابٌ ضخْمٌ] في المعطين التركيبين (110 أ) و(110 ب) وبالإضافة [ضيفٌ صديقٍ] في (110 ج) و(110 د) وبالجار والمجرور [رجلٌ في الدارِ] في التركيبين (110 هـ) و(110 و).

فاستناداً إلى (110 أ) و(110 ب)، لا نتحدث عن أي كتاب وإنما كتاب يتصف بالضخامة وكونه موضوعاً على الطاولة ولا نتحدث عن كتب

(1) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج 1، ص 213.

أخرى في المكتبات أو غيرها. وفي (110ج) و(110د)، لا نتكلم عن أي ضيف، بقدر ما يجري الحديث عن ضيف خاص، كونه ضيفا لصديق لنا وليس أي ضيف. وفي (110هـ) و(110و)، لا تتم الإحالة على أي رجل، وإنما يُحال على رجل خاص كونه يحلّ في فضاء الدار ينتظر المتكلم. لذلك، كان تخصيص المبتدأ هنا منزلة بين التعريف والتكثير المطلق. لأجل هذا الاعتبار، أمكن تقديمه كما ساغ تأخيرُه.

وارتباطا بذلك، يقول ابن مالك: «أن يكون الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا والمبتدأ نكرة محضة، أي غير مختصة بصفة أو غيرها. فإنها إذا كانت مختصة، لم يجب تقديم خبرها، بل يجوز تقديمه وتأخيرُه، نحو (عندك مالٌ ينفع الفقراء) و(فيك نجابةٌ ظاهرة). فلو قيل: (مالٌ ينفع الفقراء عندك) و(نجابةٌ ظاهرة فيك) لجاز. ومن شرط صحة هذا الاستعمال أن يكون الظرف والجار والمجرور معرفتين أو مختصتين... فلو قيل: (عند رجلٍ مالٌ) و (في غلامٍ نجابةٌ) لم يكن كلاما، لعدم الفائدة»⁽¹⁾.

في مقابل الخبر المفرد الذي يتعيّن تقدّمه على مبتدئه في المعطيات التركيبية التي ناقشناها في هذه الفقرة، يمكن لهذا الخبر الواجب التقديم أن يرد في صورة الجملة كذلك. ومن الممكن أن نمثل للخبر الذي ينتقل إلى موقع تركيبى قبل مبتدئه ضرورة ويرد في صورة الجملة بالمعطين التركيبين التاليين:

(111) أ. اُنْتَقَدَكُ صَدِيقُهُ طَالِبٌ.
 (اُنْتَقَدَكُ صَدِيقُهُ = خبر مقدم = جملة فعلية).

(1) ابن مالك: شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ، ج 1، ص 171، 172.

ب. * طالبٌ انتقدك صديقُهُ.

(طالبٌ = مبتدأ نكرة = جملة لاحنة).

نلاحظ أن المعطى المضمَّن في (111 ب) يصير تركيباً سليماً، إن تم تخصيصه بالنعته أو الإضافة، كما في المعطيين التركيبين (112):

(112) أ. طالبٌ مجدُّ انتقدك صديقُهُ.

(طالبٌ مجدُّ = مبتدأ مقدَّم = مخصَّص بالنعته).

ب. طالبٌ عِلْمٌ انتقدك أخوه.

(طالبٌ عِلْمٌ = مبتدأ مقدَّم = مخصَّص بالإضافة).

إذ يُعتبر التركيب الواقع في (111 ب) لاحناً، بسبب من ورود المبتدأ في صورة نكرة محضة. غير أن التركيب يصير سليماً، إذا تم تخصيصه بالنعته [طالبٌ مجدُّ]، كما في المعطى التركيبي (112 أ) أو بالإضافة [طالبٌ عِلْمٌ]، كما في المعطى التركيبي (112 ب). وفي هذه الحالة، يصير الخبر ممكناً التقديم والتأخير، كما يبدو من مقارنة سلامة التركيبين الواردين في (113) والمعطيين المضمنين في (112):

(113) أ. انتقدك صديقُهُ طالبٌ مجدُّ.

(طالبٌ مجدُّ = مبتدأ مؤخر = مخصَّص بالنعته).

ب. انتقدك صديقُهُ طالبٌ عِلْمٌ.

(طالبٌ عِلْمٌ = مبتدأ مؤخر = مخصَّص بالإضافة).

2.3.2.5. عائدية الضمير

من جملة المسوِّغات التي توجب تقديم الخبر على مبتدئه الحالة المرتبطة بعائدية الضمير. ونقصد بذلك أن يتصل بالمبتدأ ضمير يعود إحصالياً على الخبر، كما في الآية الكريمة والمعطيات الواردة في (114):

- (114) أ. ﴿أم على قلوبٍ أقالها؟﴾⁽¹⁾.
 (على قلوبٍ=خبر مقدّم).
 ب. * أم أقالها على قلوب.
 ج. في الدار صاحبها.
 (في الدار=خبر مقدّم).
 د. * صاحبها في الدار.
 هـ. للوطن حماته.
 (للوطن=خبر مقدّم).
 و. * حماته للوطن.

فاستنادا إلى الآية الكريمة الواقعة في (114أ)، يتعيّن تقديم الخبر المتمثل في [على قلوب]، الذي ورد في صورة شبه الجملة المكوّنة من الجار والمجرور، على مبتدئه المتجسد في [أقال]، طالما أن هذا الأخير قد اتصل به الضمير [ها]، الذي يعود على المستوى الإحالي على الخبر [قلوب]. وهذا ينطبق كذلك على التركيب المضمن في (114د)، الذي تم فيه إسباق الخبر المتجسد في [للوطن] على المبتدأ المتمثل في [حماة]، للعلّة نفسها.

في حين لا يسوغ تقديم المبتدأ المتصل بالضمير [أقالها/ صاحبها/ حماته] على الخبر [على قلوب/ في الدار/ للوطن] بوصفه الاسم الظاهر الذي يتعين عود الضمير إليه، كما يتبين من عدم سلامة التراكيب الواردة في (114ب) و(114د) و(114و): فاللحن عائد إلى كون الضمير الملتصق

(1) سورة محمد، الآية 24.

بالمبتدأ قد تقدم على الخبر، والحال أن الضمير يعود على هذا الخبر المتأخر. لأجل ذلك، تَعَيَّن نقلُ الخبر إلى صدارة التركيب وتقديمه على المبتدأ الذي يلتصق به الضمير، حتى يعود على هذا الخبر المتقدم.

وفي هذا الصدد، يقول ابن مالك عن عائدية الضمير: «ومن الأسباب الموجبة لتقديم الخبر أن يعود إليه من المبتدأ ضمير نحو (في الدار صاحبها). فتقديم الخبر في هذا وأمثاله واجب، لأنه لو أُخِّرَ فقيل: (صاحبها في الدار) لَزِمَ من ذلك تقديم الضمير على مُفسِّر متأخر لفظاً ورتبة، لأن رتبة الخبر في الأصل أن يكون مؤخراً. فإذا تأخر في اللفظ امتنع عودُ الضمير إليه من مقدّم عليه. فلذلك، حُكِمَ بوجوب تقديم الخبر في نحو (على التمرة مثلها زبدا) وفي قول الله تعالى ﴿أَمْ عَلَى قُلُوبِ أَفْقَالُهَا؟﴾ وفي قول الله النبي صلى الله عليه وسلم (مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْينُهُ)»⁽¹⁾.

3.3.2.5. الاستفهام عن الخبر

يُعد الاستفهام من جملة المسوِّغات التي تقضي بضرورة تقديم الخبر على المبتدأ. وبما أن الخبر يرد في صورة اسم الاستفهام، فإنه يتعين تقديمه، ما دام أن مكونات الاستفهام تحظى بخاصية الصدارة ضمن التراكيب التي ترد فيها. ويمكن أن نمثل لذلك بالمعطين التركيبين التاليين:

(115) أ. أين الكتابُ؟

ب. متى التكريمُ؟

وإذا دققنا النظر ملياً في هذين المعطين نجد أن مكوّن الاستفهام المتمثل

(1) ابن مالك: شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ، ج 1، ص 172، 173.

في [أين] أو [متى] يجب أن يحل في الموقع التركيبي الخاص بالخبر، طالما أنه يستفهم عن المكان الذي يوجد فيه الكتاب أو الزمان الذي يتحقق فيه التكريم. وبما أنه في محلّ الخبر، لأن ظروف المكان والزمان يتم الإخبار بها عن المبتدأ كما بينا في فقرات سالفه، فإنه قد تقدّم على المبتدأ المتجسد في [الكتاب] في (115أ) و[التكريم] في (115ب)، ما دام أن لمكونات الاستفهام الصدارة في جملها. ويقول عباس حسن عن الخبر الذي يتعين تقديمه على المبتدأ «أن يكون للخبر الصدارة في جملته فلا يصح تأخيره. ومن ما له الصدارة أسماء الاستفهام، نحو: «أين العصفور؟» فكلمة «أين» اسم استفهام مبني على الفتح في محل رفع خبر مقدم، و«العصفور» مبتدأ مؤخر. ونحو: «متى السفر؟» فكلمة «متى» اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع خبر مقدم، و«السفر» مبتدأ مؤخر. ومثل هذا: «كيف الحال؟ ومن القادم؟»⁽¹⁾.

إذا كان يتعين وجوب تقديم الخبر على المبتدأ حين تقتضي طبيعة الخبر أن يشغل موقع صدارة الجملة الاسمية، فإنه يمكن أن يتأطر ضمن هذه الحالة كذلك ما كان مضافاً إلى مكوّن يتحيز في موقع الصدارة، كما في المعطين التركيبين الواردين في (116):

(116) أ. مساء أيّ يومٍ تكريم المتفوقين؟

ب. صاحب من الطالب؟

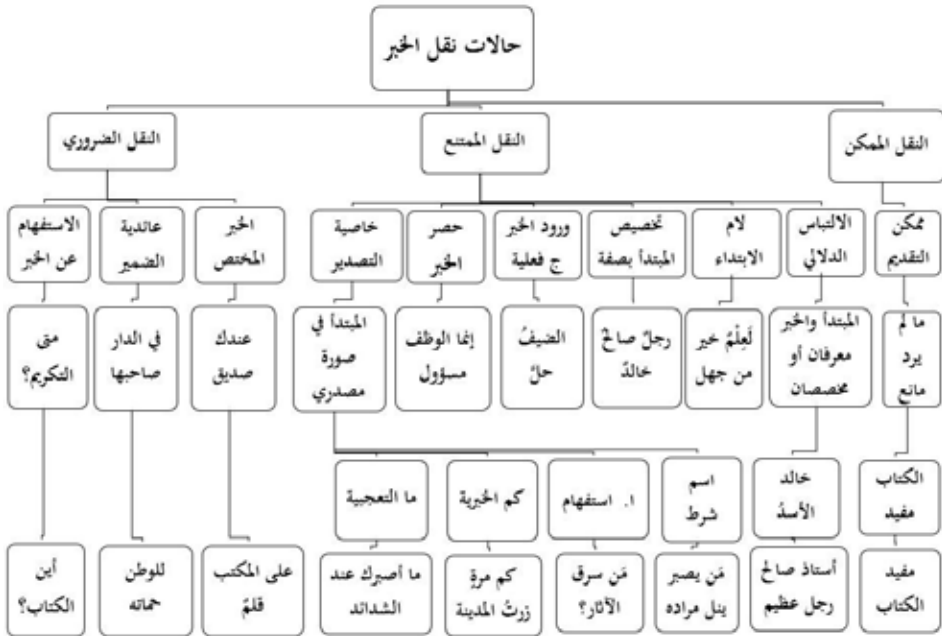
وفي هذا الشأن، يقول ابن هشام عن الخبر الذي يتقدم على المبتدأ وجوباً «أن يكون لازم الصدرية، نحو «أين زيد؟» أو مضافاً إلى ملامزها،

(1) عباس حسن: النحو الوافي، ج 1، ص 502.

نحو «صبيحة أيّ يومٍ سفرك؟»⁽¹⁾.

وارتباطاً بمختلف حالات إمكان نقل الخبر وتقديمه على المبتدأ وحالات امتناع نقله وتأخره عليه وحالات ضرورة نقله وتقديمه عليه، نورد الخطاطبة العامة المضمنة في (117)، التي تلخص مختلف هذه الحالات، استناداً إلى طبيعة الرتبة ضمن بنية الجملة الاسمية:

(117)



6. حالات حذف المبتدأ والخبر

إذا كانت الجملة الاسمية في اللغة العربية تتكون عادة من مبتدأ وخبر، فإن هناك حالات تتيح إمكانية حذف المبتدأ أو حذف الخبر، شريطة عدم تأثير هذا الحذف على البنية التركيبية والدلالية للجملة، بحيث يكون التركيب

(1) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج 1، ص 215.

مستجيباً لشرط استيفاء المعنى، غير متضمّن لَبْساً. لأجل ذلك، فإن «المبتدأ والخبر عمدتان فلا يُحذف أحدهما إلا إذا دلّ عليه دليل»⁽¹⁾، كما يمكن أن: «يُحذف كلُّ منهما جوازا أو وجوبا في مواضع معينة، فيجوز حذف أحدهما، بشرط أن يدل عليه دليل، وألا يتأثر المعنى ولا التركيب بحذفه»⁽²⁾. وتسعى الفقرات الموالية إلى تدقيق النظر في الحالات والمسوّغات التي تملي هذه الأنماط من الحذف.

1.6. الحالات الممكنة لحذف المبتدأ والخبر

1.1.6. الحالات الممكنة لحذف المبتدأ

تنظر الكتابات النحوية العربية إلى المبتدأ والخبر بوصفهما يمثلان العمدين الأساسيتين اللتين تكوّنان بنية الجملة الاسمية، بما أن الإخبار والفائدة تتحقق من خلالهما، طالما أن المبتدأ يُعد «مُعتمداً الفائدة والخبر محلّ الفائدة... إلا أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما، فيُحذف لدلالاتها عليه»⁽³⁾.

1.1.1.6. القرينة المقامية

من الحالات التي تُسوّغ إمكانية حذف المبتدأ على سبيل الجواز والإمكان التراكيب التي ترتبط بوجود قرينة حالية/ مقامية تدلّ على وجوده. ويمكن أن نمثل لذلك بالمعطيات التركيبية الواقعة في (118):

(118) أ. الهلال، والله.

(1) ابن مالك: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ج 1، ص 174.

(2) عباس حسن: النحو الوافي، ج 1، ص 507.

(3) ابن يعيش: شرح المفصل، ج 1، ص 239.

(هذا=مبتدأ محذوف، الهلالُ=خبر).

ب. المسكُ، والله⁽¹⁾.

(هذا=مبتدأ محذوف، المسكُ=خبر).

ج. لذيدٌ، وربِّي.

(هذا/الأكلُ=مبتدأ محذوف، لذيدٌ=خبر).

إذ يُؤوّل الاسم الوارد في صدارة الجملة في المعطى (118 أ) خبر المبتدأ محذوف يتم تقديره بـ: «هذا الهلالُ». وتقرن القرينة في هذه الحالة بالقرينة الحالية، التي ترتبط بمقام التواصل والتخاطب بين مُنتج الخطاب ومتلقيه: إذ يُفترض أن منتج الخطاب كان ينتظر رؤية ظهور الهلال، فرآه قائلاً: [الهلالُ، والله]. ويعتبر لفظ الجلالة بمثابة قَسَم يُثبت من خلاله المتكلم صدق ما يقوله.

وهذا ينسحب بصفة مماثلة على المعطى التركيبي المضمن في (118 ب) لمن تناهت إليه رائحة المسك متعرِّفاً إليه قائلاً: [المسكُ، والله]، وتقدير الكلام: [هذا المسكُ، والله]، حيث القرينة حالية إشارية تشير في المقام إلى الموضوع المتعرِّف إليه المتمثل في [المسكُ]، من حيث هو خبر لمبتدأ محذوف، يكمن في المقولة الإشارية [هذا].

ويصدق هذا التحليل كذلك على المعطى الوارد في (118 ج)، الذي تم فيه حذف المبتدأ، بمقتضى قرينة مقامية تتمثل في تذوق المتكلم للأكل، قائلاً لطابخه: [لذيد، وربِّي]، والتقدير: [هذا/الأكل لذيدٌ، وربِّي]. وفي هذا الصدد، يقول ابن يعيش: «فمن ما حُذف فيه المبتدأ قول المستهَلّ: «الهلالُ

(1) هذان المعطيان واردان لدى ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 239.

والله»، أي: هذا الهلالُ والله... ومثله إذا شممت رائحة طيبة قلت: «المسكُ والله»، أي هو المسك والله أو هذا المسكُ»⁽¹⁾. ويقول ابن مالك: «المبتدأ والخبر عمدتان فلا يُحذف أحدهما إلا إذا دلّ عليه دليل، كقولك عند شم طيب: «مسكٌ»، وعند سماع تكبير: «أذانٌ»، وعند رؤية ذي سَمْتٍ حَسَنٍ: «رجلٌ صالحٌ». فمسكٌ وأذانٌ ورجلٌ أخبارٌ مبتدآتٌ حُذفت لدلالة الحال عليها، والتقدير: «المشمووم مسكٌ والمسموع أذانٌ والمرئي رجلٌ صالحٌ»⁽²⁾.

2.1.1.6. سياق الاستفهام

يمكن أن يُحذف المبتدأ إن ورد في سياق الإجابة عن سؤال، بحيث يتم الاستفهام عن خاصية ترتبط بالمبتدأ. وفي هذه الحالة، نكون بصدد الاستفهام عن الخبر. ويمكن التمثيل لحذف المبتدأ في سياق الاستفهام عن الخبر بالمعطيات المضمّنة في (119):

(119) أ. على المكتب.

(القلمُ = مبتدأ محذوف، على المكتب = خبر = جار ومجرور).

ب. أين القلمُ؟

ج. متعبٌ.

(أنت = مبتدأ محذوف، متعبٌ = خبر = صفة).

د. كيف أنت؟

هـ. اليوم.

(1) هذان المعطيان واردان لدى ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 239.

(2) ابن مالك: شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ، ج 1، ص 174، 175.

و. متى التكريمُ؟

(التكريمُ = مبتدأ محذوف، اليوم = خبر = ظرف).

فاستناداً إلى المعطى التركيبي (119 أ)، تتضمن الجملة الخبر فقط، المتمثل في الجار والمجرور [على المكتب]. وفي هذا المعطى، تم حذف المبتدأ، لكونه ورد في سياق الجواب عن سؤال، يتمثل في [أين القلم؟]. وينطبق هذا التحليل كذلك على المعطى التركيبي (119 ج)، الذي يشمل على خبر يتجلى في [متعَبٌ]. ولقد جرى الاستغناء عن المبتدأ في هذا المعطى، طالما أنه ورد في سياق السؤال عن الكيفية أو الحالة التي يوجد عليها متلقي الخطاب: إذ نعتبر أن المعطى (119 ج) بمثابة جواب عن السؤال المضمن في المعطى (119 د) [كيف أنت؟].

وتُعد القرينة في هذه الحالة قرينة لفظية/مقالية تُسنتج من ما تم قوله أو التلفظ به في الجملة المتضمنة للاستفهام. ويمكن تمديد هذا التحليل إلى المعطيين الواقعيين في (119 هـ-و) كذلك. وانسجاماً مع هذا التحليل، يقول ابن مالك عن حذف المبتدأ: «وقد يُحذف لدلالة المقال، كقولك: «صحيحٌ» لمن قال: «كيف عمرو؟» و «في بيته» لمن قال: «أين هو؟» و «غدا» لمن قال: «متى الرحيل؟» والتقدير: «عمرو صحيحٌ، وهو في بيته، والرحيلُ غداً»⁽¹⁾.

3.1.1.6. سياق الشرط

من المعطيات التي يكثر فيها حذف المبتدأ جوازا التراكيب التي ترتبط بجواب الشرط، الذي يرد فيه بعد فاء الجزاء اسمٌ أو جار ومجرور. ويمكن التمثيل لحذف المبتدأ في سياق الشرط بالآية الكريمة الواقعة في (120):

(1) ابن مالك: شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ، ج 1، ص 175.

(120) ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾⁽¹⁾.

فوفقاً للآية الكريمة، تمَّ حذفُ المبتدأ جوازا، لورود فاء الجزاء قبله، وتُعتبر شبه الجملة/ الجار والمجرور خبراً لهذا المبتدأ المحذوف. ويمكن تقدير المبتدأ المحذوف في الجملة الأولى والجملة الثانية من الآية الكريمة، كما في المعطى التركيبي التالي:

(121) أ. من عمل صالحاً فعمله لنفسه ومن أساء فإساءته عليها.

ب. المبتدأ=عملٌ، الخبر=لنفسه؛ المبتدأ=إساءة، الخبر=عليها.

وبناء على ذلك، يقول ابن هشام: «فأما حذف المبتدأ جوازا، فنحو: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾. ويقال: «كيف زيد؟» فتقول: «دَنِفٌ»، التقدير: «فعمله لنفسه وإساءته عليها»، و «هو دَنِفٌ»⁽²⁾.

2.1.6. الحالات الممكنة لحذف الخبر

إذا كان المبتدأ يتيح إمكانية حذفه على سبيل الجواز في بعض التراكيب، فإن الخبر يسمح بذلك كذلك. وفي الفقرات الفرعية الموالية، ندقق في مختلف الحالات التي تُسوّغ إمكانية حذف الخبر على سبيل الإمكان والجواز.

1.2.1.6. سياق الاستفهام

من الحالات التي يتم فيها تسويغُ حذف الخبر، بوصفه حذفاً يقع ضمن حدود الإمكان، الحالة التي يتم فيها الاستفهام عن المبتدأ، باعتبارها حالة تكون الإجابة فيها خالية من ذكر الخبر. ونمثل لحذف الخبر في سياق

(1) سورة فصلت، الآية 42.

(2) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج 1، ص 217.

الجواب عن الاستفهام بالمعطيات المضمنة في (122):

- (122) أ. مَنْ وصل هذا الصباح؟
ب. السائقُ.
ج. ماذا أكلتَ في وجبة الغداء؟
د. السمكُ.

وتأسيساً على المعطى التركيبي (122 ب)، يُعد هذا الأخير جملة وليس اسماً مفرداً: إذ يُؤوّل الاسم المتمثل في [السائقُ] بوصفه مبتدأً، بينما يعتبر خبره محذوفاً على سبيل الإمكان والجواز وليس على سبيل الضرورة والوجوب. إذ يمكن ذكر الخبر وعدم ذكره في هذه الحالة، بما أنه ورد جواباً عن السؤال الواقع في المعطى التركيبي (122 أ). ويمكن تقدير الخبر المحذوف جوازاً في المعطى (120 ب) بجملة فعلية تتضمن الفعل [وَصَلَ] وفاعله الوارد في صورة الضمير المستتر المقدر بـ[هو]، كما يبدو من المعطى الوارد في (123):

(123) أ. السائقُ وصل هذا الصباح.

([وَصَلَ] هو = خبر = جملة فعلية).

وتأملاً في المعطى المضمن في (122 د)، نعتبر أن الاسم المتجسد في [السمكُ] يمثل جملة تجيب عن الجملة الاستفهامية الواقعة في المعطى (122 ج). ويتيح الاسم الوارد في المعطى (122 د) إعرابين متباينين: إعراب الرفع بوصفه مبتدأً، أو إعراب النصب باعتباره مفعولاً مقدماً لفعل محذوف مماثل للفعل المشغول الظاهر الوارد في الجملة الاستفهامية الواردة في (122 ج).

وإذا أولنا الاسم [السْمَكُ] في هذا التركيب باعتباره مبتدأ، فإننا نكون أمام جملة اسمية مكوّنة من مبتدأ يتجلى في [السْمَكُ] وخبر محذوف جوازا، يمكن تقديره بالجملة الفعلية التي تتكوّن من الفعل [أَكَلَ] والفاعل الوارد في صورة الضمير المتصل المتجسد في تاء المتكلم [تُ]، كما يتبين من سلامة التركيب (124أ) ولحن المعطى في (124ب):

(124) أ. السْمَكُ أَكَلْتُهُ فِي وَجْبَةِ الْغِذَاءِ⁽¹⁾.

ب. * السْمَكُ أَكَلْتُ فِي وَجْبَةِ الْغِذَاءِ.

فإذا كان التركيب (124أ) يمثل التأويل الملائم للمعطى (122د)، فإن التركيب (124ب) يعتبر لاحنا، بسبب من أن [السْمَكُ] مبتدأ وخبره عبارة عن جملة فعلية تتكون من فعل وفاعل [أَكَلَ+تُ]، غير أن هذا الفعل في حاجة إلى أن يعمل في مفعول منصوب، ما دام أنه فعل متعد. لذلك، كان لحن الجملة مرتبطا بعدم اشتمال الفعل [أَكَلَ] على مفعول يفرّغ فيه إعراب النصب في المعطى (124ب).

وفي حالة اعتبار الاسم [السْمَكُ] المضمن في المعطى (122د) يتلقى إعراب النصب، فإنه يمكن تأويله بوصفه مفعولا لفعل محذوف تقديره

(1) تتأطر هذه المعطيات ضمن تراكيب الاشتغال. لأجل ذلك، فإن الاسم [السْمَكُ] الوارد في المعطى (122أ) يتيح إعرابين مختلفين: إعراب الرفع، وفي هذه الحالة يكون مبتدأ وخبره الجملة الفعلية التي بعده؛ أو إعراب النصب، وفي هذه الحالة، يُعَرَّب مفعولا به منصوبا لفعل محذوف موافق للفعل المشغول الظاهر ومعناه، تقديره: «أَكَلْتُ السْمَكُ أَكَلْتُهُ»، بما أن الفعل [أَكَلَ] الظاهر يعمل إعراب النصب في الضمير المتصل به، باعتباره في محل نصب مفعولا به لهذا الفعل. ويُعَد إعراب الرفع راجحا على إعراب النصب، طالما أن مع الرفع لا نحتاج إلى تقدير فعل محذوف، انسجاما مع أطروحة النحاة التي تنص على أن «عدم التقدير أولى من التقدير»، لأن في التقدير كلفة اقتصادية، بخلاف عدم التقدير.

[أكلتُ]. وفي حالة النصب، يمكن أن يرد الضمير بعد الفعل ويمكن ألا يرد، بما أن الاسم المتجلي في [السّمك] مفعول منصوب. لأجل هذا الاعتبار، يمكن تأويل المعطى (122د) بالمعطين (125أ) أو (125ب):

(125) أ. السّمكُ أكلتُ في وجبة الغذاء.

(السّمكُ = مفعول للفعل أكل الظاهر).

ب. السّمكُ أكلتُهُ في وجبة الغذاء.

(السّمكُ = مفعول لفعل محذوف مقدّر بـ[أكل]).

وبناء على حالة حذف الخبر على سبيل الجواز في سياق الجواب عن سؤال، يقول عباس حسن: «ومثال حذف الخبر جوازا أن يقال: «مَنْ في الحقل؟» فيجاب «عليّ». فكلمة «عليّ» مبتدأ مرفوع والخبر محذوف تقديره: «في الحقل». وأصل الكلام «عليّ في الحقل». حذف الخبر جوازا لوجود ما يدل عليه، مع عدم تأثر المعنى والأسلوب بحذفه»⁽¹⁾.

2.2.1.6. [إذا] الفجائية

من الحالات التي يتم فيها حذف الخبر على سبيل الإمكان التراكيب التي تتعلق بـ[إذا] الفجائية. ونمثل لها بالمعطى التركيبي التالي:

(126) دخلتُ المنزلَ فإذا صديقي.

(صديق = مبتدأ، موجودٌ = خبر محذوف).

إذ يُقدر الخبر في هذا التركيب وتراكيب مماثلة بصفة [موجودٌ]. ويُشترط

(1) عباس حسن: النحو الوفي، ج 1، ص 507، 508.

في حذف الخبر في هذه التراكيب أن تكون [إذا]:

- دالة على المفاجأة، أي البغته وعدم التوقع؛
- أن تكون هناك جملة تسبق [إذا] الفجائية؛
- أن تدل على التآني بين حدثين أو بين الحدث والحالة التي تعبر عنها [إذا] الفجائية⁽¹⁾.

ويمكن تأويل التركيب المضمّن في (126) بالمعطى (127):

(127) دخلتُ فإذا صديقي موجودٌ في المنزل.

3.2.1.6. بنية العطف

تتأطر المعطيات التي يتحقق فيها عطفٌ مبتدأ مُخبر عنه على مبتدأ آخر ضمن التراكيب التي يتم فيها حذف خبر المبتدأ الثاني. ويمثل حذف الخبر في هذه الحالة حذفاً ممكناً وجائزاً وليس بواجب. ومن الممكن التمثيل لذلك بالمعطى التركيبي الوارد في (128):

(128) خالدٌ موظفٌ في هذا المصنعٍ وصديقُهُ.

ويمكن تقدير خبر المبتدأ الواقع بعد رابط العطف بـ [موظفٌ] أو [مثلهُ] أو [كذلك]، كما في المعطى (129):

(129) خالدٌ موظفٌ في هذا المصنعٍ وصديقُهُ موظفٌ/ مثلهُ/ كذلك.

(1) تنتمي [إذا]، التي تدل على المفاجأة، إلى مقولة الحرف وليس إلى مقولة الاسم، علماً أنها إذا وردت اسماً تدل على ظرف المكان ولا تدل على البغته والمفاجأة وعدم التوقع، بخلاف إذا التي ترد للدلالة على معنى الزمان فهي ترد للدلالة على الشرط. عن التباينات الحاصلة بين هذه التوظيفات الثلاثة، أحيل على ابن يعيش: شرح المفصل، ج 1، ص 240.

واتصالاً بهذا التركيب وتراكيب شبيهة به يجري فيها حذف خبر المبتدأ جوازا، يقول ابن مالك: «ومن حذف الخبر لدليل قولك: (زيدٌ) لمن قال: (من عندك؟) و(خرجتُ فإذا زيدٌ) و(وزيدٌ قائمٌ وعمرو). فالتقدير: (زيدٌ عندي، وإذا زيدٌ حاضرٌ، وعمرو مثله أو كذلك)»⁽¹⁾.

وقد يجتمع حذف المبتدأ والخبر في جملتين متتاليتين على سبيل الإمكان والجواز، كما في الآية الكريمة الواردة في (130أ):

(130) أ. ﴿سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾.

ب. عليكم سلامٌ، أنتم قوم منكرون.

ففي الآية الكريمة، جرى حذف المبتدأ والخبر معا في جملتين مختلفتين لكنهما متعاقبتان: إذ حذف كل مكوّن في جملة مستقلة عن الأخرى. وتُعد عبارة [سلامٌ] مبتدأ لخبر محذوف تقديره [عليكم]، أي: [عليكم سلامٌ]. كما يُعتبر لفظ [قومٌ] خبرا للمبتدأ محذوف تقديره [أنتم]، أي: [أنتم قومٌ منكرون]. لذلك، يمكن تقدير المبتدأ والخبر المحذوفين في الجملتين، كما في المعطى المضمن في (130ب).

3.1.6 حالات الحذف الضروري للخبر

1.3.1.6 الشرط بـ[لولا]

يتتمي الخبر الذي يرد في سياق الشرط عبر الأداة [لولا] الدالة على الامتناع إلى الحالات التي يتعين فيها حذف الخبر على سبيل الضرورة والوجوب. ونمثل لحذف الخبر بالمعطيات التركيبية المضمنة في (131):

(1) ابن مالك: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ج 1، ص 175.

(131) أ. لولا تكاسلُك لَنجحت.

(تكاسلُ=مبتدأ، مانعٌ=خبر محذوف).

ب. «ما أضيّقَ العيشَ لولا فسحةُ الأمل».

(فسحةٌ=مبتدأ، غير موجودة=خبر محذوف).

ج. لولا الأمطار لجفت الأنهارُ.

(الأمطارُ=مبتدأ، غيرُ موجودة=خبر محذوف).

ولقد جرى حذف الخبر مع الشرط بـ[لولا] في هذه التراكيب، بما أن المكوّن المحذوف يقع ضمن حدود علم متلقي الخطاب وطالما أن موقعه التركيبي قد تمّ ملؤه بجواب رابط الشرط [لولا]. فوفقا للمعطى التركيبي الواقع في (131أ)، تتكون الجملة الشرطية من جملتين فرعيتين: جملة اسمية تتكون من مبتدأ يتمثل في [تكاسلُ] وخبر تم حذفه وجوبا تقديره [مانعٌ]، وتمثل هذه الجملة فعل الشرط؛ ثم جملة فعلية تتكون من الفعل [نَجَحَ] والفاعل المتجلي في الضمير المتصل [تُ]، وتشكل هذه الجملة جواب الشرط أو جملة الجزاء. ويُعتبر حذف خبر المبتدأ ضمن فعل الشرط ضروريا وواجبا لا يمكن برونه وظهوره. ويمكن تمديد هذا التحليل ليشمل المعطين التركيبين الواردين في (131ب) و(131ج).

وإذا دققنا مليا في المعطى التركيبي (131ب) نجد أن الاسم الوارد بعد رابط الشرط [لولا] المتمثل في [فسحةٌ] يعتبر مبتدأ لخبر تم حذفه وجوبا تقديره [غيرُ موجودة]. ولقد وردت جملة الجزاء مقدّمة على جملة الشرط في صورة جملة اسمية تتضمن معنى التعجب. ويمكن تحويل هذه الجملة

الاسمية إلى جملة فعلية، عبر تقدير خبر المبتدأ بالمعطيات المضمنة في (132)، التي تعتبر تأويلاً دلالياً للتركيب الوارد في (131 ب):

(132) أ. لولا فسحةُ الأمل غيرُ موجودة لصار العيش ضيقاً.

ب. لو لم يوجد قليل من الأمل لضاق العيش.

ج. يضيق العيش في حالة عدم وجود الأمل.

د. يضيق العيش مع اليأس.

وفي هذا الشأن، يقول ابن مالك: «الحذف بعد لولا فإنه واجب، لأن المحذوف معلوم ومحلّه مشغول بجواب لولا، فتأكد سبب الحذف فجعل واجباً، وتقدير: «لولا زيدٌ لزرْتُكَ»، «لولا زيدٌ مانعٌ لزرْتُكَ»⁽¹⁾.

وعن وجوب حذف الخبر مع لولا الشرطية، يقول ابن يعيش: «تقول: «زيدٌ قائمٌ، خرج محمد» فهاتان جملتان متبايتان: إحداهما مبتدأ وخبر والأخرى فعل وفاعل. فإذا أتيت بـ «لولا» وقلت «لولا زيدٌ قائمٌ لخرج محمد» ارتبطت الجملة الثانية بالجملة الأولى فصارتا كالجملة الواحدة، إلا أنه حُذف الخبر من الجملة الأولى، لكثرة الاستعمال حتى رُفِضَ ظهوره ولم يَجْزِ استعماله. فإذا قلت: «لولا زيدٌ لخرج محمد» كان تقديره: «لولا زيد حاضر أو مانع»، ومعناه أن الثاني امتنع لوجود الأول. وليست الجملة الثانية خبراً عن المبتدأ، لأنه لا عائدٌ منها إلى زيد. والجملة إذا وقعت خبراً لا بد فيها من عائدٍ إلى المبتدأ. وإنما اللام وما بعدها كلام يتعلق بلولا وجواب لها»⁽²⁾.

(1) نفس المرجع والجزء والصفحة.

(2) ابن يعيش: شرح المفصل، ج 1، ص 241.

2.3.1.6 . القسم

تتأطر التراكيب المعبرة عن دلالة القسم ضمن الحالات التي تفرض بالضرورة حذف الخبر بعد لفظ القسم، الذي يمثل مبتدأ في هذه الحالة محذوف الخبر على سبيل الوجوب. ويتحقق القسم بعبارات وألفاظ عديدة، من جملتها: والله، تالله، لعمرك. ويشترط في حالة حذف الخبر أن يكون اللفظ المعبر عن القسم ينتمي إلى صنف الأسماء وليس إلى صنف الأفعال التي ينتهي معها وجود مبتدأ وخبر، من قبيل: أقسم، وأخلف.... ويمكن أن تمثل للخبر الذي يجري حذفه في سياق القسم بالمعطى التركيبي التالي:

(133) لَعْمُرْكَ، لِأَسَافِرَنَّ.

فارتباطا بالمعطى الوارد في (133)، يُعتبر لفظ القسم المتجلي في [عَمُرْ] مبتدأ لخبر محذوف، بالضرورة. ويمكن تقدير الخبر المحذوف بـ «قسَمي». وجرى حذف خبر المبتدأ، بما أنه يمثل شيئا معلوما لدى المخاطب وبما أن موقعه التركيبي يعتبر مشغولا من قبل جملة القسم المتجلية في [لِأَسَافِرَنَّ]، التي تمثل الحدث المُقسَم عليه. لأجل ذلك، كان حذف خبر المبتدأ في هذه الحالة متأطرا ضمن حالة الوجوب والضرورة.

وفي هذا الصدد، يقول ابن مالك: «ومن الحذف الواجب حذف الخبر إذا كان المبتدأ قسما صريحا، كقولك: لَعْمُرْكَ لِأَفْعَلَنَّ»، والأصل «لعمرك قسَمي لِأَفْعَلَنَّ»، فوجب الحذف، لأن المحذوف معلوم ومحلّه مشغول بجواب القسم، فتأكد سبب الحذف، فالْتَزَمَ كما التزم بعد لولا. هذا إذا كان القسم صريحا، أي نضا في معناه. فلو كان بلفظ مُحْتَمِلٍ لِلْقَسْمِيَّةِ وغيرها، مثل: «عهد الله لِأَفْعَلَنَّ» لم يكن الحذف ملتزما، بل للمتكلم أن يأتي

بالخبر فيقول: «علي عهد الله لأفعلن». وله أن يقتصر على المبتدأ فيقول: «عهد الله لأفعلن»⁽¹⁾.

3.3.1.6. واو المصاحبة

ترتبط المعطيات التي تتضمن اسما معطوفا بعد مبتدأ بواسطة واو المصاحبة بالتراكيب التي تُحوّل إمكانية حذف الخبر بالضرورة. إذ يوصف حذف خبر المبتدأ بكونه واجبا ومحتما. ويجوز أن نمثل لهذه الحالة من حذف الخبر بالمعطيات التركيبية التالية:

(134) أ. أنتَ ورأيك.

ب. كلُّ عملٍ وجزأؤه.

ج. كلُّ ثوبٍ وقيمتُهُ⁽²⁾.

د. كلُّ رجلٍ وضيعتُهُ⁽³⁾.

واستنادا إلى فرضية النحاة، ورد خبر المبتدأ في التراكيب المتضمنة لواو المصاحبة في المعطيات التركيبية (134) محذوفا ووجوبا. ويُفترض أن الواو تحلّ في الموقع التركيبي الذي تحل فيه [مع]، بالنظر إلى أنها تدل على وظيفتها الدلالية المتمثلة في معنى المصاحبة. لذلك، يمكن تقدير هذا الخبر بعبارة [مصحوبان] أو [مقرونان]، كما يتبين من التراكيب الواردة في (135)، بوصفها تأويلات ملائمة للمعطيات المضمنة

(1) ابن مالك: شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ، ج 1، ص 175، 176.

(2) هذه المعطيات التركيبية واردة لدى ابن مالك في شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج 1، ص 268.

(3) هذا المعطى التركيبي وارد لدى ابن مالك في شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ، ج 1، ص 176.

في (134):

- أ. أنت ورأيك مصحوبان. (135)
 ب. كلُّ عملٍ وجزاؤه مقترنان.
 ج. كلُّ ثوبٍ وقيمتُه مقرونان.
 د. كلُّ رجلٍ وضيعته مصحوبان.

وارتباطا بهذا النمط من التراكيب التي يجري فيها حذف الخبر على سبيل الوجوب، يقول ابن مالك في «شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد»: «من الحذف الواجب حذف خبر المبتدأ بعد واو المصاحبة الصريحة، كقولك: «أنت ورأيك»، و«كلُّ عملٍ وجزاؤه»، و«كلُّ ثوبٍ وقيمتُه». وإنما كان الحذف هنا واجبا، لأن الواو وما بعدها قاما مقام «مع» وما ينجز بها. فكما أنك لو جئت بـ«مع» موضع «الواو» لم تحتج إلى مزيد عليها وعلى ما يليها في حصول الفائدة. وكذلك لا يُحتاج إليه في اللفظ مع الواو ومصحوبها، لكن بشرط أن يكون نصافي قصد المصاحبة، فينزل اللفظ بهذه الواو ومصحوبها في الاستغناء بهما عن الخبر»⁽¹⁾.

ويقول ابن مالك في «شرح عمدة الحافظ وعُدَّة اللافظ»، مفسِّرا ومعلِّلا علاقة واو المصاحبة بـ[مع] وحذف خبر المبتدأ: «فوجب الحذف، لأن المحذوف معلوم ومحلّه مشغول بالواو ومصحوبها. والحذف بعد الواو أقوى من الحذف بعد (لولا) وبعد القسم، لأنها بمعنى (مع). فلو جيء بـ(مع) عوضا منها لكان هو الخبر، لأنه ظرف. وقد حمل هذا الاعتبار قوما

(1) ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج 1، ص 268.

على أنه استُغْنِي بالواو عن تقدير الخبر بعدها كما استغني عن تقديره بعد «مع»⁽¹⁾.

وتحليلاً للمعطى التركيبي المضمن في (134د)، يقول ابن يعيش: «وأما قولهم «كُلُّ رجلٍ وضيعته» فالمراد «كُلُّ رجلٍ وضيعته مقرونان»، إلا أنك حذفْتَ الخبر واكتفيت بالمعطوف، لأن معنى الواو هنا كمعنى «مع». فقولك «كُلُّ رجلٍ وضيعته» بمعنى «مع ضيعته». وهذا كلام مُكْتَفٍ. فالواو هنا كالواو في قولك «استوى الماء والخشبة»، إلا أن قولنا «استوى الماء والخشبة» أوله فعل يعمل فيه. وليس ههنا فعل، وإنما هو اسم عُطِفَ على اسم بالواو التي معناها معنى «مع»، فَعَطَفْتَ لفظاً والمعنى معنى الملابسة. واعلم أن الواو التي بمعنى «مع» لا بد فيها من معنى الملابسة، والواو التي لمطلق العطف قد تخلو من ذلك. ألا ترى أنك إذا قلت: «ما صنعت وأباك» المعنى «ما صنعت مع أبيك» و «ما صنع أبوك معك». وكذلك إذا قلت: «كُلُّ رجلٍ وضيعته»، لأن معناه «مع ضيعته». ولو قلت: «زيدٌ وعمرو خارجان» لم يُجْزُ حذفُ الخبر، لأنه ليس في اللفظ ما يدل عليه، وليس كذلك «كُلُّ رجلٍ وضيعته»، لأن معناه «مع ضيعته». و«مع» تدل على المقارنة، فاعرفه»⁽²⁾.

4.3.1.6. المصدر المبتدأ والحال القائم مقام خبره

يمثل حذف خبر المبتدأ إجراء ضرورياً وحتيمياً في التراكيب التي تتضمن مصدراً/ اسم حدث عاملاً في فاعله أو مفعوله، فضلاً عن إسناده إعراب النصب إلى الحال، الذي يحيل على كيفية تحقق الحدث المعبر عنه من قبل اسم الحدث. إذ يرد هذا الأخير شاغلاً الموقع التركيبي للمبتدأ مفتقراً إلى

(1) ابن مالك: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافت، ج 1، ص 176، 177.

(2) ابن يعيش: شرح المفصل، ج 1، ص 246.

خبر، بحيث يُعدّ الحال المعمول فيه من قبّله بوصفه قد حلّ في موقع الخبر التركيبي وأغنى عناءه. ويصحّ التمثيل لهذا النمط من التراكيب التي يأتي فيها خبر المصدر المبتدأ محذوفا وجوبا بالمعطين التركيبين التاليين:

(136) أ. انتقادي صديقك مستهترا.

ب. اعتكافُ الرجلِ صائما.

وإذا كان المعطيان التركيبان الواردان في (136) يتيحان إمكانية تأويلهما بمقولة الفعل، بحيث يكون التركيبان تامين، على المستوى التركيبي والدلالي كما في (137)، فإنهما ليس بتامين على المستوى التركيبي مع اسم الحدث كما في (136)، ما دام أنه يقتضي خبرا به تتحقق الفائدة والإخبار:

(137) أ. أنْتَقِدُ صديقك مستهترا.

ب. يعتكف الرجلُ صائما.

وفقا لذلك، يفترض كثير من النحاة بشأن المعطين الواردين في (136) إمكانية تقدير جملة شرطية يكون فيها رابط الشرط [إذا] المعبر عن الزمن خبرا عن المبتدأ، ومضافا إلى الجملة الفعلية التي بعده. ويمكن تأويل التركيبين الواقعيين في (136) تبعا لذلك بالمعطين المثبتين في (138):

(138) أ. انتقادي صديقك إذا كان مستهترا.

(انتقادي=مبتدأ، إذا=خبر مقدر).

ب. اعتكافُ الرجلِ إذا كان صائما.

(صيامي=مبتدأ، إذا=خبر مقدر).

وبناء على هذا التحليل، يقول ابن يعيش محللاً ومفسراً ومستدلاً على حذف خبر المصدر، الذي يجيء مبتدأ: «وأما قولهم «ضربي زيداً قائماً»... «ضربي» مبتدأ، وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، و«زيداً» مفعول به و«قائماً» حال، وقد سُدَّ مسدَّ خبر المبتدأ. ولا يصح أن يكون خبراً فيرتفع، لأن الخبر إذا كان مفرداً يكون هو الأول، والمصدر الذي هو الضرب ليس القائم، ولا يصح أن يكون حالاً من «زيد» هذا، لأنه لو كان حالاً منه، لكان العامل فيه المصدر الذي هو «ضربي»، لأن العامل في الحال هو العامل في ذي الحال. ولو كان المصدر عاملاً فيه لكان من صلته، وإذا كان من صلته لم يصح أن يسدَّ مسدَّ الخبر، لأن السادَّ مسدَّ الخبر يكون حكمه حكم الخبر. فكما أن الخبر كان جزءاً غير الأول، فكذلك ما سدَّ مسده ينبغي أن يكون غير الأول. وإذا كان الأمر كذلك، كان العامل فيه فعلاً مقدراً فيه ضمير الفاعل يعود إلى زيد وهو صاحب الحال. والخبر ظرف زمان مقدَّر مضاف إلى ذلك الفعل والفاعل، والتقدير: «ضربي زيداً إذا كان قائماً»، ف«إذا» هي الخبر. والحق أنها في موضع نصب متعلقة باستقرار محذوف تقديره: استقر أو مستقر، ثم حُذِفَ العامل، لدلالة الظرف عليه على ما تقدم. ونُقِلَ الضمير من الفعل إلى الظرف وصار الظرف وما ارتفع به في موضع مرفوع، لأنه خبر مبتدأ. فالظرف وحده في موضع نصب يدل على ذلك أنه يَظْهَرُ النصبُ في ما كان مُعْرَباً، نحو: «القتالُ اليومَ وعندك»، ونحو ذلك. والظرف مع الضمير في موضع خبر المبتدأ. فإذا أريد المضي قُدْرَبَ بـ «إِذْ». وإذا أريد المستقبل قُدَّرَ بـ «إِذَا». والظرف الذي هو «إِذَا» أو «إِذْ» يُضَافُ إلى الفعل والفاعل الذي هو كان والضمير الذي فيه. و«كان» هذه المُقَدَّرَة هي التامة وليست الناقصة،

فحُذِفَ الفعل وأُقيِمَ الظرفُ مقامه، ثم حُذِفَ الفعل لدلالة الظرف عليه⁽¹⁾.

وتوسيعاً لتحليل حالة حذف الخبر هذه، يقدم ابن مالك في «شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» إضاءات بشأن الحال والفعل «كان» المضمَّنين في المعطيين التركيبين (138) وتراكيب مماثلة لهما، إذ يقول: «ومن الحذف الواجب حذف الخبر قبل الحال... نحو: «ضَرَبِي زَيْدًا قَائِمًا»، وأصله عند أكثر البصريين: «ضَرَبِي زَيْدًا إِذَا كَانَ قَائِمًا». فالمبتدأ «ضَرَبِي» وخبره «إِذَا» و«كَانَ» تامة، لأنه لو كانت ناقصة لكان خبرها قائماً. ولو كان خبرها لجاز أن يُعرَّفَ، ولا تمتنع أن تقع موقعه الجملة الاسمية المقرونة بواو الحال. ولكن العرب التزمت تنكيّره وأوقعت موقعه الجملة الاسمية المقرونة بواو الحال، فعَلِمَ أنه حال لا خبر. ومثل وقوع الجملة المذكورة موقعه قول النبي عليه السلام: «أقرب ما يكون العبد إلى ربه وهو ساجد»⁽²⁾.

5.3.1.6. المبتدأ المستغني بفاعله عن خبره

يعتبر المبتدأ الذي يستغني بفاعله عن خبره من التراكيب التي يتحقق فيها حذف الخبر ضرورة. ويمكن أن نمثل لهذا النمط من حذف الخبر بالمعطى التركيبي التالي:

(139) أ مسافرٌ الرجالان؟

(مسافر=مبتدأ، الرجالان=فاعل، الخبر=محذوف

وجوبا).

(1) ابن يعيش: شرح المفصل، ج 1، ص 243، 244.

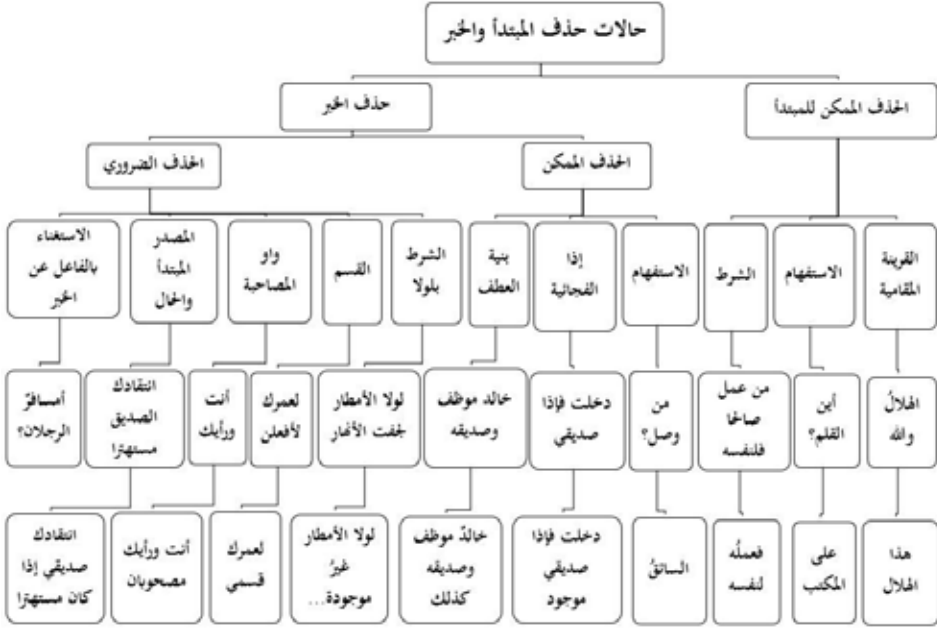
(2) ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج 1، ص 268، 269.

فبناء على المعطى التركيبي (139)، ورد اسم الفاعل الذي يتصدر التركيب مشتملا على عماد معجمي يتجلى في الاستفهام. لأجل ذلك، ساغ ورودُه في صدارة الجملة ليُشغَل وظيفة المبتدأ. وبما أن اسم الفاعل يتضمن معنى الفعل ويدل على ما يدل عليه الفعل من حدث، فإنه يقتضي بالضرورة فاعلا. ويتجلى فاعله في الاسم الذي ورد بعده، المتمثل في [الرجلان]، بوصفه فاعلا لمعنى الصفة/ اسم الفاعل. وفي هذه الحالة، قام المبتدأ المتجسد في [مسافر] بالاستغناء عن خبره وجوبا، عبر الاكتفاء بفاعله المتجلي في [الرجلان]، الذي أغنى غناءه وقام مقامه.

وارتباطا بهذا التصور، يقول ابن يعيش: «ومن ذلك قولهم: «أقائمُ الزيدانِ؟» يعني أنه حُذِفَ الخبرُ لِسَدِّ الفاعلِ مسدّه. واعلم أن قولهم: «أقائمُ الزيدانِ؟» إنما أفاد نظرا إلى المعنى، إذ المعنى «أيقوم الزيدانِ؟» فتمَّ الكلام، لأنه فعل وفاعل. و«أقائم» هنا اسم من جهة اللفظ وفعل من جهة المعنى. فلما كان الكلام تاما من جهة المعنى، أرادوا إصلاح اللفظ، فقالوا: «أقائم» مبتدأ و«الزيدان» مرتفع به، وقد سدَّ مسدَّ الخبر من حيث إن الكلام تمَّ به، ولم يكن ثمَّ خبرٌ محذوف على الحقيقة»⁽¹⁾.

ووفقا لمجمل حالات إمكان حذف المبتدأ والخبر وحالات وجوب حذفهما، نورد الخطاطة العامة الواردة في (140)، التي تلخص مختلف هذه الحالات:

(1) ابن يعيش: شرح المفصل، ج 1، ص 243.



7. رابط الخبر الوارد في صورة الجملة بالمبتدأ

ذكرنا أن الخبر يمكن أن يرد في صورة الجملة الفعلية والجملة الاسمية والجملة الشرطية والجملة الظرفية والجملة المصدرية. ويُشترط في الخبر الذي يرد في صورة الجملة ضرورة وجود رابط يربط الخبر بالجملة بالمبتدأ. إذ يُعتَبَر هذا الرابط ضرورياً ولازماً، حتى لا يكون الخبر الوارد جملةً أجنبية عن المبتدأ، طالما أن هذا الرابط يمثل المكوّن الضامن لترباط المعنى واتساق مكونات الجملة وتحقق الفائدة من الإخبار، لأن غيابه من شأنه أن يولد لبساً دلالياً ضمن بنية الجملة. يقول عباس حسن، ارتباطاً بذلك: «ويُشترط في الجملة الواقعة خبراً أن تشتمل على رابط يربطها بالمبتدأ... وهذا الرابط

ضروري... ولولاه لكانت جملة الخبر أجنبية عن المبتدأ، وصار الكلام مفككاً لا معنى له، لانقطاع الصلة بين أجزائه... ولفساد التركيب واختلال المعنى بفقد الرابط⁽¹⁾.

ويمثل عباس حسن لبعض المعطيات التركيبية التي تعتبر لاحنة، بسبب من عدم اشتغالها على رابط يربط الخبر الوارد جملة بالمبتدأ. وهما تركيبان نوردهما في المعطيين الواقعين في (141):

(141) أ. * محمد يذهب عليّ.

ب. * فاطمة يجيء القطار.

فجليّ أن الجملة الفعلية المتمثلة في [يذهب عليّ] غير مرتبطة على المستوى التركيبي والدلالي بما يفترض أنه مبتدأ متجسداً في [محمد]. وهذا ينسحب بصفة مماثلة على الجملة الفعلية [يجيء القطار]، التي لا تربطها أية علاقة تركيبية ودلالية بالاسم الذي يشغل الموقع التركيبي للمبتدأ المتجلي في [فاطمة].

واستناداً إلى الروابط التي تنهض بوظيفة ربط الخبر الوارد في صورة الجملة بالمبتدأ، يمكن أن نميز بين أربعة أنماط من الروابط نفصل فيها عبر الفقرات الفرعية الموالية.

1.7. رابط الضمير

يمكن للرابط الذي ينهض بمهمة ربط الجملة الواقعة خبراً بمبتدئه أن يرد في صورة الضمير المضمّن في الجملة الخبر، بوصفه يعود إحصالاً على

(1) عباس حسن: النحو الوافي، ج 1، ص 466، 467.

مفسّره المتمثل في المبتدأ، مما يضمن سلامة الربط بين مكوّنات الجملة وسلامة تأويلها الدلالي. ومن الممكن أن نمثل لهذا النمط من الروابط بالمعطى التركيبي الوارد في (142):

(142) أ. العملية تمّت باكرا.

ب. الصديق يحترمه الجميع.

ج. الموظفُ صديقُه متقدّم.

فوفقا للمعطيات التركيبية الواردة في (142)، تتضمن هذه الجمل خبرا ورد في صورة جملة فعلية كما (142أ) و(142ب)، وجملة اسمية كما في (142ج). وتشتمل هذه التراكيب الثلاثة على رابط يربط الجملة الواقعة خبرا بمبتدئه، بغاية ضمان سلامة التركيب وسلامة التأويل الدلالي على صعيد المعنى.

ولقد ورد الرابط في المعطى التركيبي (142أ) في صورة ضمير مستتر فاعل مقدّر بـ[هي]، عائد على المبتدأ المتحيّز في صدارة الجملة المتمثل في [العملية]: إذ الفعل [تمّت] وفاعله المتجلى في الضمير المستتر [هي] في محل رفع خبر المبتدأ.

في حين ورد الرابط في المعطى التركيبي (142ب) في صورة ضمير متصل يتجلى في الضمير [هُ] الملتصق بالفعل [يحترم] والمؤوّل بوصفه معمولا مفعولا في محل نصب لهذا الفعل. وهو ضمير مربوط من قبل المبتدأ المتجسد في [الصديق]، الذي يعود إليه إحاليا.

بينما ورد الرابط في المعطى (142ج) ضمن جملة اسمية [صديقُه

منتقداً تشغل موقع الخبر للمبتدأ المتمثل في [الموظف]. ولقد جاء الضمير في صورة ضمير متصل بالمبتدأ الثاني [صديقُه] باعتباره في محل جر مضاف إليه عائداً إلى المبتدأ الأول الواقع في صدارة الجملة، المتجلي في [الموظف]. وعن رابط الضمير، يقول عباس حسن: «الضمير الراجع إلى المبتدأ هو أصل الروابط وأقواها، وغيره خَلَفٌ عنها، سواء أكان ظاهراً، مثل: (الزارعُ فضلُهُ كبيرٌ)، أم كان مستتراً، أي مقدراً، مثل: (الأرض تتحرك)»⁽¹⁾.

وبفضل وجود هذه الروابط التي أتت في شكل ضمائر، تضمن هذه التراكيب سلامتها التركيبية وحسن تأويلها على مستوى المعنى وترايط أجزائها ومكوناتها. وفي ظل غياب هذا النمط من الروابط، تصير هذه التراكيب لاحنة أو تتغير دلالتها، كما يتضح من المعطين التاليين:

(143) أ. * الصديقُ يحترم الجميعُ.

(تركيب سليم في ظل تأويل [الصديقُ] باعتباره من قام بتنفيذ الحدث).

ب. * الموظفُ صديقٌ منتقداً.

وفي هذا الشأن، يقول ابن يعيش: «إن خبر المبتدأ إذا وقع جملة فعلية كانت أو اسمية أو شرطية أو ظرفية فلا بد فيها من ضمير يرجع إلى المبتدأ يربطها بالمبتدأ، لئلا تقع أجنبية من المبتدأ إذا كانت غير الأول»⁽²⁾.

2.7. الرابطة الإشارية

يتمثل الرابطة الإضافية الذي يمكن أن يضطلع بوظيفة الربط بين الخبر

(1) نفس المرجع والجزء، ج 1، ص 467.

(2) ابن يعيش: شرح المفصل، ج 1، ص 233.

الذي يرد في صورة الجملة وبين المبتدأ في الرابط الإشاري. إذ تتضمن الجملة التي تحل في موقع الخبر اسم إشارة يعود بالضرورة على المستوى الإحالي إلى المبتدأ. وبورود هذا الرابط الإشاري تَضْمَن الجملة الاسمية، التي تحتوي على خبر جملة، ترابطاً مكوناتها وسلامةً تأويلها الدلالي ودرء الالتباس على صعيد المعنى، الذي يمكن أن يترتب عن عدم وجود هذا الرابط. ومن الممكن التمثيل لذلك بالمعطين الواردين في (144):

(144) أ. التفوقُ ذلك أملُ المجدين.

ب. الكتابُ ذلك أنيسُ الوحشة.

واستناداً إلى الكتابات النحوية العربية، فإن الرابط الإشاري المتجسد في [ذلك] في هذين المعطين التركيبيين يمثل المكوّن الذي تتحقق من خلاله سلامةُ الربط بين المبتدأ المتجلي في [التفوق] في المعطى التركيبي (144أ) وبين خبره الذي جاء جملة اسمية تكمن في [ذلك أمل]. يقول ابن هشام: «الإشارة كقوله تعالى ﴿ولباسُ التقوى ذلك خيرٌ﴾، «فلباسُ» مبتدأ و«التقوى» مضاف إليه و«ذلك» مبتدأ ثان و«خيرٌ» خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبرُ المبتدأ الأول، والرابط بينهما الإشارة»⁽¹⁾.

وإذا كانت الكتابات النحوية العربية تعتبر أن الرابط ضروري مع الخبر الذي يرد في صورة الجملة، فإن تأملنا للمعطين المضمنين في (144) يمنحنا انطباعاً بأن الرابط الإشاري ليس ضرورياً، لأنه يمكن حذفه والاستغناء عنه دون أن يترتب عن ذلك لحن التركيب أو خلل أو التباس في المعنى أو سوء تأويل، كما يتبين من سلامة التركيبيين اللذين تم فيهما الاستغناء عن الرابط

(1) ابن هشام: شرح قطر الندى وبل الصدى، ص 116.

الإشاري المتمثل في [ذلك]، الواردين في (145):

(145) أ. التفوقُ أملُ المجدين.

ب. الكتابُ أنيسُ الوحشة.

وتبرز سلامة التركيبين في (145) وجودة تكوين الجملتين أن الرابط الإشاري غير ضروري، بما أن حذفه يجعل خبر اسم الإشارة المتمثل في [أملُ] في (145أ) و[أنيسُ] في (145ب) يتحول من خبر للمبتدأ الثاني الذي يتجلى في المكوّن الإشاري [هذا] في (144) إلى خبر للمبتدأ الأول الذي يكمن في [التفوقُ] و[الكتابُ] في المعطيين الواقعين في (145)، تباعاً.

ويُعد هذا السلوك التركيبي الذي يُعبّر عنه الرابط الإشاري مخالفاً للسلوك الذي يُبديه رابط الضمير الذي يُعتبر حضوره ضرورياً، ليتحقق ترابط أجزاء الجملة ويمنع من خلق الالتباس الدلالي وسوء التأويل، كما تظهر ذلك المعطيات الواردة في (142) و(143). وترجع خصوصية اسم الإشارة إلى كونه ليس رابطاً ضرورياً وأن حذفه لا ينتج عنه لحن أو لبسٌ أو سوء تأويل، طالما أن اسم الإشارة يتصرف كما لو كان بدلاً أو نعتاً وليس مبتدأً ثانياً، بدليل إمكانية تغيير موقعه التركيبي فيرد في فضاء قبلي بالنظر إلى المبتدأ المتمثل في [التفوقُ] في (146ب) و[الكتابُ] في (146د)، كما يتضح من إمكانية تناوبه بين الفضاء القبلي والفضاء البعدي بالنسبة لنفس الاسم الذي تم اعتباره مبتدأً:

(146) أ. التفوقُ ذلك أملُ المجدين.

ب. ذلك التفوقُ أملُ المجدين.

ج. الكتابُ ذلك أنيسُ الوحشةِ.

د. ذلك الكتابُ أنيسُ الوحشةِ.

3.7. إعادة لفظ المبتدأ

يتجسد الرابط الثالث الذي يقوم بدور ربط الجملة التي تحلّ في الموقع التركيبي للخبر بمبتدئها في إعادة لفظ المبتدأ وتكرار ذكره بعد المبتدأ الأول مباشرة بعد [ما] الدالة على الاستفهام. وفي ذلك ضمان لربط مكونات الجملة وسلامة تأويلها. ويفترض عباس حسن إمكانية إعادة المبتدأ بلفظه ومعناه أو بمعناه دون لفظه. ويمكن أن نمثل لهذا النمط من الروابط بالمعطين الواردين في (147):

(147) أ. ﴿القارعةُ ما القارعةُ؟﴾.

(إعادة المبتدأ بلفظه ومعناه).

ب. الكتابُ ما السُّفْرُ؟

(إعادة المبتدأ بمعناه دون لفظه).

إذ تم تكرار المبتدأ [القارعةُ] في الآية الكريمة في (147 أ) على مستوى اللفظ والمعنى، بينما تمت إعادة المبتدأ [الكتابُ] في المعطى (147 ب) على مستوى المعنى فقط، عبر ذكر لفظ مرادف له يتمثل في [السُّفْرُ]. وفي هذه الحالة، يُعتبر لفظ [الكتابُ] مبتدأً أولاً و[ما] الاستفهامية في محل رفع مبتدأً ثانياً والجملة الاسمية المكوّنة من المبتدأ الثاني وخبره المتجسدة في [ما السُّفْرُ] في محل رفع خبر المبتدأ الأول. وفي هذا الصدد، يقول ابن هشام: «إعادة المبتدأ بلفظه، نحو: ﴿الحاقةُ ما الحاقةُ؟﴾. ف«الحاقة» مبتدأ

أول و«ما» مبتدأ ثان و«الحاقّة» خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول، والرابط بينهما إعادة المبتدأ بلفظه»⁽¹⁾.

وعلى المستوى الدلالي، لا يُعتبر الاستفهام المضمّن في هذين المعطيين ومعطيات مماثلة استفهاما حقيقيا في الغالب، بقدر ما جرى توظيفه للدلالة على معان ودلالات أخرى يتم استنتاجها من التركيب ومقامه، كدلالة التعظيم والتهويل...

4.7. التأويل الجنسي

تمثل دلالة التعميم أو التأويل الجنسي بمثابة رابط دلالي يضمن ربط الجملة الواقعة في موقع الخبر بالمبتدأ. وهو ما يرد تحت مسمى «العموم» في الكتابات النحوية العربية. ويُفترض أن دلالة التعميم أو التأويل الجنسي الذي تعبّر عنه الجملة الخبر يظهر من خلال قرينة أو مؤشر لغوي يدل على هذا المعنى، وكأن هذه القرينة المعبرة عن العموم تشكل رابطا معنويا يتجلى في تمديد ما تدل عليه هذه القرينة من عموم ودلالة جنسية إلى المبتدأ، لتجعله يتأطر ضمن معنى العموم، بعد أن كان دالا على التخصيص أو التعيين. ويجوز أن نمثل لذلك بالمعطين التركيبين التاليين:

(148) أ. أما تراجع الجندي فلا تراجع في وطننا.

ب. خالدٌ نِعَمَ الطالبُ.

إذا دققنا مليا في المعطى الواقع في (148أ)، نستنتج أن المبتدأ [تراجع الجندي] يدل على التعيين وأن [لا تراجع في وطننا] يمثل خبرا ورد في

(1) ابن هشام: شرح قطر الندى وبل الصدى، ص 116.

صورة جملة. وإذا كان لا بد في الخبر الجملة من رابط، فإن الرابط في هذا التركيب يتجلى في دلالة التعميم أو التأويل الجنسي الذي تعبر عنه [لا] النافية للجنس: إذ تشكل ضماناً لرابط الخبر الجملة بمبتدئه، من قَبْلِ إِنَّ [لا] أضفت معنى عاماً وجنسياً على لفظ التراجع بعد أن كان معيّناً وخاصاً، مما جعل معنى المبتدأ المعين الذي يعبر عنه [تراجعُ الجندي] مشمولاً بالنفي الجنسي الذي تدل عليه [لا] النافية للجنس. وفي ذلك ضمان للربط الدلالي بين الجملة [لا تراجع في وطننا]، التي تحل في الموقع التركيبي للخبر وبين المبتدأ.

وإذا تأملنا التركيب الوارد في (148 ب)، نجد أن المبتدأ [خالدٌ] دال على التعيين بالعلمية وأن الجملة الواقعة في محل الخبر [نعم الطالب] تعبر عن معنى العموم أو الدلالة الجنسية، بالنظر إلى أن عبارة [الطالب] المضمّن في الجملة الخبر يحيل على التعميم وعلى جنس ما يدل عليه هذا الاسم، لدلالته على مطلق طالب وليس على طالب بعينه، وكون [أل] الملتصقة به صارت دالة على معنى عام جنسي وليست دالة على التعيين. ولقد تحقق الربط بين الخبر الذي ورد جملة [نعم الطالب] وبين مبتدئه [خالدٌ] من خلال المعنى الجنسي الذي صار المبتدأ مشمولاً به كذلك. وفي هذا الشأن، يقول عباس حسن عن رابط العموم، من حيث هو رابط دلالي: «أن يكون في الجملة الواقعة خبراً ما يدل على عموم يشمل المبتدأ السابق وغيره»⁽¹⁾. ويقول ابن هشام: «العموم نحو «زيدٌ نعم الرجل»، ف«زيدٌ» مبتدأ و«نعم الرجل» جملة فعلية خبره، والرابط بينهما العموم، وذلك لأن [أل]

(1) عباس حسن: النحو الوافي، ج 1، ص 468.

في «الرجل» للعموم و«زيدٌ» فرد من أفرادها، فدخل على العموم، فحصل الربط⁽¹⁾.

5.7. غياب الرابط

إذا كانت الكتابات النحوية العربية قد جعلت الروابط التي تربط الخبر الجملة بمبتدئه أربعة أنماط، فإنها تتحدث كذلك عن تراكيب يمكن ألا يتحقق فيها الرابط على المستوى المعجمي. وبالرغم من ذلك، يكون هناك ارتباط دلالي بين الخبر الوارد في صورة الجملة وبين المبتدأ. ويمكن أن نمثل لذلك بالمعطى التركيبي الواقع في (149أ) والآية الكريمة الواردة في (149ب):

(149) أ. رأيي البحثُ يستحقُّ التنويه.

ب. ﴿قل هو الله أحدٌ﴾⁽²⁾.

إذ يعتبر الاسم المتصدر للجملة المتمثل في [رأيي] مبتدأ ورد خبره في صورة جملة اسمية تتجسد في [البحثُ يستحقُّ التنويه]، تتكون بدورها من مبتدأ مُتجَلِّ في [البحثُ] وخبر وارد في صورة جملة فعلية تكمن في [يستحقُّ التنويه]. وإذا تأملنا ملياً في هذا المعطى، نستنتج أن الجملة التي تحل في موقع الخبر تفتقر إلى رابط يربط الخبر الجملة [البحثُ يستحقُّ التنويه] بالمبتدأ [رأيي]. وبالرغم من ذلك، تُعد الجملة سليمة تركيبياً ولا تتضمن أي لبس دلالي. ويمكن أن ننظر إلى هذا التركيب وتراكيب شبيهة به بكونها قد تمَّ فيها إسقاطُ رابط التأكيد المتمثل في [أَنَّ]. إذ يؤوّل التركيب

(1) ابن هشام: شرح قطر الندى وبل الصدى، ص 116.

(2) سورة الإخلاص، الآية 1.

(149أ) بالمعطى (150):

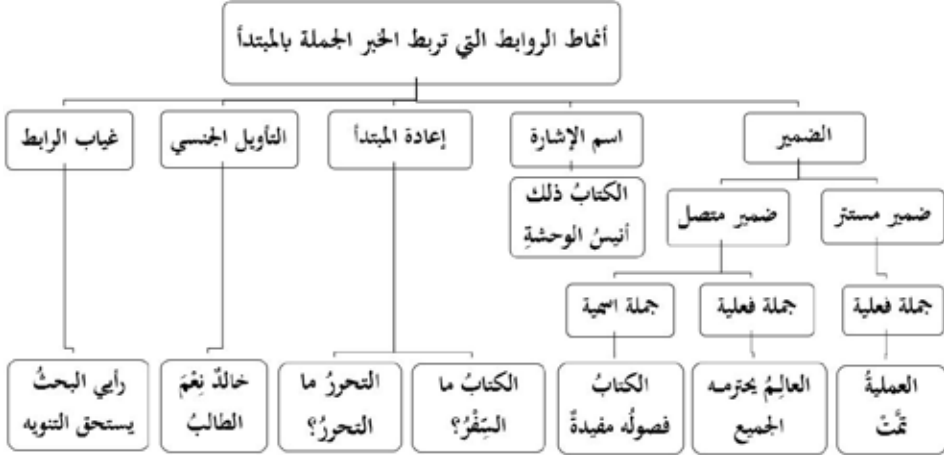
(150) رأيي أن البحث يستحق التنويه.

وفي هذه الحالة، يمكن اعتبار جملة الناسخ [أن البحث يستحق التنويه] في محل رفع خبر المبتدأ المتقدم المتمثل في [رأيي].

وارتباطاً بالآية الكريمة الواردة في (149ب)، يقول ابن هشام عن غياب الرابط فيها: «وهذا كله إذا لم تكن الجملة نفس المبتدأ في المعنى: فإذا كانت كذلك لم يُحتج إلى رابط، كقوله تعالى: ﴿قل هو الله أحد﴾، ف«هو» مبتدأ و«الله أحد» مبتدأ وخبر، والجملة خبر المبتدأ الأول. وهي مرتبطة به، لأنها نفسه في المعنى، لأن «هو» بمعنى الشأن، وكقوله صلى الله عليه وسلم: «أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله»⁽¹⁾.

وبناء على مختلف أنماط الروابط التي تنهض بوظيفة ربط الجملة التي تحل في موقع الخبر وبين مبتدئها لضمان ترابط مكونات الجملة الاسمية وسلامة تأويلها الدلالي، نورد الخطاطة المضمنة في (151):

(1) سورة الإخلاص، الآية 1.



الفصل الثاني

النماذج التطبيقية الخاصة ببنية الحملة الاسمية
وخصائصها التركيبية

الفصل الثاني:

النماذج التطبيقية الخاصة ببنية الجملة الاسمية وخصائصها التركيبية

يمثل الفصل الثاني من هذا الكتاب إضافة إلى الفصل الثالث منه الشقَّ التطبيقي في هذا العمل. لذلك، يتضمن هذا الفصل مجموعة من النماذج التطبيقية التي تهدف إلى ربط المعرفة النحوية واللغوية النظرية ببعديها التحليلي والتطبيقي، لما تكتسبه الأعمال التطبيقية من قيمة علمية هامة في تنمية الكفايات المعرفية والمنهجية والتحليلية والمنطقية وثبيتها لدى الطالب.

ووفقاً لهذه الرؤية، تسعى هذه النماذج التطبيقية إلى تعميق معرفة الطالب بظواهر اللغة وكيفية اشتغالها وتوصيف معطياتها وتحليلها وتفسير القوانين التي تتحكم فيها، بغاية الفهم الأمثل لهذه الظواهر والمعطيات والوقائع من جهة، وامتلاك القدرة على توظيفها في سياق تحليل أنماط أخرى من الظواهر والمعطيات تحليلاً علمياً وتفسيرها تفسيراً منطقياً، يحظى بالقيمة العلمية والصدقية والإقناع.

وفي ضوء هذه التصور، ارتأينا أن تكون الفصول النظرية والتحليلية التي تعنى بتوصيف بعض ظواهر اللغة العربية وتحليلها وتفسيرها مصحوبة

بنماذج تطبيقية تهدف إلى تمهير الطلبة على التحليل التقني للبنيات التركيبية للغة وتفسيرها المنطقي. ووفقا لذلك، يشتمل الفصل الثاني من هذا الكتاب على ثلاثة نماذج تطبيقية، خصصناها للفصل الأول من هذا الكتاب.

وبعد عرض النماذج التطبيقية التي نوردتها على شاکلة الموضوعات المقدمة في الامتحان في هذا الفصل، نخصص الفصل الثالث لتقديم الحلول والإجابات الخاصة بهذه النماذج التطبيقية. ونورد في ما يلي النماذج التطبيقية التي تشكل الفصل الثاني، يعقبها فصل ثالث يُوفّر الحلول والإجابات لهذه النماذج التطبيقية.

8 - نماذج التطبيقية

1.8 . تطبيقات النموذج الأول

1. حلّ، بتركيز شديد، مدلول النصين النحويين التاليين:

1.1. يقول ابن يعيش عن الأسماء: «وإذا لم يكن لها تأثيرٌ في العمل والابتداء له تأثير، فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثيرٌ لا تأثير له»⁽¹⁾.

2.1. ويقول عن الخبر المفرد: «وأما القسم الثاني وهو ما لا يتحمل الضمير من الأخبار... وقد ذهب الكوفيون... إلى أنه يتحمل الضمير. قالوا لأنه وإن كان اسماً جامداً غير صفة، فإنه في معنى ما هو صفة. ألا ترى أنك إذا قلت: زيدٌ أخوك وعمرو غلامك لم تُردِ الأخبار عن الشخص بأنه مسمّى بهذه الأسماء، وإنما المراد إسناد معنى الأخوة وهي القرابة ومعنى الغلامية وهي الخدمة إليه. وهذه المعاني معاني أفعال. والصحيح الأول...، لأنَّ تحمّلَ الضمير كان من جهة اللفظ لا من جهة المعنى، وذلك لِمَا فيه من معنى الاشتقاق ولفظ الفعل، وهو معدوم هنا»⁽²⁾.

(1) ابن يعيش: شرح المفصل، ج 1، ص 224.

(2) نفس المرجع والجزء، ص 229.

2. أقم تمايزاً بين أنماط الخبر المفرد، بناء على معيار الدلالة، عبر تعيين الخبر الذي يرد عينَ المبتدأ والخبر المنزَّل منزَلته، مع التفسير:

2.1. يقول بدر شاكر السياب:

«وَهُمْ فِي لِيَالِي الشِّتَاءِ الطُّوَالِ

رَبِيعٌ مِنَ الدَّفءِ وَالْعَافِيهِ،

تَلُمُّ الْعَجَائِزَ فِيهِ الْوُرُودِ

وَيَلْمَحْنَ عِنْدَ الصَّبَا ثَانِيهِ.»⁽¹⁾

2.2. ويقول السياب كذلك:

«وَجِيكُورُ خَضْرَاءُ

مَسَّ الْأَصِيلُ

ذُرَى النَّخْلِ فِيهَا

بِشْمَسٍ حَزِينَةٍ.»⁽²⁾

3. ميِّز بين الخبر المفرد الجاري على ما هو له (صاحبه) والخبر الجاري على غير ما هو له (غير صاحبه)، معللاً جوابك بمعطيات إعرابية وتأويلية:

1.3. الليلُ النهارُ تابعُهُ هو.

2.3. المقالُ الكتابُ منافسُهُ.

(1) مقطع شعري من قصيدة شعرية معنونة بـ «الأسلحة والأطفال» لبدر شاكر السياب: الديوان، المجلد الأول، ص 565، 566.

(2) مقطع شعري من قصيدة شعرية معنونة بـ «جيكور والمدينة» لبدر شاكر السياب: الديوان، المجلد الأول، ص 418.

4. ارصد مُسَوِّغات حذف المبتدأ أو الخبر من التراكيب التالية وطبيعة هذا

الحذف، انطلاقاً من البنيات التركيبية التالية:

- 1.4 . ما تُنمُّ من مشاريعٍ فَلِمَجْتَمَعِكَ.
- 2.4 . وَلَجَ الموظفُ المطعمِ فإذا الزحام.
- 3.4 . لولا الجفاف لكان المحصولُ عميماً.
- 4.4 . أ مستيقظٌ أنت؟

2.8. تطبيقات النموذج الثاني

1. وفقا للتراكيب التالية، عيّن مُسوِّغات الابتداء بالنكرة، مستدلا بمعطيات ملائمة:

1.1. يقول بدر شاكر السياب

«مرجانه.. هل قُرِعَ الجرسُ؟

فتقول، ويخُذُها النفسُ:

في الباب نساءً.

وتُعِدُّ القهوةَ مرجانه»⁽¹⁾.

2.1. ويقول في قصيدة «الأسلحة والأطفال»:

«صدى عابِرٌ من وراء العصور:

من الكهفِ والغابِ والمَعْبِدِ

سَرَى دافئاً من عروق الصخور..»⁽²⁾.

3.1. دار رجل بيعت في المزاد هذا اليوم.

4.1. يتجول في الحديقة وفراش يتطاير من حوله.

(1) مقطع شعري من قصيدة معنونة بـ «أغنية في شهر آب» لبدر شاكر السياب: الديوان، المجلد الأول، ص 329، 330.

(2) مقطع شعري من قصيدة معنونة بـ «الأسلحة والأطفال» لبدر شاكر السياب: الديوان، المجلد الأول، ص 564.

2. مَيِّزْ بين الخبرِ المتحمّل للضمير والخبر غير المتحمل له، معلاً إجابتك
بمعطيات إعرابية:

1.2 . يقول بدر شاكر السياب:

«القرية الظلماءُ خاويةٌ المعابر والدروب،

تتجاوَبُ الأصداءُ فيها مثل أيام الخريف

جوفاء... في بطءِ تذوب»⁽¹⁾.

2.2 . ويقول كذلك:

«وعلى الرفوف الشاحبات رسائلُ

عادت تُلفُّ، على نسج العنكبوت، بها الوعود

والريح تهمس: لن يعود

ويلوّن المرأةَ ظلُّ من سراج ذابل

وحباله امرأةٌ تحدّقُ في كتاب...»⁽²⁾.

3. قدّم تفسيراً للحن التراكيب التالية:

1.3 * بابُ المغلوقِ

2.3 * رجلٌ في المنزل.

3.3 * الطالبُ اليومَ.

(1) مقطع شعري من قصيدة معنونة بـ «في القرية الظلماء» لبدر شاكر السياب: الديوان، المجلد الأول، ص 94-95.

(2) مقطع شعري من قصيدة معنونة بـ «في القرية الظلماء» لبدر شاكر السياب: الديوان، المجلد الأول، ص 95.

4. اكشف عن الرابط الذي يربط الخبر الجملة بالمبتدأ، معيّنًا طبيعته المقولية:

1.4 . رئيسُ المؤسسةِ وَصَلَ لِلتَّوَّ.

2.4 . الأشجارُ فروعها ممتدة في السماء.

3.4 . الهاتفُ ذلك جهاز عجيب.

3.8. تطبيقات النموذج الثالث

1. استناداً إلى التراكيب التالية، ميِّز بين الخبر المفرد والخبر الجملة، مستدلاً بمعطيات إعرابية:

1.1. الموظفُ عمله مُتَقَنَّ.

1.2. الوردُ فاتنٌ لَوْنُهُ.

3.1. أهلُ العالمِ الجديدِ أبناؤُهُم يحتجُّون الآنَ.

2. بناءً على المعطيات التالية، عيِّن الطبيعة المقولية للجملة التي تحلُّ في

الموقع التركيبي للخبر، مبرِّراً إجابتك بمعطيات ملائمة:

1.2. المسؤولية أن تفعلَ ما يقتضيه المنطق.

2.2. السَّفَرُ غداً.

3.2. العِلْمُ إِنْ تَمَنَحُهُ حَيَاتِكَ يَمْنَحُكَ فَهَمَّ الحَيَاةِ.

4.2. البَحْثُ مَحَاوِرُهُ متداخلةٌ.

5.2. الجنودُ يغادرونَ المكانَ غداً.

3. عيّن المبتدأ والخبر وأبرز حالة النقل المتعلقة بهما وطبيعة هذا النقل،
مستدلاً على إجابتك بمعطيات ملائمة:

1.3 . عند المدير زائرٌ.

2.3 . رجلٌ مريضٌ في الدارِ.

3.3 . لكل حربٍ جيلٌها وأدواتٌها.

4.3 . كيف الرحيلُ الآن؟

الفصل الثالث

الإجابات والحلول الخاصة بالنماذج التطبيقية
عن بنية الجملة الاسمية وخصائصها التركيبية

الفصل الثالث:

الإجابات والحلول الخاصة بالنماذج التطبيقية

عن بنية الجملة الاسمية وخصائصها التركيبية

قدمنا في الفصل الأول من هذا الكتاب مجموعة من المعارف النظرية والمعطيات التحليلية الخاصة بـ «بنية الجملة الاسمية وخصائصها التركيبية». كما طوّرنّا في الفصل الثاني مجموعة من النماذج التطبيقية الخاصة بقضايا هذا الفصل وإشكالاته: وهي نماذج تطبيقية أوردناها على شاکلة موضوعات الامتحان، تهدف إلى تمهیر الطالب على كيفية التعامل معها وتحليلها، وتقديم إجابات وحلول ملائمة لها.

ويسعى الفصل الثالث إلى تطوير إجابات وحلول للأسئلة التقنية التي تتضمنها النماذج التطبيقية الواردة في الفصل الثاني، وذلك بهدف استئناس الطالب بالأبعاد المنهجية والتقنية في التعاطي مع الظواهر والمعطيات والوقائع، وبغاية إكسابه مهارات وكفايات خاصة ذات صلة بالقدرة على التوصيف والتحليل والتركيب والتفسير والتأويل والاستدلال وتعليل الظواهر والمعطيات، لإضفاء القيمة العلمية على ما يفكر فيه، وإكساب هذا التفكير صرامةً منطقية وطبيعة تقنية، تبني على رؤية قائمة على التحليل المتعدد والتأويل المنفتح.

ونورد في الفصل الثالث من هذا الكتاب ثلاثة نماذج من الإجابات والحلول، ترد متلائمة مع النماذج التطبيقية الثلاثة، التي قدمناها في الفصل

الثاني. لأجل ذلك، خصصنا ثلاثة نماذج من الحلول والإجابات المتطابقة مع المحاور والظواهر النحوية الواردة في الفصل الأول والفصل الثاني من بنية هذا الكتاب.

9 - نماذج الإجابات والحلول

1.9. حلول وإجابات تطبيقات النموذج الأول

1. أحلُّ، بتركيز شديد، مدلول النصين النحويين التاليين:

1.1. يقول ابن يعيش عن الأسماء: «وإذا لم يكن لها تأثيرٌ في العمل والابتداء له تأثير، فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثيرٌ لا تأثير له»⁽¹⁾.

ورد القول النحوي لابن يعيش في سياق الاستدلال على بطلان إمكانية عمل المبتدأ في الخبر، بالنظر إلى أن المبتدأ اسم، في حين أن مقولة الأسماء لا تمتلك القدرة على أن تُسندَ إلى معمولاتها الإعراب. لذلك، ينفي ابن يعيش إمكانية أن يكون المبتدأ عاملاً مؤثراً في الخبر، بالرغم من وروده بعد الابتداء، بوصفه عاملاً معنوياً يقتضي التجرد من العوامل اللفظية. فكونُ المبتدأ يحلُّ في هذا الموقع التركيبي لا يتيح له إمكانية أن يؤثر في الخبر، وأن يُسندَ إليه إعراب الرفع. لأجل هذا الاعتبار، يفترض ابن يعيش أن الابتداء يعمل في المبتدأ والخبر معاً، لذلك كان عاملاً مؤثراً. غير أن عمله في الخبر يتحقق من خلال المبتدأ، باعتبار هذا الأخير وسيطاً لا بوصفه عاملاً مؤثراً.

2.1. ويقول ابن يعيش عن الخبر المفرد: «وأما القسم الثاني وهو ما لا يتحمل الضمير من الأخبار... وقد ذهب الكوفيون... إلى أنه يتحمل الضمير. قالوا لأنه وإن كان اسماً جامداً غيرَ صفة، فإنه في معنى ما هو صفة. ألا ترى أنك إذا قلت: «زيدٌ أخوك وعمرو غلامك» لم تُردِ الأخبار عن الشخص بأنه مسمى بهذه الأسماء، وإنما المراد إسناد معنى الأخوة وهي القرابة ومعنى الغلامية وهي الخدمة إليه. وهذه المعاني معاني أفعال. والصحيح الأول...،

(1) ابن يعيش: شرح المفصل، ج 1، ص 224.

لأنَّ تحمُّلَ الضمير كان من جهة اللفظ لا من جهة المعنى، وذلك لِمَا فيه من معنى الاشتقاق ولفظ الفعل، وهو معدوم هنا»⁽¹⁾.

يناقش ابن يعيش هذه القضية في إطار تمييزه بين أنماط الخبر المفرد في ضوء ثلاثة معايير: معيار دلالي ومعيار إحالي ومعيار تركيبى، ومن ثم مناقشته لوجهة نظر نحاة الكوفة من الخبر المفرد الذي لا يتحمَّل الضمير. ويمكن المعيار الأخير: المعيار التركيبى من بناء تمايز بين نمطين من الخبر: خبر مفرد يتحمل ضميرا مستترا يؤوَّل فاعلا لمعنى الحدث المضمَّن في الخبر الصفة. وتم ربطه بالوصف العامل، الذي يظهر في صورة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، من قبيل: «كاتب ومحمود ومريض». ثم خبر مفرد لا يشتمل على ضمير، بوصفه خبرا يرد في صورة اسم الذات الجامد غير المشتق، من قبيل «أخ و غلام وأسد».

وإذا كان نحاة الكوفة في هذا النص يستدلون على إمكانية تحمُّل اسم الذات الجامد للضمير المستتر مثل: «أخ و غلام»، من خلال المعنى الذي يدل عليه هذا الخبر، كمعنى القرابة وتقديم الخدمة، فإن ابن يعيش يُفند هذا الافتراض بتصحيحه على أن الخبر المشتمل على الضمير المستتر ينبني على ارتباطات لفظية وصرفية وليس يقوم على اعتبارات دلالية، ما دام أن عبارتي [أخ] و[غلام] خبران واردان في صورة اسمين جامدين وليسا بصفتين مشتقتين من مقولة الفعل.

(1) ابن يعيش: شرح المفصل، ج 1، ص 229.

2. أقيم تمايزاً بين أنماط الخبر المفرد، بناء على معيار الدلالة، عبر تعيين الخبر الذي يرد عن المبتدأ والخبر المنزّل منزلته، مع التفسير:

1.2. يقول بدر شاكر السياب:

«وهُم في ليالي الشتاء الطّوال

ربيعٌ من الدّفءِ والعافيه،

تُلّمُّ العجائز فيه الورود

ويلمّحن عند الصّبا ثانيه.»⁽¹⁾

استناداً إلى هذا المقطع المضمن في (1.2)، يتضمن هذا الأخير خبراً مفرداً يتمثل في عبارة [ربيعٌ]. ولقد ورد خبراً لمبتدأ يتجسد في [هم]. ووفقاً للمعيار الدلالي، يمكن تأطير هذا الخبر ضمن الخبر الذي يتنزّل منزلة المبتدأ على سبيل التمثيل والتشبيه، من جهة إن الأطفال المحال عليهم ليسوا ربيعاً حقيقة، وإنما هم يشبهون الربيع في الخُصرة واليناعة والفتوة...

لأجل هذا الاعتبار، يستسيغ الخبر المفرد المتمثل في [ربيعٌ] أن تدخله أداة التمثيل والمشابهة المتجسدة في الكاف، ويمكن تقدير التركيب، كالتالي: «وهم في ليالي الشتاء الطوال كالربيع»... لذلك، فإن الخبر المفرد في هذه الحالة، يعبر عن إسناد ذات إلى ذات، ويتأطر، وفقاً لذلك، ضمن الخبر المفرد المنزل منزلة المبتدأ على سبيل التمثيل.

(1) مقطع شعري من قصيدة شعرية معنونة بـ «الأسلحة والأطفال» لبدر شاكر السياب: الديوان، المجلد الأول، ص 565، 566.

2.2. ويقول السياب كذلك:

«وَجِيكُورُ خُضْرَاءُ

مَسَّ الْأَصِيلُ

ذُرَى النَخْلِ فِيهَا

بشمسٍ حزينه»⁽¹⁾.

يمكن تأطير الخبر المفرد الوارد في المقطع الواقع في (2.2) ضمن الخبر المفرد الذي يكون عينَ المبتدأ، أي إن الخبر هو المبتدأ في المعنى. ويتمثل الخبر المفرد في عبارة [خضراء]، بوصفها خبراً لمبتدأ يكمن في عبارة [جيكور]، بوصفها اسمَ لقريّة بالعراق. إذ يتم في هذا النمط من الخبر المفرد إسناد خاصية إلى ذات، عبر نسبة خضرة الطبيعة إلى القرية. وإذا قارناً بين الخبر المفرد في المقطع المضمّن في (1.2) والخبر المفرد الوارد في المقطع (2.2)، يتبين الفرق بينهما: إذ يجري إسناد ذات [هم] إلى ذات أخرى [ريبع] على سبيل التمثيل في المقطع الأول، ويتم إسناد خاصية أو صفة [خضراء] إلى ذات [جيكور] على سبيل التعيين والتماهي، طالما أن الخضرة تشكل جزءاً من ذات جيكور وخاصية من الخاصيات المميزة لها.

(1) مقطع شعري من قصيدة شعرية معنونة بـ «جيكور والمدينة» لبدر شاكر السياب: الديوان، المجلد الأول، ص 418.

3. أُمِيزُ بين الخبر المفرد الجاري على ما هو له (صاحبه) والخبر الجاري على غير ما هو له (غير صاحبه)، معللاً جوابي بمعطيات إعرابية وتأويلية:

1.3. الليلُ النهارُ تابعُهُ هو.

تأملاً في المعطى التركيبي الواقع في (1.3)، يتبين أن هذا الأخير يتأطر وفقاً للمعيار الإحالي ضمن الخبر المفرد الجاري على غير صاحبه/ غير ما هو له، الذي يتجلى في [تابعُ]، بوصفه يشتغل على المستوى الإعرابي خبراً للمبتدأ الثاني المتمثل في [النهارُ]. في حين يمثل المبتدأ الثاني [النهارُ] وخبره [تابعُ] خبراً للمبتدأ الأول المتجسد في [الليلُ]. ولقد تم تأطير الخبر المفرد [تابعُ] ضمن الخبر الجاري على غير صاحبه، لأن صفة [تابعُ] مسندة إلى الاسم البعيد المتجلى في المبتدأ الأول الذي يتجسد في [الليلُ].

وبما أن الخبر الوارد في صورة الصفة يعتبر اسماً مشتقاً يتضمن ضميراً مستتراً لكونه يدل على ما تدل عليه مقولة الفعل، فإن المؤشر الذي يدل على وجود نمط الخبر المنتمي إلى الخبر المفرد الجاري على غير صاحبه يتمثل في ظهور الضمير المستتر في صورة الضمير المنفصل المتمثل في [هو]، من حيث هو فاعل للخبر الصفة [تابعُ]، عائد على المبتدأ الأول الذي يكمن في [الليلُ].

ولقد تم إظهار الضمير المستتر في صورة الضمير المنفصل، طالما أن اللبس غير مأمون في هذه الحالة. في حين يُعد الضمير المتصل بالصفة [هـ] بكونه في محل جر مضافاً إليه عائداً على المبتدأ الثاني [النهارُ]. لذلك، يتجه التأويل الدلالي للتركيب إلى توكيد المعنى التالي: «الليل هو الذي يتبع النهارَ وليس العكس».

2.3 . المقال الكتابُ منافسُهُ.

وفقا للتركيب الواقع في (2.3)، يتأطر الخبر المفرد الوارد في صورة الصفة المتمثل في [منافسُ] ضمن الخبر الجاري على صاحبه/ ما هو له. وعلى المستوى الإعرابي، تُعد هذه الصفة خبرا للمبتدأ الثاني المتجلي في [الكتابُ]. كما يُعتبر هذا الخبر الصفة مسندا على المستوى الدلالي في هذه الحالة إلى المبتدأ الثاني الذي يتمثل في [الكتابُ]، بما أنه يتضمن ضميرا مستترا عائدا على هذا الخبر الثاني، ما دام الخبر ورد في صورة الصفة، التي تدل على ما يدل عليه الفعل من حدث يقتضي فاعلا.

وبما أن اللبس مضمون في هذا التركيب، فليس هناك حاجة لإبراز الضمير المستتر الفاعل في صورة الضمير المنفصل، حتى يكون استتاره دالا على أن الخبر الذي ورد صفةً عائداً على المبتدأ الثاني وليس على المبتدأ الأول؛ في مقابل الضمير المتصل المضاف إلى الصفة الذي يُؤوّل بوصفه في حكم من وقع عليه الفعل، عائداً على المبتدأ الأول. لأجل ذلك، يتجه التأويل إلى توكيد دلالة معينة، تكمن في أن «الكتاب هو الذي ينافس المقال وليس أن المقال هو الذي ينافس الكتاب».

4. أرصدُ مسوِّغات حذف المبتدأ أو الخبر من التراكيب التالية وطبيعة هذا

الحذف:

1.4 . ما تُنمُّ من مشاريعِ فِلمِجتمِعك.

تأسيسا على المعطى الواقع في (1.4)، تم حذف المبتدأ من هذا التركيب المتجلي في عبارة [تنميتك] التي وردت بعد فاء الجزاء. وتمثل عبارة [تنميتك] مبتدأ خبره ورد في صورة شبه الجملة التي تتجلى في

[لمجتمعك]. وتقدير الجملة: [ما تُنَمُّ من مشاريعٍ فَتَنَمِيَّتُكَ لِمَجْتَمَعِكَ]. وتمثل طبيعة حذف المبتدأ هنا في كونه حذفاً يقع تحت طائلة الإمكان والجواز وليس الضرورة أو الوجوب، بما أن المبتدأ يمكن ظهوره في التركيب كما يمكن غيابه.

2.4. وَلَجَ الموظفُ المطعمَ فإذا الزحام.

بناء على التركيب الوارد في (2.4)، جرى إسقاط الخبر من الجملة. ويتمثل الخبر المحذوف في عبارة [موجودٌ]، بوصفها خبراً للمبتدأ الذي يتجسد في [الزحام]. ويُعد الحذف في هذه الحالة ممكناً وجائزاً، بما أن الخبر ورد بعد المبتدأ، الذي جاء بعد [إذا] الفجائية، التي تتميز بالدلالة على عدم التوقُّع، ووجود تأن بين الحدث والحالة التي تعبر عنه [إذا] الفجائية، وكونها مسبوقه بكلام سالف. وتقدير التركيب: «وَلَجَ الموظفُ المطعمَ فإذا الزحام موجودٌ».

3.4. لولا الجفاف لكان المحصولُ عمياً.

وفقاً للمعطى التركيبي الوارد في (3.4)، يشتمل هذا التركيب على خبر محذوف يكمن في الصفة [غيرٌ موجود]، من حيث هي خبر للمبتدأ المتمثل في [الجفاف]، الذي ورد بعد أداة الشرط [لولا]. ويعد حذف الخبر، استناداً إلى هذا التركيب ضرورياً وواجباً، طالما لا يُسَوِّغُ ظهورُ الخبر الوارد بعد أداة الشرط [لولا].

4.4. أَمَسْتَيْقِظُ أَنْتَ؟

يُعد المعطى التركيبي المضمَّن في (4.4) من التراكيب التي يتم فيها إسقاط الخبر على سبيل الضرورة والوجوب. فلقد ورد المبتدأ في هذا التركيب في

صورة الصفة المتمثلة في [مستيقظُ]، التي يُسوِّغ شَغْلَهَا لهذا الموقع التركيبي العمادُ المتمثل في أداة الاستفهام [أ.]. في حين أن الضمير المنفصل [أنتَ] الذي يرد بعد المبتدأ يُعتَبَرُ فاعلاً لهذه الصفة، بما أن هذه الأخيرة تدل على ما يدل عليه الفعل [يستيقظُ] من حدث. بينما ورد الخبر محذوفاً في هذه الحالة، طالما أن الفاعل قد أغنى عن وروده ضمن التركيب. ويتأطر الحذف في هذا المعطى التركيبي ضمن الحذف الضروري والواجب، ما دام أن الخبر لا يمكن ظهوره في هذه الحالة.

2.9. حلول وإجابات تطبيقات النموذج الثاني

1. وفقاً للمعطيات التالية، أَعَيِّنْ مُسَوِّغَاتِ الْإِبْتِدَاءِ بِالنُّكْرَةِ، مَعَ الْإِسْتِدْلَالِ:

1.1. يقول بدر شاكر السياب:

«مرجانه.. هل قرع الجرس؟»

فتقول، ويخذلها النفس:

في الباب نساءً.

وتعدُّ القهوةَ مرجانه⁽¹⁾.

بتدقيق النظر في المعطى التركيبي (1.1)، يتبين أن هذا التركيب يحتوي على اسم مبتدأ نكرة، واقع في السطر الثالث، يتمثل في عبارة [نساءً]. إذ ورد المبتدأ في موقع تركيبي متأخر عن الخبر، الذي أتى في صورة شبه جملة متجلية في [في الباب]. وبما أن المبتدأ جاء متجرّداً من التعريف في صورة النكرة، فإنه قد تمّ تأخيرُه إلى نهاية الجملة. ولقد فرض ورودُه في هذا الموقع التركيبي كونه ورد مبتدأ نكرة لخبر مختص. وهذا يعني أن شبه الجملة المكوّنة من الجار والمجرور تضطلع بوظيفة تخصيص المبتدأ، ونقله من مجال الشيوخ ومطلق التنكير إلى التخصيص، الذي يُعتبر منزلة بين التعريف والتنكير، وأن التخصيص الذي صار يدل عليه المبتدأ نابغ من طبيعة

(1) مقطع شعري من قصيدة معنونة بـ «أغنية في شهر آب» لبدر شاكر السياب: الديوان، المجلد الأول، ص 329-330.

الموقع التركيبي الذي يشغله، كونه وارداً بعد الخبر المختص الذي يتجسد في [في الباب]، لأن تصدير المبتدأ في هذه الحالة يفضي إلى تركيب لاحق، كما في: [*نساء في الباب].

وتُعدُّ عبارة [مرجانة]، التي تتصدر هذا المقطع، مبتدأ معرفة لا يتأطر ضمن المبتدأ النكرة، طالما أنه يدل على معنى العلمية، التي تجعل هذا الاسم خاصاً بشخص معين يحظى بدلالة التعريف والتعيين. لأجل ذلك، لا يحتاج إلى حَمَلِ أداة التعريف [أل] في هذه الحالة.

2.1. يقول السياب:

«صدي عابراً من وراء العصور:

من الكهفِ والغابِ والمعبدِ

سرى دافئاً من عروق الصخور..»⁽¹⁾.

استناداً إلى المقطع الواقع في (2.1)، يشتمل هذا التركيب على اسم مبتدأ ورد في صورة النكرة، يتجلى في عبارة [صدي]. ويُعتبر مبتدأً لخبر جاء في صورة شبه جملة متجسدة في [من وراء العصور]، كما يمكن أن نعتبر أن الخبر محذوف في هذه الحالة، وفقاً لوجهة نظر العديد من النحاة، تقديره [موجود/ مستقر]. وما يُبرر ورود المبتدأ في صورة النكرة في هذا التركيب أنه تم تخصيصه بالنعته المتمثل في [عابراً]، الذي نقل المبتدأ من دائرة التنكير المطلق إلى دلالة التخصيص، الذي يقع بين التعريف والتنكير.

(1) مقطع شعري من قصيدة معنونة بـ «الأسلحة والأطفال» لبدر شاعر السياب: الديوان، المجلد الأول، ص 564.

3.1. دارُ رجلٍ بيعتُ في المَزادِ هذا اليومَ.

يتضمن التركيب الوارد في (3.1.) مبتدأً لم يرد معرفة. وهذا مخالف للقاعدة العامة التي تنص على ضرورة أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة. غير أننا إذا دققنا ملياً في طبيعة الاسم المتصدر للتركيب، نستنتج أن المبتدأ النكرة [دارُ] قد تمت إضافته إلى اسم آخر يكمن في [رجلٍ]. ولقد مكنت إضافته إلى هذا الاسم من أن يكتسب منه دلالة التخصيص، فصار المبتدأ دالاً على طبقة خاصة من الديار، وليس دالاً على مطلق الدور. لأجل ذلك، تتمثل مُسَوِّغات الابتداء بالاسم النكرة في هذا التركيب في التخصيص بالإضافة.

4.1. يتجول في الحديقة وفَراش يتطاير من حوله.

يشتمل المعطى المضمَّن في (4.1.) على اسم مبتدأ نكرة [فَراشٌ]، يتصدر بداية الجملة الاسمية المتمثلة في [وفَراش يتطايرُ من حوله]. وتتمثل مُسَوِّغات إيراد الاسم المبتدأ [فَراشٌ] في صورة النكرة في كونه ورد في صدارة جملة دالة على الحال: إذ تتكون الجملة الاسمية من مبتدأ يتجلى في [فَراشٌ] ومن جملة فعلية [يتطاير (هو)] حالة محلّ الخبر لهذا المبتدأ. وتعتبر هذه الجملة الاسمية في محل نصب حال. لذلك، كان ورود الاسم [فَراشٌ] نكرة في بداية جملة تشتغل حالاً مُسَوِّغاً يسمح له بأن يتجرّد من الأداة الدالة على التعريف.

2. أُميِّزُ بين الخبر المفرد المتحمَّل للضمير والخبر الذي لا يتحمَّله، مع التعليل بمعطيات إعرابية:

1.2. يقول بدر شاكر السياب:

«القرية الظلماءُ خاويةٌ المعابر والدروب،

تتجاوَبُ الأصداءُ فيها مثل أيام الخريف

جوفاء... في بُطىءٍ تذوب»⁽¹⁾.

تدقيقاً في التركيب الواقع في (1.2)، يتبين أن هذا الأخير يحتوي على خبر مفرد ورد في صورة الصفة، من خلال اسم الفاعل المتمثل في [خاويةٌ]. وإذا تأملنا جيداً في هذا الخبر المفرد نجد أنه خبراً أتى في صورة الاسم المشتق من الفعل: إذ تُعدُّ الصفة [خاويةٌ] مشتقة من مقولة الفعل [يَخْوِي]، وتدل على ما يدل عليه الفعل من حدث / حالة.

وبما أن هذا الخبر يشتمل على الحدث، فلا بد للحدث من فاعل، ويتجلى الفاعل في هذه الحالة في الضمير المستتر المقدر بـ[هي]، الذي يتلقى إعراب الرفع من الصفة [خاويةٌ]، بدليل إمكانية ظهور الفاعل الوارد في صورة الضمير المستتر في صورة الاسم الظاهر، من قبيل: [القريةُ خاويةٌ أَرَجَأُهَا]: فـ[أَرَجَأُ] فاعل معمول فيه إعراب الرفع من قبل الصفة [خاويةٌ]، لكونها تتضمن معنى الفعل.

وينسحب هذا بصفة مماثلة على الخبر المفرد الثاني [جوفاءً]، بوصفها صفة مشبهة تدل على ما يدل عليه الفعل [جَوْفَ]. لذلك، كان هذا الخبر

(1) مقطع شعري من قصيدة معنونة بـ «في القرية الظلماء» لبدر شاكر السياب: الديوان، المجلد الأول، ص 94-95.

متحملاً للضمير المستتر ومشتملاً عليه، من حيث هو فاعل للصفة المشبهة [جوفاء]: إذ يمكن لهذا الضمير المستتر أن يصير اسماً ظاهراً باعتباره فاعلاً للصفة، تقديره: [القرية جوفاء أشجارها].

2.2. ويقول السياب كذلك:

«وعلى الرفوف الشاحبات رسائلُ
 عادتُ تُلْفُ، على نسج العنكبوت، بها الوعود
 والريحُ تهمس: لن يعود
 ويلون المرأة ظلُّ من سراج ذابل
 وحباله امرأةٌ تُحدِّقُ في كتاب...»⁽¹⁾.

بناء على المعطى التركيبي الوارد في (2.2)، يبدو أن هذا التركيب يضم خبراً مفرداً يتمثل في عبارة [امرأة]، من حيث هي خبر للمبتدأ الذي يتجلى في [حبال]. ويمكن تأطير هذا الخبر ضمن نمط الخبر المفرد الذي لا يتحمل الضمير، طالما أنه ورد في صورة اسم الذات الجامد، لكونه يمثل اسماً غير مشتق من مقولة الفعل. لأجل هذا الاعتبار، لا يمكن أن نفترض اشتغال هذا الخبر على ضمير مستتر يُعد فاعلاً لهذا الاسم الخبر. والحجة الإضافية في ذلك أن الخبر [امرأة] يمثل اسماً محضاً، والأسماء المحضة لا يمكن أن تكون عاملة، ما دامت مقولة غير مشتقة لا تربطها علاقة اشتقاقية بفعل معين.

(1) مقطع شعري من قصيدة معنونة بـ «في القرية الظلماء» لبدر شاكر السياب: الديوان، المجلد الأول، ص 95.

3. أُقَدِّمُ تفسيراً للحن التراكيب التالية:

1.3. * بابُ المغلُقِ.

يُعتَبَرُ المعطى التركيبي المضمَّن في (1.3) تركيباً لاحقاً غير سليم، طالما أنه يخرق بعض القواعد الخاصة ببنية الجملة الاسمية المتصلة بالخصائص التي ينبغي أن يرد عليها المبتدأ والخبر، من جملتها قضية التعريف والتنكير. ووفقاً لهذه الخاصية، فإن الكتابات النحوية العربية تقضي بضرورة أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة.

وإذا تأملنا ملياً هذا التركيب، نستنتج أن المبتدأ والخبر قد وردا على الصورة المعكوسة تماماً لِمَا ينبغي أن يكونا عليه. فلقد أتى المبتدأ في هذا التركيب نكرة والخبر معرفة، والحال أن الصورة يجب أن تكون مخالفة تماماً.

ويقتضي التركيب أن يحمِلَ المبتدأ المتمثل في [بابُ] أداة التعريف ويتجرد من التنوين، كما يتوجب على الخبر المتجسد في [مُغْلَقٌ] أن يتجرد من أداة التعريف ويحمِلَ لاصقة التنوين، حتى يصير هذا التركيب سليماً. لذلك، فإن الجملة الاسمية جيدة التكوين تتمثل في: [البابُ مُغْلَقٌ]، طالما أننا نخبر عن الباب بخاصية الإغلاق، ولا نخبر عن حدث الإغلاق بالباب.

2.3. * رجلٌ في المنزل.

يؤول لحن التركيب الواقع في المعطى (2.3) إلى أن الجملة الاسمية قد تمَّ تصديرها بمبتدأ نكرة، والحال أن المبتدأ ينبغي أن يرد حاملاً لأداة التعريف [أل]، حتى يكون مُسَوِّغاً من الناحية الإحالية، ويسمح بالإخبار

عنه، ما دام أنه معرفة كما يتبين من التركيب التالي: [الرجلُ في المنزل].
وبما أن المبتدأ لا يشتمل على أيِّ مُسَوِّغٍ يتيح له إمكانية وروده نكرة، فإنه يعتبر لاحنا في هذه الحالة. غير أن المعطى الواقع في (2.3) يمكن أن يصير سليما في حالة ما إذا تم تأخير المبتدأ النكرة إلى نهاية التركيب، لكي يخصَّصَه الخبر الوارد في صورة شبه الجملة، ويصبح المبتدأ بمقتضى ذلك دالا على التخصيص ويخرج من دائرة التنكير المحض، بفضل وروده بعد هذا الخبر المختص. لذلك، كان التركيب السليم متمثلا في [في المنزلِ رجُلٌ].

3.3. * زيدٌ اليومَ.

تشغل عبارة [زيدٌ] في التركيب الوارد في (3.3) الموقع التركيبي الخاص بالمبتدأ، كما أن هذا الأخير ورد في صورة الاسم المعرفة، بما أنه معرفٌ من خلال العلمية من حيث هي خاصية إحالية تجعل الاسم خاصا بشخص معين. لذلك، كان الاسم المبتدأ [زيدٌ] مستجيبا لمختلف الاشتراطات الموضوعية على المبتدأ. لكن، إذا دققنا النظر مليا في هذا المعطى التركيبي نجده لاحنا، بسبب طبيعة الخبر الذي تم بواسطته الإخبار عن هذا المبتدأ: إذ ورد الخبر في هذا التركيب في صورة ظرف الزمان، والحال أن اسم الجئة/ الذات/ الجوهر المتمثل في [زيدٌ] لا يتيح إمكانية الإخبار عنه بظرف الزمان، ولا يُسَوِّغُ الإخبار عنه إلا بظرف المكان، من قبيل: [زيدٌ في المنزل]. في مقابل ذلك، يسمح ظرف الزمان أن يكون خبرا لاسم مبتدأ دال على حدث/ عَرَضٍ، نحو: [التكريمُ اليومَ].

4. أكشف عن الرابط الذي يربط الخبر الجملة بالمبتدأ، معينا طبيعته

المقولية:

1.4 . رئيس المؤسسة وَصَلَ لِلتَّوَّ.

تشرط الكتابات النحوية العربية في الخبر الذي يرد في صورة الجملة أن يشتمل على رابط، يضمن سلامة ربط مكونات الجملة الاسمية. وإذا كان المعطى التركيبي الوارد في (1.4). يحتوي على مبتدأ معرف بالإضافة يكمن في [رئيس] ويشتمل على خبر ورد في صورة جملة فعلية تتمثل في [وَصَلَ]، فإن الرابط الذي يضمن عدم تفكك مكونات الجملة الاسمية عن الجملة الفعلية وعدم التباس دلالتها، ويؤمن ترابطهما واتساقهما يتجلى في الضمير المستتر الذي تتضمنه مقولة الفعل [وَصَلَ].

ووفقا لهذا التركيب، يحتوي الفعل السالف على ضمير مستتر يُؤوَّل فاعلا لهذا الفعل ويعود إحاليا على المبتدأ، بالنظر إلى أن الفاعل والمبتدأ يمثلان ذاتا واحدة على المستوى الإحالي. ومن هنا، يشكل الضمير المستتر المقدر في الجملة الفعلية [وَصَلَ هو] الضمانة التي بموجبها يتحقق ربط مكونات الجملة الاسمية وتأمين لبسها الدلالي.

2.4 . الأشجارُ فروعها ممتدة في السماء.

ارتباطا بالمعطى التركيبي الواقع في (2.4)، يشتمل التركيب على جملة اسمية مكوّنة من مبتدأ أول يتجسد في [الأشجارُ] وخبر جاء في صورة جملة اسمية كذلك تتمثل في [فروعها ممتدة]، تشغل فيها عبارة [فروع] الموقع التركيبي للمبتدأ الثاني وعبارة [ممتدة] موقع الخبر لهذا المبتدأ الثاني.

وبما أن هناك جملتين: جملة كبرى [الأشجارُ فروعها ممتدة] وجملة

صغرى [فروعها ممتدة]، فإن وجود الرابط في هذه الحالة يعتبر حاجة تُملئها الضرورة الإحالية وضمان سلامة تأويل التركيب ككل. ويتجلى الرابط الذي يربط الجملة الكبرى بالجملة الصغرى في الضمير [ها] المتصل بالمبتدأ الثاني، باعتباره ضميراً يُبرز العلاقة المنطقية السببية التي توجد بين المبتدأ الأول [الأشجار] والمبتدأ الثاني [فروع]: وهي علاقة التضمّن والاحتواء، كون الفروع هي جزء من تكوين الأشجار. لأجل ذلك، يضمن الضمير المتصل ربط مكونات الجملة الاسمية بعَوْدَتِهِ إحيالاً على المبتدأ الأول.

3.4. الهاتف ذلك جهاز عجيب.

تتضمن الجملة الواردة في (3.4). على جملتين اسميتين ومن ثمّ على مبتدأين وخبرين: إذ يتجلى المبتدأ الأول في عبارة [الهاتف] والمبتدأ الثاني في اسم الإشارة [ذلك]، بينما يُعتبر الاسم [جهاز] خبراً للمبتدأ الثاني. وتُعد الجملة الاسمية المدمجة المتمثلة في [ذلك جهاز] خبراً للمبتدأ الأول. وبما أن لدينا جملتين اسميتين، فلا بد من وجود رابط يؤمّن سلامة الربط بين مكونات الجملة الأولى وعناصر الجملة الثانية، حتى لا تكون أجنبية عنها. ويكمن هذا الرابط في اسم الإشارة [هذا]، الذي يضمن ترابط مكونات التركيب على المستوى الإحالي.

وإذا كان كثير من النحاة يعتبرون اسم الإشارة ضرورياً ضمن بنية الجملة الاسمية، فإنه يمكن إسقاطه من الجملة دون أن يترتب عن ذلك خللٌ على مستوى التركيب أو التباسٌ في التأويل على مستوى الدلالة، كما يتبين من سلامة التركيب التالي: [الهاتفُ جهازٌ صغيرٌ]. وفي هذه الحالة، نصير أمام جملة اسمية بسيطة مكونة من مبتدأ وخبر منعوت بصفة.

3.9. حلول وإجابات تطبيقات النموذج الثالث

1. استناداً إلى ما يلي، أُمَيِّزُ بين الخبر المفرد والخبر الجملة، مستدلاً بمعطيات

إعرابية:

1.1. الموظفُ عَمَلُهُ مُتَّقَنٌ.

تتضمن الجملة الاسمية الواقعة في (1.1). خبرين: خبراً ورد في صورة الاسم المفرد، ويتمثل في عبارة [مُتَّقَنٌ]، بوصفها اسماً مفرداً صريحاً يشتغل خبراً للمبتدأ الثاني، الذي يتجلى في [عَمَلٌ]، ثم خبراً أتى في صورة الجملة الاسمية، ويتجسد في [عَمَلُهُ مُتَّقَنٌ]، من حيث إن هذه الجملة، التي تتكون من مبتدأ [عَمَلٌ] وخبر [مُتَّقَنٌ]، تشغل الموقع التركيبي لخبر المبتدأ الأول، الذي يكمن في [الموظفُ].

2.1. الوردُ فاتنٌ لَوْنُهُ.

وفقاً للتركيب الوارد في (1.2)، يشتمل هذا الأخير على جملة اسمية تحتوي على خبر مفرد يتمثل في الصفة [فاتنٌ] باعتبارها خبراً للمبتدأ المتجلى في [الوردُ]. في حين يُعْتَبَرُ الاسم الواقع بعد الصفة الذي يتجسد في [لَوْنٌ] فاعلاً لمعنى الفعل الذي تشتمل الصفة عليه، كونها تدلّ على ما يدل عليه الفعل من حدث. في المقابل، لا تتضمن هذه الجملة الاسمية خبراً ورد في صورة الجملة.

3.1. أهل العالم الجديد أبناؤهم يحتجون الآن.

تأملاً في الطبيعة التركيبية للمعطى الوارد في (3.1)، يتبين أن هذا التركيب يشتمل على خبرين اثنين. وكلاهما وردا في صورة الجملة. ويتجلى الخبر الجملة الأول في [أبناؤهم يحتجون]، بوصفها جملة اسمية تشتغل خبراً للمبتدأ الأول المتمثل في [أهل]. بينما يكمن الخبر الجملة الثاني في [يحتجون]، باعتباره جملة فعلية تتكوّن من الفعل [يحتج] والفاعل الوارد في صورة الضمير المتصل المتمثل في [و]. وكلاهما في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، الذي يتمثل في [أبناء]. في حين، لا يتضمن المعطى التركيبي (3.1) أيّ خبر مفرد.

2. بناء على المعطيات التالية، أعيّن الطبيعة المقولية للجملة التي تحل في

الموقع التركيبي للخبر، مع التبرير:

1.2. المسؤولية أن تفعل ما يقتضيه المنطق.

بناء على المعطى التركيبي (1.2)، يحتوي هذا الأخير على جملة اسمية مكوّنة من مبتدأ يتجلى في [المسؤولية]، وخبر ورد في صورة الجملة وليس في صورة المفرد. ويتمثل هذا الخبر الجملة في [أن تفعل ما يقتضيه المنطق].

وإذا دققنا ملياً في الطبيعة المقولية لهذه الجملة الحالة في الموقع التركيبي للخبر، يمكن أن نستنتج أنها تنتمي إلى الجملة المصدرية، طالما أنها تتكون من الحرف المصدرى [أن] ومن جملة فعلية تتجلى في [تفعل]. لأجل ذلك، تعتبر الجملة المصدرية في محل رفع خبر للمبتدأ، الذي يشغل

صدارة الجملة، متمثلاً في عبارة [المسؤولية]. وتتيح هذه الجملة المصدرية إمكانية تأويلها باسم مفرد، يمكن تقديره بالمصدر/ اسم الحدث [فعل]، وتقدير الجملة: [المسؤولية فعل ما يقتضيه المنطق].

2.2. الجنودُ يغادرونَ المكانَ غداً.

وفقاً للتركيب الواقع في (2.2)، تشتمل الجملة الاسمية على مبتدأ يتجلى في عبارة [الجنودُ] وعلى خبر جاء في صورة جملة تتمثل في [يغادرون]. وتتجلى الطبيعة المقولية للجملة الواقعة خبراً في كونها جملة فعلية، طالما أنها تتكوّن من الفعل [غادرَ] ومن الفاعل الوارد في صورة الضمير المتصل، الذي يتجسد في [و]، من حيث هي لاصقة دالة على الجمع المذكور، تشتغل تركيبياً فاعلاً لهذا الفعل.

3.2. العِلْمُ إِنْ تَمَنَّحَهُ حَيَاتُكَ يَمْنَحُكَ فَهَمَ الحَيَاةِ.

تنتمي الجملة الواردة في (3.2) إلى نمط الجملة الاسمية التي تتألف من مبتدأ يتجسد في عبارة [العِلْمُ] وخبر جاء في صورة الجملة. وتتمثل الطبيعة المقولية للخبر الذي ورد في صورة الجملة في كونها تنتمي إلى الجملة الشرطية. لأجل ذلك، تكمن الجملة الشرطية التي تحلّ في الموقع التركيبي للخبر في [إِنْ تَمَنَّحَهُ حَيَاتُكَ يَمْنَحُكَ فَهَمَ الحَيَاةِ]، بوصفها تمثل خبراً للمبتدأ المتصدر للتركيب الذي يتمثل في [العِلْمُ].

4.2. البَحْثُ محاورُهُ متداخلةٌ.

تأملاً في المعطى التركيبي الواقع في (4.2)، يتبين أن هذا الأخير يمثل جملة اسمية تتكون من مبتدأ يتجلى في [البَحْثُ] وخبر أتى في صورة

الجملة، تكمن في [محاوَرُهُ متداخلةً]. وتنتمي الجملة التي تشغل الموقع التركيبي للخبر إلى الجملة الاسمية، باعتبارها متشكلة من مبتدأ ثان يتمثل في [محاوَرُ] وخبر للمبتدأ الثاني يتجلى في [متداخلةً]. ووفقاً لذلك، تُعد الجملة الاسمية المكوّنة من المبتدأ الثاني وخبره [محاوَرُهُ متداخلةً] خبراً للمبتدأ الأول [البحثُ].

3. أُعِينُ المبتدأ والخبر، وأبرزُ حالة النقل المتعلقة بهما وطبيعة هذا النقل، مستدلاً بمعطيات ملائمة:

1.3. عند المدير زائرٌ.

تأسيساً على الجملة الاسمية المضمّنة في المعطى (1.3)، يتجلى المبتدأ في عبارة [زائرٌ] والخبر في شبه الجملة المتمثلة في [عند المدير]. ولقد تم نقل المبتدأ من الموقع التركيبي الذي كان يشغله المتجسد في صدارة التركيب إلى موقع بعد الخبر، طالما أن المبتدأ ورد في صورة النكرة. لذلك، تعيّن تأخيرُهُ، لكي يُضفي عليه الخبر المختص الوارد في صورة شبه الجملة دلالة التخصيص.

ويعتبر نقل المبتدأ [زائرٌ] إلى نهاية الجملة نقلاً ضرورياً وواجباً، حتى يخرج من دلالته على مطلق التنكير إلى الدلالة على التخصيص، الذي يمثل منزلة وسطى بين التعريف والتنكير، لأن بقاءه في صدارة التركيب في حالة النكرة يفضي إلى إنتاج تركيب لاحق، كما في: [زائرٌ عند المدير].

2.3. رجلٌ مريضٌ في الدارِ.

انطلاقاً من المعطى التركيبي الوارد في (2.3)، تمثل عبارة [رجلٌ] في هذه الجملة الاسمية مكوّنَ المبتدأ، كما تشغل شبه الجملة [في الدارِ] الموقع التركيبي الخاص بالخبر. وبتأمل مكوّنات هذه الجملة، نستنتج أن المبتدأ ورد في موقعه الطبيعي الذي يتجسد في صدارة التركيب، وأن الخبر أتى بعده في نهاية الجملة.

ويمكن تأطير نقل المبتدأ في هذه الحالة ضمن النقل الممكن والجائز، بما أن المبتدأ النكرة تمّ تخصيصه بالصفة [مريضٌ] التي تشغل نعتاً للمبتدأ. ولأجل ذلك، أمكن تقديم المبتدأ كما في المعطى (2.3)، الذي ورد فيه محافظاً على الرتبة الأصلية للجملة الاسمية [مبتدأ + خبر]. كما يجوز تأخيره إلى نهاية الجملة، عبر نقل الخبر إلى صدارة التركيب وجعله متقدماً عليه، كما في [في الدارِ رجلٌ مريضٌ]. وفي هذا التركيب، نكون إزاء رتبة [خبر + مبتدأ].

3.3. لكلِّ حربٍ أدواتها.

عبر تأمّل المعطى التركيبي الواقع في (3.3)، يمكن أن نخلص إلى أن الجملة الاسمية تتألف من مبتدأ يكمن في [أدواتٌ] وخبر يتجلى في [لكلِّ حربٍ]. ومن الممكن تأطير النقل الوارد في هذه الجملة ضمن النقل الضروري والواجب، بما أن الخبر يتعين تقدمه على المبتدأ، بسبب من أن المبتدأ يتصل به الضمير [ها] العائد إحصالياً على الخبر، كونه يعود على عبارة [الحربِ]، التي تشكل جزءاً من بنية شبه الجملة الحالة في الموقع التركيبي للخبر.

وفي هذه الحالة، لا يمكن تصديرُ الجملة بالمتبدأ وورودُه في موقعه الطبيعي، بما أن هذا الإجراء يُفضي إلى إفراز تركيب غير سليم، متمثل في [*أدواتها لكلِّ حربٍ]. ووفقاً للمعطى (3.3)، تمَّ التحوُّل من الرتبة الأصلية المتمثلة في [مبتدأ + خبر] إلى الرتبة [خبر = شبه جملة + مبتدأ + ضمير عائد على بعض الخبر].

4.3. كيف الرحيلُ الآن؟

بناء على المعطى التركيبي الواقع في (4.3)، يتجسد المبتدأ في عبارة [الرحيلُ] والخبر في العبارة الدالة على الاستفهام المتمثلة في [كَيْفَ]. ولقد تقدَّم الخبر في هذه الحالة على المبتدأ. لذلك، كان نقل الخبر متأطراً ضمن حالة النقل الضروري والواجب أو ما يمكن تسميته بوجوب تقديم الخبر، بما أن الذات المتلفظة بالخطاب تستفهم عن معلومة لها صلة بالخبر لا بالمبتدأ. لأجل هذا الاعتبار، تم نقلُه إلى صدارة التركيب.

خاتمة

عملنا في هذا الكتاب على تطوير مقارنة تستحضر الأبعاد البيداغوجية في تحليل ظواهر في النحو العربي وقضاياها، من خلال الجمع والتوليف بين النماذج النظرية والتحليلية والتطبيقية.

فقد سعينا في الفصل الأول إلى رصد الأبعاد النظرية والتحليلية الخاصة بقضايا ترتبط بـ«بنية الجملة الاسمية وخصائصها التركيبية». بينما خصّصنا الفصل الثاني لتقديم «النماذج التطبيقية»، التي يثيرها الفصل الأول، وأفردنا الفصل الثالث لتطوير نماذج من الحلول والإجابات الخاصة بهذه التطبيقات. واستنادا إلى ذلك، خصّصنا الفصل الأول لمناقشة بنية الجملة الاسمية والخصائص التي تميزها على المستوى التركيبي. ولقد دققنا في المحور الأول من هذا الفصل في الاشتراطات الموضوعية على الابتداء، وناقشنا في المحور الثاني الابتداء في علاقته بقضية العمل، مدققين في مختلف وجهات النظر النحوية بشأن طبيعة العامل في المبتدأ والخبر. بينما رصدنا في المحور الثالث علاقة الابتداء بقضية التعريف، متوقفين عند أنماط التعريف التي تظهر في صورة مقولات أو أدوات أو خصائص، لتُشكّل مدخلا لمناقشة مسوّغات الابتداء بالنكرة، وفحص الحالات التي يمكن أن يرد معها المبتدأ مجردا من مقولة حد التعريف.

علاوة على ذلك، توقفنا في المحور الرابع عند الصور التركيبية التي يمكن

أن يرد عليها المبتدأ والخبر، سواء من خلال صورة المفرد أو صورة الجملة، لتكون توطئة لتفصيل القول في مختلف أنماط الخبر المفرد على المستويات الدلالية والتركيبية والإحالية، ولتمثّل مناسبة كذلك لرصد مختلف الصور التركيبية التي يأتي عليها الخبر الجملة، ممثلةً في الجملة الفعلية والجملة الاسمية والجملة الشرطية والجملة الظرفية والجملة المصدرية، مناقشين مدى إمكانية الإخبار عن المبتدأ الجُتّة/ الجوهر/ الذات والمبتدأ الحدث/ العَرَض بظروف الزمان وظروف المكان.

واتجهنا في المحور الخامس إلى تحليل المعطيات التركيبية المتصلة بالرتبة ضمن بنية الجملة الاسمية، مدققين في مجمل حالات نقل الخبر، مميزين بين النقل الممكن للخبر والنقل الممتنع والنقل الضروري. مثلما رصدنا في المحور السادس مجموع الحالات التي ترتبط بحذف المبتدأ والخبر، مبرزين الحالات الممكنة للحذف والحالات الضرورية له. ولقد ختمنا الفصل الأول بالكشف عن مختلف أنماط الروابط التي تضطلع بوظيفة ربط الخبر الوارد في صورة الجملة بالمبتدأ، متجسدة في مقولة الضمائر والمقولات الإشارية والتأويل الجنسي والتكرار اللفظي و/ أو التكرار الدلالي، بوصفها روابط تُؤمّن ترابط أجزاء الجملة الاسمية على المستوى التركيبي وتضمن سلامة تأويلها على المستوى الدلالي.

وإذا كان الفصل الأول قد عُنِيَ بتقديم المعطيات النظرية والتحليلية للظواهر النحوية، فإن الفصلين الثاني والثالث كانا معنيين بتطوير نماذج تطبيقية ذات صلة بالمعطيات النظرية والتحليلية التي تمت مناقشتها في الفصل الأول. ووفقاً لذلك، قدمنا في الفصل الثاني ثلاثة نماذج تطبيقية،

يتضمن كل نموذج تطبيقي فيها مجموعة من الأسئلة التي راهنت على تشغيل الطالب ودفعه نحو تطوير مهارات توصيف المعطيات التركيبية وتحليلها وتأويلها والاستدلال على وجهة التحليل الذي قام بتطويره. في حين، عملنا في الفصل الثالث على تطوير نماذج من الإجابات والحلول للأعمال التطبيقية التي قدمناها في الفصل الثاني. وتُعتبر هذه الحلول بمثابة نماذج يمكن لطلبة الجامعات الاستئناس بها، في سياق تحليل المعطيات التركيبية التي ترد ضمن أسئلة على شاكلة الامتحانات.

وعملنا على أن يكون الطالب في الجامعات الهدفَ المحوري من تطوير هذه المقاربة وبناء هذه النماذج، حريصين على ربط البعدين النظري والتحليلي بالبعد التطبيقي، لتكون تجربةً نأمل من خلالها تنمية الطالب لمختلف المهارات والقدرات والكفايات الضرورية، المتمثلة في الكفايات المعرفية والمنهجية والتحليلية والمنطقية، كي يصير متمكناً من توصيف الظواهر وتحليل المعطيات وتفسير القوانين التي تتحكّم في اشتغالها، وقادراً على تعليلها والاستدلال عليها ثم تأويلها.

مراجع البحث

- ابن حمدون، أبو العباس أحمد بن محمد: حاشية ابن حمدون على شرح المكودي لألفية ابن مالك، تحقيق عثمان محمد السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دون تاريخ.
- ابن السراج، أبو بكر محمد: الأصول في النحو، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله: شرح ابن عقيل، المركز الثقافي العربي، دون تاريخ.
- ابن مالك، جمال الدين: عمدة الحافظ وعمدة الالفاظ، دار الفكر العربي، القاهرة، دون تاريخ.
- ابن مالك، جمال الدين: شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2001.
- ابن هشام، الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دون تاريخ.
- ابن هشام، الأنصاري: شرح قطر الندى وبلّ الصدى، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1988.
- ابن هشام، الأنصاري: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2001.
- ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء: شرح المفصل للزمخشري، تقديم

وفهرسة إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2001.

• الأردبيلي، جمال الدين محمد بن عبد الغني: شرح الأنموذج في النحو للزمخشري، تحقيق يوسف حسني عبد الجليل، مكتبة الآداب، القاهرة، دون تاريخ.

• الأسترابادي، الرضي: شرح الرّضِيّ لكافية ابن الحاجب، تحقيق يحيى بشير مصري، جامعة الإمام محمد بن سعود، السعودية، الطبعة الأولى، 1996.

• الأنباري، أبو البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، مطبعة الفكر، دون تاريخ.

• الزجاجي، أبو القاسم: الإيضاح في علل النحو، تحقيق محمد المبارك، دار النفائس، بيروت، 1982.

• حسن، عباس: النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، 1964.

• حسّان، تمام: الأصول: دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، دار الثقافة، البيضاء، الطبعة الأولى، 1981.

• سيوييه، أبو بشر عمرو بن عثمان: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1988.

• السياب، بدر شاكر: الديوان، دار العودة، بيروت، 1986.

• اللبدي، محمد سمير نجيب: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، دار الفرقان، الطبعة الأولى، 1985.